الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2020

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـــداد الطلبة:
- طعوش فهيمة
- فنور أسماء

إشراف الأستاذ:
زموري كمال

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
هبول محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
زموري كمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بعلي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الحمد لله تبارك وتعالى نشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فهو مبدأ الحمد ومنتهاه، منا علينا بنعمة طلب العلم وسهل لنا طرقه، ومنحنا القدرة والتوفيق لإتمام هذا البحث.

يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذنا المشرف **"زموري كمال"** أطال الله في عمره وبارك الله له في صحته وعافاه لقبوله الإشراف على المذكرة رغم مشاغله الكثيرة وعلى ما أمدنا من نصائح هامة وتوجيهات قيمة، " اللهم جازه بأحسن مما جازيت به عبادك الصالحين" .

كما لا ننسى أن نوجه كل الشكر والعرفان إلى من قدم لنا يد العون والمساعدة من أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ونخص بالذكر الأستاذ **"هبول محمد"** لما أسدوه لنا من معلومات وإرشادات قيمة التي زادت من رصيدنا المعرفي والتي شجعتنا على العمل والمثابرة .

وفي الأخير نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب خاصة السيد: **"شليغم نور الدين والسيد شليغم إبراهيم"**، على إنجاز هذا العمل المتواضع ونسأل الله عز وجل أن يهدينا سبيل الرشاد ويلهمنا التوفيق والسداد.

إهـــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات
إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين
"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من طريقنا أشواك الفشل إلى من ساندتني عند ضعفي وهزالي و إلى من سقتني الحب في ضعفي إلى التي ارتاح لها قلبي وإلى من رسمت لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب إلى من انحنى لها العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها وزهرة شبابها حبا وتصميما ودفعا لمستقبل أجمل إلى الغالية التي لا نرى الحب والحنان إلا في عينيها إلى من كان دعائها سر نجاحي وفلاحي أمي الحبيبة والغالية أطال الله في عمرها **"فهيمة".**

إلى من كان لي سندا و عونا إلى من زرع في نفسي حب العلم والعمل فصار عنوان لنجاحي وتاج يزين رأسي ورافقني بالصعود إلى القمة إلى من تعلمت منه الصبر والكفاح إلى من أرفع رأسي افتخارا واعتزازا به والدي الغالي أطال الله في عمره **"رمضان".**

إلى من حبهم يجري في عروقي ومن كانوا سندا لي في حياتي و ملؤوها بالسعادة وأضاءوا دربي منذ طفولتي وقاسموني الحلو والمر حفظهم الله ورعاهم إخوتي "وليد" و"محمد عبد الصمد" وأخواتي "رحاب" و "أمينة".

إلى كل أفرد عائلتي "فنور" و"شليغم".

إلى من قضيت معهم أيام جميلة إلى من تحلو الحياة برفقتهم صديقاتي" إكرام" و"شيماء" و"فهيمة".

إلى كل من علمني حرفا لأصل به على ما أن عليه أساتذتي عبر كل الأطوار.

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية المؤسسة دفعة 2020.

إلى جامعتي عبد الحفيظ بوالصوف العزيزة نحن بالنسبة لكي دفعة ومرت وأنتي بالنسبة لنا منارة شامخة و خلدت للأبد في ذاكرتنا.

إلى من كان لي عونا في هذا العمل خاصة خالي العزيز "إبراهيم" وخالي الغالي "نور الدين" حفظهما الله.

أسمـــاء

إهـــــداء

الحمد لله خالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة و السلام

على سيدنا محمد المختار –صلى الله عليه وسلم-، بكل فخر أدون مذكرتي وأهدي ثمرة تخرجي هذا إلى:

مورد الحب الصادق، ونبع الحنان الدافئ، إلى معنى ابتسامتي و سر سعادتي، إلى من غمرتني بحنانها و تذكرتني بدعائها، إلى من صقلت ذاتي بأخلاقها الكريمة حبيبتي أمي **" حسينة".**

إلى كنزي الذي تحمل أعباء هذه الدنيا من أجل أن يوصلني إلى مسيرة الحياة فكان بحق شمعة أنارت لي الطريق وجسرا عبرت عليه أبي الغالي **" محمد".**

إلى من ترعرعت معهم وسندي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء بلال ، علي ، طارق، عيسى , ووحيدتي أختي " وسيلة " ، والكتاكيت أكرم، آدم، أيوب، لجين، عبد الرحمن، نهال ، أيمن ، عمر الفاروق ، مؤيد بالله و جوري حفظهم الله جميعا.

إلى كل من التقيت بهم وسرت معهم إلى دروب العلم و التعلم إلى الأصدقاء رمز الوفاء والعطاء و إلى من جعلهم الله أخوتي أسماء، شيماء، فتيحة.

إلى كل عزيز لم يذكر اسمه من خلال هذا الإهداء، أهدي لكم ثمرة جهدي المتواضع وعرفانا بالجميل و تقديرا لكم جميعا.

فهيمة

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وكذلك الإطلاع على سياسات التمويل الفلاحي خاصة خلال الفترة الأخيرة الممتدة من 1990 إلى 2019، بغية التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجميع المفاهيم المرتبطة بالجانب النظري وكذا منهج دراسة الحالة لربط الجانب النظري بالواقع العملي .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة يقدم قروض متنوعة لتمويل المشاريع الفلاحية والتي من أهمها قروض موجهة للاستغلال تتمثل في قرض الرفيق وأخرى موجهة للاستثمار تتمثل في قرض التحدي وذلك وفق العديد من الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين يتوجهون للتمويل بقرض الرفيق لكونه مدعما كليا من طرف الدولة ولا يتطلب ضمانات على عكس قرض التحدي، لابد على البنك التخفيف من التكاليف والإجراءات وتسهيل وتسريع المعاملات فيما يتعلق بقرض التحدي باعتباره أحد أسباب عزوف الفلاح على التمويل به، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع الفلاحين على توسيع مشاريعهم الفلاحية من خلال منحهم الامتيازات والدعم الكافي.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، التمويل الفلاحي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، قرض الرفيق، قرض التحدي.

Résumé:

Cette étude vise à identifier le rôle que jouent les banques commerciales dans le financement des projets agricole à la lumière de la politique de renouveau agricole et rural, En plus de passer en revue les politiques de financement agricole, en particulier au cours de la pèriode rècente de 1990 à 2019, afin d`identifier les préts les plus importants accordés par la Banque pour l`agriculture et le développement rural pour financer des projets agricoles, Dans cette ètude, l`approche descriptive et analytique a été utilisée pour se familiarises avec tous les concepts liés à l`aspect thèorique ainsi que la méthode des études de cas lier le coté théorique à la réalité scientifique.

Cette étude a conclu que la Banque d`Agriculture et de Développement Rural, le Complexe Régional d`Exploitation Mila, accorde divers préts pour financer des projets agricoles, dont les plus importants sont des préts destinés à l`exploitation représentes dans le prét d`accompagnement et un autre orienté vers l`investissement représenté par le prét défi, selon de nombreuses études techniques, financiéres et économiques. Les agriculteurs se tournent vers le financement avec crédit rfig car il est entiérement pris en charge par l`état et n`exige pas de garanties, contrairement au crédit ettahadi, la banque doit réduire les couts et les proédures et faciliter et accélérer les transactions concernant le prét défi comme l`une des raisons de la réticence du paysan à le financer, en plus de la nécessité d`encourager les agriculteurs à développer leurs projets paysans en leur accordant des priviléges et un accompagnement adéquat.

Mots-clés:

Les banques commerciale, Financement agricole, Politique de renouvellement agricole et rural, Crédit rfig, Crédit ettahadi**.**

فهرس المحتويات

البسملة
الشكر والعرفان
الإهداء
الملخص I
الفهرس III
قائمة الجداول VIII
قائمة الأشكال IX
قائمة الملاحق X
مقدمة أ-ح

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية التمويل في البنوك التجارية

تمهيد 2
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية..... 3
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية..... 3
الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية..... 3
الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية..... 4
المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك التجارية..... 5
الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية..... 5
الفرع الثاني: أهمية البنوك التجارية..... 6
المطلب الثالث: وظائف وأنواع البنوك التجارية..... 6
الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية..... 6
الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية..... 9
المبحث الثاني: التمويل في البنوك التجارية..... 11
المطلب الأول: تعريف وطرق التمويل..... 11
الفرع الأول: تعريف التمويل..... 11
الفرع الثاني: طرق التمويل..... 12
المطلب الثاني: تعريف التمويل البنكي وأهميته..... 14
الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي..... 14
الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي..... 14

المطلب الثالث: أنواع التمويل البنكي..... 15
المبحث الثالث: مصادر ومحددات التمويل البنكي ومخاطره..... 19
المطلب الأول: مصادر التمويل البنكي..... 19
الفرع الأول: مصادر التمويل البنكي الداخلية..... 19
الفرع الثاني: مصادر التمويل البنكي الخارجية..... 20
المطلب الثاني: محددات وأسس التمويل البنكي..... 22
المطلب الثالث: مخاطر التمويل البنكي..... 23
خلاصة الفصل الأول..... 26

الفصل الثاني: التمويل الفلاحي بالجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تمهيد..... 28
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 29
المطلب الأول : تعريف وأهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 29
الفرع الأول: تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 29
الفرع الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 30
المطلب الثاني: مبادئ ومراحل سياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 32
الفرع الأول: مبادئ سياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 32
الفرع الثاني: المراحل التمهيدية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 33
المطلب الثالث: المحاور الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 34
المبحث الثاني: تمويل المشاريع الفلاحية..... 39
المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل الفلاحي..... 39
الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي..... 39
الفرع الثاني: أهمية التمويل الفلاحي..... 40
المطلب الثاني: أهداف ومصادر التمويل الفلاحي..... 41
الفرع الأول: أهداف التمويل الفلاحي..... 41
الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي..... 41
المطلب الثالث: تصنيفات وشروط نجاح التمويل الفلاحي 46
الفرع الأول: تصنيفات التمويل الفلاحي..... 46
الفرع الثاني: شروط نجاح التمويل الفلاحي..... 49
المبحث الثالث: سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2019). 51

المطلب الأول: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (1990-1999)..... 51
المطلب الثاني: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (2000-2007)..... 58
المطلب الثالث: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (2008-2019)..... 68
الفرع الأول: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (2008-2014)..... 68
الفرع الثاني: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (2015-2019)..... 71
خلاصة الفصل الثاني..... 73

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

تمهيد..... 75
المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 76
المطلب الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 76
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 76
الفرع الثاني: مبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 79
الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 80
المطلب الثاني: مهام ومنتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 81
الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 81
الفرع الثاني: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 82
الفرع الثالث: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 83
المطلب الثالث: نبذة عن بنك الفلاحة التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة..... 83
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة..... 84
الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة..... 85
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة. 86
المبحث الثاني: القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة..... 88
المطلب الأول: تقديم قرض الرفيق..... 88
الفرع الأول: تعريف قرض الرفيق..... 88
الفرع الثاني: المستفيدون من قرض الرفيق..... 88
الفرع الثالث: المجالات التي يغطيها قرض الرفيق..... 89
الفرع الرابع: شروط الاستفادة من قرض الرفيق..... 90
المطلب الثاني: تقديم قرض التحدي..... 90

الفرع الأول: تعريف قرض التحدي..... 90
الفرع الثاني: المستفيدون من قرض التحدي..... 90
الفرع الثالث: المجالات التي يغطيها قرض التحدي..... 91
الفرع الرابع: شروط الاستفادة من قرض التحدي..... 91
الفرع الخامس: المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي..... 91
الفرع السادس: الضمانات المطلوبة لقرض التحدي..... 92
المطلب الثالث: محتوى ومميزات قرضي الرفيق والتحدي..... 93
الفرع الأول: محتوى ومميزات قرض الرفيق..... 93
الفرع الثاني: محتوى ومميزات قرض التحدي..... 94
الفرع الثالث: الفرق بين قرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة..... 97
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة 98
المطلب الأول: دراسة حالة لمنح قرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة..... 98
الفرع الأول: تقديم ودراسة ملف قرض الرفيق..... 98
الفرع الثاني: تقديم مشروع قرض الرفيق..... 99
الفرع الثالث: الدراسة المالية لمشروع قرض الرفيق..... 99
المطلب الثاني: دراسة حالة لمنح قرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة 101
الفرع الأول: تقديم ودراسة ملف قرض التحدي..... 101
الفرع الثاني: تقديم مشروع قرض التحدي..... 102
الفرع الثالث: الدراسة المالية لمشروع قرض التحدي..... 102
المطلب الثالث: دراسة إحصائية وتحليلية لقرض الرفيق و قرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة خلال الفترة (2014-2020)..... 103
الفرع الأول: دراسة إحصائية وتحليلية للأنشطة الفلاحية الممولة بقرض التحدي خلال الفترة (2014-2019) 103
الفرع الثاني: دراسة إحصائية وتحليلية للقروض الممنوحة الرفيق والتحدي وعدد المستفيدين خلال الفترة (2016-2020)..... 105

خلاصة الفصل الثالث..... 115
خاتمة..... 117
قائمة المراجع..... 121
الملاحق..... 130

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990-1999	57
(2-2)	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)	61
(3-2)	إجمالي المخصصات المالية الممنوحة لصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي والصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي (2006-2008)	65
(4-2)	المخصصات المالية واستخداماتها لبرامج التنمية الجهوية	67
(5-2)	توزيع المخصصات المالية السنوية على برنامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2010-2014)	70
(6-2)	كمية الإنتاج المرجو تحقيقه في آفاق 2019	72
(1-3)	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة	84
(2-3)	الفرق بين قرض الرفيق وقرض التحدي	97
(3-3)	الفاتورة الشكلية الأولية المدرجة ضمن ملف طالب القرض لسيد (ز.م)	100
(4-3)	إحصائيات الأنشطة الممولة بقرض التحدي خلال الفترة (2014-2019)	103
(5-3)	قيمة القروض الممنوحة (قرض الرفيق و قرض التحدي) وعدد المستفيدين خلال الفترة (2016-2020)	106

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	قنوات التمويل المباشر	12
(2-1)	قنوات التمويل غير المباشر	13
(1-2)	الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	35
(1-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة	86
(2-3)	نسبة الأنشطة الفلاحية الممولة بقرض التحدي من حيث مبلغ القرض خلال الفترة 2014-2019	105
(3-3)	القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية لريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة في إطار قروض الرفيق وقروض التحدي خلال الفترة 2020/2016	110
(4-3)	عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي للفترة 2016/ 2017.	111
(5-3)	عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي للفترة 2018/2017	112
(6-3)	عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق و قرض التحدي للفترة 2018/ 2019	113
(7-3)	عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي للفترة 2020/2019.	114

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	بطاقة الفلاح	130
02	طلب خطي	131
03	بطاقة تقنية	132
04	تعهد بتسليم المحصول	133
05	عقد التأمين على المحصول	134
06	الاحتياجات المطلوبة	135
07	واجهة ملف القرض	136
08	فاتورة شكلية لقرض الرفيق	137
09	فاتورة شكلية لقرض التحدي	138

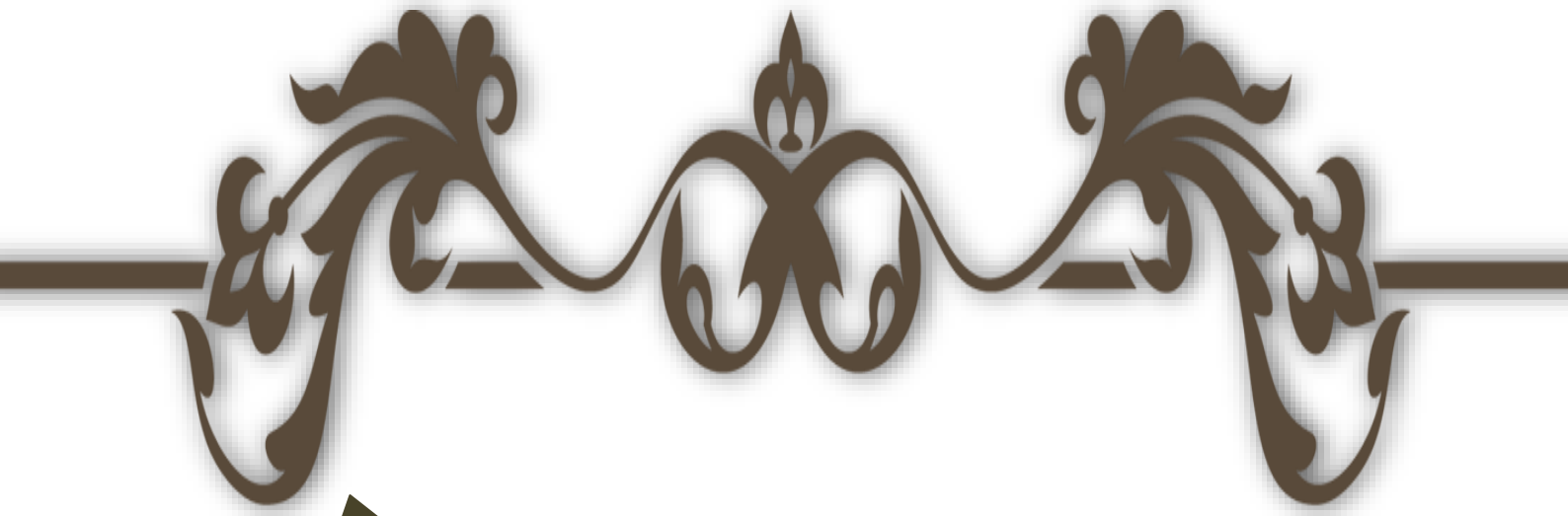

مقدمة

إن تطور أي اقتصاد في وقتنا الحالي يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح النظام البنكي ومدى فعاليته، حيث يعتبر بمثابة القلب النابض لكل نشاط اقتصادي مهما اختلفت التوجهات والسياسات المنتهجة لأي بلد، فالدور الرئيسي للنظام البنكي هو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، ويعد القطاع الفلاحي من بين القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تحتاج إلى التمويل وذلك لما تقدمه من مساهمات كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا عملت الدولة على تجنيد البنوك التجارية في تمويل المشاريع الفلاحية.

وبهدف النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر انتهجت الدولة العديد من السياسات التمويلية، خلال الفترة (1990-2019) اعتمدت على إصلاحات 1990 كمحاولة للحد من الآثار السلبية السابقة وإعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق، بعد عودة الاستقرار السياسي سنة 1999 شرعت الجزائر من خلال وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 ثم وسعته سنة 2002 ليشمل عالم الريف إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وتجسيدا لذلك تم إطلاق البرنامج التكميلي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال فترة (2005-2007)، وانطلاقا من سنة 2008 تم إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي كانت البداية بإصدار قانون يوجه أهداف وموارد الفلاحة في الجزائر وفي سنة 2009 أطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي من خلال النتائج الإيجابية التي حققتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي سمحت باتخاذ النظام الحكم قرار بمواصلة العمل بهذه السياسة خلال الفترة (2015-2019) وذلك من خلال دعم البرامج السابقة وإثراء برامج جديدة من أجل رفع الإنتاج الفلاحي وبالتالي تحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي وتوفير مناصب الشغل وزيادة عائد الصادرات الفلاحية وتوفير فرص الاستثمار والتنمية.

وعليه قامت الدولة الجزائرية بغية تطوير الفلاحة بطرح قروض فلاحية جديدة عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمساعدة الفلاحين على ممارسة نشاطاتهم الفلاحية وكذا تشجيعهم على تنفيذ استثمارات فلاحية جديدة لتنشيط القطاع الفلاحي، ومن بين القروض المطروحة قرض الرفيق وقرض التحدي، اللذان أصبحا وجهة الفلاحين الذين كانوا بأشد الحاجة لتمويل مشاريعهم الفلاحية.

إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم تطرح إشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي الأتي:

ما هو الدور الذي يلعبه بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في تمويل المشاريع الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي؟

الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية التمويل الذي تقدمه البنوك التجارية للقطاع الفلاحي؟

- ما هي أهم سياسات التمويل الفلاحي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (1990- 2019) لإصلاح أوضاع القطاع الفلاحي؟

- كيف يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في تمويل القطاع الفلاحي من خلال القروض التي يمنحها؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تبرز أهمية التمويل الذي تقدمه البنوك التجارية للقطاع الفلاحي من خلال ماتوفره من رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الفلاحية وإنعاش القطاع.

- عرفت الجزائر تزايدا في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من سياسات التمويل الفلاحي، وهذا ناتج عن التحولات التي عرفتها في هذا المجال خاصة في السنوات الأخيرة.

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة قروض موجهة لتمويل المشاريع الفلاحية بواسطة قرض الرفيق وقرض التحدي.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي؛

- التعرف على سياسات التمويل الفلاحي التي انتهجتها الجزائر من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي خاصة خلال الفترة (1990-2019)؛

- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة لتمويل القطاع الفلاحي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي؛

- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر؛

-ضرورة الاعتماد على القطاع الفلاحي بشكل كبير في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر؛

- المبالغ الكبيرة التي صرفت على القطاع الفلاحي من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض؛

- إقامة العديد من الصناديق والمؤسسات التي تقوم بتقديم الدعم للقطاع الفلاحي وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

أسباب إختيار البحث:

اختيارنا لموضوع البحث راجع لعدة أسباب من أهمها:

- الميول الشخصي لهذا الموضوع لأنه يتماشى مع تخصصنا؛

- الرغبة في البحث في هذا الموضوع باعتباره موضوع مهم من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنويع الاقتصادي؛

- الاهتمام بدراسة القطاع الفلاحي خاصة وأن ولاية ميلة فلاحية، حيث يتلقى القطاع الفلاحي فيها دعما كبيرا من طرف الدولة في مختلف الأنشطة الفلاحية؛

- القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل.

منهج البحث:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الفرضيات المطروحة ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للبحث وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والاعتماد على المنهج دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول.

حدود البحث:

يشمل هذا البحث على حدود مكانية و حدود زمنية يمكن حصرها فيما يلي:

الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة الميدانية لموضوع بحثنا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

الحدود الزمنية:

في الجانب النظري من موضوع بحثنا قمنا بالتطرق لأهم سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2019).

أما الجانب التطبيقي فتطرقنا إلى القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي خلال الفترة (2014-

2020)، مع التركيز على دراسة حالة لقرض الرفيق خلال سنة 2017/2016 وقرض التحدي سنة 2015.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث تم الإطلاع عليها للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها، والتعرف على الأساليب والإجراءات التي تبنتها، وأهم النتائج وتوصيات التي توصلت إليها، وذلك بهدف إثراء الدراسة الحالية. ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

– دراسة محمد هبول، تحت عنوان **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000–2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2020/2019.

تناولت هذه الدراسة تقييم أداء السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000–2016) في مجال تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم الوقوف على طبيعة السياسات الزراعية الملائمة والكفيلة بتحقيق أمن غذائي مستدام بها في ظل التحديات المنتظرة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى شهدت مرحلة ما قبل 2000 تطبيق الجزائر العديد من السياسات والخطوط الزراعية، وخلال مرحلة (2000–2016) شهدت تطبيق الجزائر حزمة جديدة من السياسات الزراعية هدفت من خلالها لنهوض بعالم الزراعة والريف في آن واحد وفي الأخير جرى تمديد العمل بهذه السياسة للفترة (2015–2019)، وتوسيعها لتشمل قطاع الصيد البحري لتقوية الأمن الغذائي والتوجه نحو التصدير وفق منهجية التنويع الاقتصادي المتبناة من طرف الحكومة، حيث أفادتنا في دراسة سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (1990–2007) من خلال هذا البحث سنتناول السياسة التي تبنتها الجزائر خلال إنتقالهالنظام إقتصاد السوق المفتوح.

– دراسة مجدولين ذهنية، تحت عنوان **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 /2017.

تناولت هذه الدراسة استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي، من بينها القروض الفلاحية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض الرفيق، وقرض التحدي، وقرض الإيجار، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها وجوب النظر مليا في تفعيل صيغ التمويل الإسلامي والتعاوني، لما تحققه من مواءمة مع خصائص المجتمع الريفي الجزائري وسلوكياته، وتجاوب مع طبيعة الحيازة الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسلة القيمة الفلاحية دون إهمال عنصر الموافقة.

أما من خلال هذا البحث فإننا ندرس نوعين من القروض وهي قرض الرفيق وقرض التحدي كونهما من أهم آليات الحديثة لتمويل الاستثمارات الفلاحية.

-دراسة محمد غردي، تحت عنوان **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنضمة العالمية لتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

درس الباحث من خلالها دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والإمكانيات المتاحة له في الجزائر، وكذلك الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية الجزائر، كما تطرق إلى انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، توصل في هذه الدراسة إلى ضرورة الرفع من الدعم المخصص للقطاع الزراعي إلى حدود 10%، وبأن تحقيق هدف القطاع الزراعي المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الأمن الغذائي يتطلب توفير بيئة ملائمة.

توقفت دراسته عند الفترة 2013 أفدتنا في دراسة سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (1990-1999)، وكذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2000-2002)، من خلال هذا البحث سنقوم بدراسة سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أطلقة خلال سنة 2008 والتي أدت بدورها إلى تطوير الإنتاج الفلاحي، إن نجاح هذه السياسة دفع إلى العمل بها خلال الفترة (2015-2019) من خلال دعم البرامج السابقة وإثراء برامج جديدة.

-دراسة هناء شويخي، تحت عنوان **أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**،مذكرة مقدمةلنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية القطاع الفلاحي في إنعاش الاقتصاد الوطني وإيضاح المشاكل التي يعاني منها، والتطرق إلى آليات تمويله التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي، ولا تقتصر كآلية فقط، بل تعتبر دعم لقطاع الفلاحي المتبع من طرف الدولة، وكذلك بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة والاطمئنان لدى الفلاحين المستثمرين تجاه الاستثمار الفلاحي، ركزت هذه الدراسة على مختلف الآليات المتاحة لتمويل القطاع الفلاحي، من خلال هذا البحث سوف نقوم بدراسة نوعين من القروض المخصصة لتمويل هذا القطاع.

صعوبات البحث:

لقد واجهنا أثناء إعدادنا لهذا البحث مجموعة من الصعوبات تتجلى أهمها فيما يلي:

-غلق المكتبة الجامعية بسبب جائحة الكورونا (كوفيد_19) منذ بداية إعداد البحث مما تسبب في صعوبة الحصول على المراجع العلمية؛

- صعوبة التواصل مع المشرف والقيام بالدراسة الميدانية بسبب تطبيق الحجر المنزلي؛

- تحفظ البنك على تقديم بعض المعلومات للحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء.

هيكل البحث:

للإحاطة التامة بموضوع البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة.

حيث احتوت المقدمة على إشكالية البحث وبعض الأسئلة الفرعية، وكذا فرضيات البحث، وأهداف هذا البحث وأهميته، إضافة إلى أسباب اختيار البحث، والمنهج المتبع، وحدود البحث، و بعض الدارسات السابقة المتعلقة بنفس موضوع البحث، وكذا صعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث، وهيكل البحث.

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري والذي جاء بعنوان الإطار النظري لعملية التمويل في البنوك التجارة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، والمبحث الثاني التمويل في البنوك التجارية، والمبحث الثالث مصادر ومحددات التمويل البنكي.

الفصل الثاني: جاء بعنوان التمويل الفلاحي بالجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والمبحث الثاني تمويل المشاريع الفلاحية، والمبحث الثالث سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2019).

الفصل الثالث: يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذا البحث تحت عنوان دراسة ميدانية لواقع تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة، والمبحث الثالث دراسة تطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

ونختم هذا البحث بخاتمة نعرض فيها اختبار الفرضيات وأهم النتائج المتوصل إليها، وكذا التوصيات وآفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري لعملية التمويل في البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة، ومن ثم فهي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده العالم الآن، أصبحت البنوك التجارية تقدم خدمات أكثر مما كانت تقدمه من قبل حيث أنه لم تعد أهمية البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرة بالعمليات الادخارية فقط، وإنما أصبحت لها دورا في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

ويعتبر البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة لعدة اعتبارات، وبما أن التمويل البنكي يعتبر من ضمن البدائل الأساسية التي تتوجه لها المؤسسات لتغطية احتياجاتها التمويلية، فهو يعتبر من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، والذي يساعد على توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الفلاحية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لعملية التمويل في البنوك التجارية وذلك وفقا لثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: التمويل في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: مصادر ومحددات التمويل البنكي ومخاطره.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية القاعدة الرئيسية في اقتصاد كل دولة في العالم لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يجب التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والإطلاع على خصائصها وأهميتها، وإبراز الوظائف التي تقوم بها، وتوضيح أنواعها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

نظرا لتطور الحياة الاقتصادية، أصبح الفرد يبحث عن وسيلة لحماية أمواله من الضياع أو السرقة، الأمر الذي تولد عنه الحاجة لوجود مكان يمكن من خلاله المحافظة على أمواله، ولهذا قمنا بالتطرق في هذا المطلب على نشأة وتعريف البنوك التجارية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

كلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية "بنكوBanco" التي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس عليها الصرافون في مدن إيطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين.[1]

يشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم أنشئ، في عام 1170م ثم بنك جنوه عام 1175م وبرشلونة عام 1403م وأمستردام عام 1609م وهامبورغ عام 1619م. وكان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي ببنك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات.[2]

واستمرت البنوك في التطور من حيث قوانينها وتشريعاتها التي وضعت من أجل تقديم أفضل خدمة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد ممكن منهم، ولزيادة أرباحها كمؤسسات ربحية بالدرجة لأولى.[3]

---

[1]– رشاد العاصر ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص63.

[2]– محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصاريف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص102.

[3]– أنس البكري ووليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 110.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

يختلف تعريف البنوك التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون، لذلك تنوعت التعريفات بحيث أصبح من الصعب حصر تعريف شامل للبنك التجاري، إلا أن ظهور المؤسسات المالية أدى إلى وضوح مفهوم البنك، وأصبح من السهل تعريف البنك من خلال السمات الرئيسية لعملها، وقبل التطرق إلى تعريف البنوك التجارية لابد أولا تعريف البنك كالآتي:

يعرف البنك: "هو مكان تجميع الأموال على شكل ودائع أو مدخرات صغيرة، أو اشتراكات ليتم توظيف هذه الأموال واستخدامها تبعا لدرجة استقرارها ومقدرها وحجمها".[1]

بعد التعرف على معنى البنك يمكن تعريف البنوك التجارية على النحو التالي:

تعريف البنوك التجارية: "يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان. والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الدين يحتاجون لتلك الأموال".[2]

كما تعرف أيضا:"بأنها أداة مهمة تمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان".[3]

بالإضافة يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها: مؤسسة مهمتها استلام الودائع تحت الطلب من عملائها ودفع شيكات العملاء المسحوبة على هذه الودائع وتستلم أيضا ودائع ادخار وتدفع مقابلها فائدة معينة، وتقوم بمنح قطاع الأعمال والأفراد قروضا.[4]

على الرغم من تعدد تعاريف البنوك التجارية إلا أنها جميعا تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة.

---

[1]– إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 12.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 12.

[3]– محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الأزاريطية الاسكندرية، مصر، 2005، ص14.

[4]– كمال شرف وهاشم أبو عراج، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، العراق، 1994/1993، ص156.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك التجارية

تتمتع البنوك التجارية بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، كما أنها تلعب دورا أساسيا في المجتمعات لما لها من أهمية كبيرة على مستوى اقتصاد أي دولة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب على خصائص البنوك التجارية، ثم توضيح أهميتها.

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية خصائص عديدة نذكرها في ما يلي:[1]

- ✓ معظم أصول البنوك حقوقا على مؤسسات وأشخاص آخرين، وتتمثل في قروض أو استثمارات مالية _ديون على الآخرين_؛
- ✓ معظم موارد البنوك حقوقا لمؤسسات وأشخاص آخرين، ودائع أو قروض من آخرين _ديون للآخرين_؛
- ✓ البنوك التجارية المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على إيجاد أو توليد خصوم إداعية قابلة للتحويل من شخص لآخر أو من مؤسسة إلى أخرى، ومن ثم تساهم في إدارة وعرض النقود في المجتمع؛
- ✓ البنوك التجارية تتميز بالقدرة على التوسط بين المدخرين والمستثمرين، كما أنها تخلق أو تولد مصادر تمويل وتعيد إقراضها، وهي بذلك تمارس دورا فعالا في إيجاد الائتمان وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ تتعامل البنوك في الأصول المالية والنقدية فقط ولا تستثمر في مجالات الاستثمار المباشر إلا في نطاق ضيق جدا ولفترات محدودة، وذلك ما تلزمه بها القوانين المرخصة بموجبها للعمل؛
- ✓ البنوك التجارية تتميز بخاصية أساسية تتمثل في قدرتها على خلق أو توليد النقود دون المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال الاقتراض وإعادة الإقراض لمعظم الأموال المقترضة، الأمر الذي ينجم عنه زيادة في حجم الودائع اشتقاق الودائع المشتقة من الودائع الأولية، وهكذا أصبحت التغيرات في أصول المصارف التجارية أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقد.

[1]– حسن سمير عشيش، **التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 210_211.

الفرع الثاني: أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على لمستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي[1]:

1-بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛

2- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد؛

3- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛

4- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛

5- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود ترد عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛

6- تقديم أصول مالية متنوعة ذات المخاطر المختلفة، وعائد متغير وشروط للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛

7-تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.

المطلب الثالث: وظائف وأنواع البنوك التجارية

باعتبار أن بنك مؤسسة مالية فهو يقوم بوظائف متنوعة لتلبية احتياجات الأفراد، كما أنه لديه العديد من الأنواع تختلف باختلاف المجال والنشاط الذي تقوم به، وفي هذا المطلب سنقوم بالحديث عن الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري بالإضافة إلى أنواعه.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

يتم تصنيف وظائف البنوك التجارية إلى صنفين وظائف تقليدية ووظائف حديثة، وسنورد بإيجاز كل من الوظائف القديمة والحديثة التي تمارسها البنوك التجارية:

[1]- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 13-14.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

1) قبول الودائع: تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد والهيئات بمختلف أنواعها وتتألف الودائع من الأنواع التالية:[1]

- ✓ **الودائع تحت الطلب:** ويطلق عليها أيضا الودائع الجارية أو الودائع بالإطلاع، وهي أهم أنواع الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية، حيث تشمل النسبة الكبرى من الموارد المالية بالنسبة للبنوك التجارية، ويحق للمودع السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون شرط أو قيد باستعمال صكوك خاصة يزودهم بها البنك لهذا الغرض؛
- ✓ **الودائع لأجل:** ويطلق عليها بالودائع الثابتة، وفي هذا النوع من الودائع يشترط السحب منها بمدة يتفق عليها مع البنك مقدما، فقد تكون الوديعة لمدة ستة أشهر أو سنة أو سنتين أو أكثر، ويرتفع معدل الفائدة التي يتقاضاه المودع كلما طالت مدتها، لذا فهي تتصف بالثبات النسبي لعلم البنك المسبق بمواعيد السحب، لذا فإن نسبة الاحتياطي الإجباري عليها أقل من حالة الودائع تحت الطلب؛
- ✓ **ودائع الادخار:** وهي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين، يدفع البنك فوائد لها من أجل تشجيع التوفير الادخار لدى الأفراد، وتخضع عملية السحب منها لقيود معينة، فلا بد من إخطار البنك مسبقا إذا ما أراد المودع سحب الوديعة التي تتجاوز مبلغا معينا.

2) خلق النقود: تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه مما يتسبب في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى البنوك التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على هذه الودائع بودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية التي تتمثل في قيام احد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي.[2]

---

[1]– سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك و المصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص58–59.

[2]– عبد الواحد غردة، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، بدون سنة النشر، ص14.

3) منح القروض: تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيسي للبنوك التجارية، حيث كانت تمنح القروض المختلفة إلى جمهور المتعاملين معها رغم تفضيلها تاريخيا لمنح القروض قصيرة الأجل، وتعتبر القروض البنكية أهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم، لذلك بقيت هذه الوظيفة، جزءا رئيسا من عمل البنوك.[1]

4) خصم الأوراق التجارية: إن الحاجة الملحة لرجال الأعمال والأفراد و المؤسسات إلى السيولة الحاضرة تجعلهم يتوجهون إلى البنوك التجارية من أجل تحصيل أوراقهم التجارية قبل تاريخ استحقاقها وذلك مقابل فائدة يستحقها البنك نظير عملية الخصم التي قام بها وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم ويطلق على هذه العملية بعملية خصم الأوراق التجارية.[2]

ثانيا: وظائف البنوك التجارية الحديثة

وتتمثل الوظائف الحديثة للبنوك التجارية كما يلي:[3]

- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء؛
- شراء وبيع الأوراق المالية للعملاء؛
- تمويل ودعم المشروعات التنموية والتي تؤدي خدمة كبيرة لصالح المجتمع وتطويره؛
- تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء من دراسات الجدوى أو لتطوير المشاريع الخاصة بهم؛
- الدفع نيابة عن الغير؛
- إصدار خطابات الضمان؛
- القيام بفتح الاعتمادات المستندية؛
- شراء وبيع العملات الأجنبية؛
- خدمات البطاقة الائتمانية؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- تحويل العملات للخارج؛

[1]– أكرم حداد ومشهور هذلول، **النقود و المصارف (مدخل تحليلي نظري)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص145.

[2]– بلعزوز بن علي وهودة عبو، **الأخطار المالية في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية –دراسة مقارنة–**، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي والإسلامي نموذجا، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص 12.

[3]– صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص44-45.

- دفع الحوالات البرقية و البريدية؛
- خدمات الصرف الآلي؛
- تمويل الإسكان الشخصي؛
- إدارة أعمال وممتلكات العملاء؛
- ادخار المناسبات.

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي[1]:

أولا: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1-البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2-البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل مدينة معينة أو ولاية معينة أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات البنكية التي تقوم بتقديمها.

ثانيا: من حيث حجم النشاط:

1- بنوك الجملة:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

[1]- محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30.

2- بنوك التجزئة:

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعة لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الأفرع:

1- البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكل قانونيا لها فروع متعددة تغطى أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، و تتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شئونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

2- بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية.

3- بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري.

4-البنوك الفردية:

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

المبحث الثاني: التمويل في البنوك التجارية

تحتاج المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها في تمويل نشاطها على الجهاز البنكي من أجل الحصول على قروض لدعم أغراضها الإنتاجية، وكذلك لتمويل عمليات الاستثمار، وللإحاطة بجانب التمويل البنكي لابد من التعرف أولا على مفهوم التمويل ثم عرض طرق التمويل، وصولا لتحديد مفاهيم التمويل البنكي وأهميته، ومختلف أنواعه.

المطلب الأول: تعريف وطرق التمويل

يؤدي التمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدونه لا يمكن إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى.

الفرع الأول: تعريف التمويل

للتمويل تعاريف عديدة تتباين من تعريف لآخر:

- "هو تلك العملية التي تمكننا من توفير مبالغ مالية، تقدم إلى أي مشروع أو مؤسسة بهدف تطويره أو توسيعه، سواء كان هذا المشروع عام أو خاص".[1]
- يعرف أيضا على أنه " مصدر الأموال وتكلفته وكيفية الحصول عليه وطريقة استخدامه وسبل إنفاقه وتسييره ".[2]
- كما يعرف بأنه "مجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفية استخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية".[3]
- ويعرف التمويل على أنه "عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المختلفة". [4]

وعليه يمكن القول أن التمويل هو عبارة عن عملية إيجاد وتخصيص الموارد المالية اللازمة من مصادر مختلفة من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية، أو تمويل عمليات الاستغلال بهدف ضمان استمرار نشاط المؤسسة.

---

[1]– سمير عز الدين، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة الماجيستير بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص70.

[2]– ميلود زيد الخير، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 23و24 فيفري 2011، ص2.

[3]– عبد اللطيف مصيطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية درسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص77.

[4]– نور الدين أبو الرب وآخرون، **مدخل إلى علم التمويل**، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، نابلس، فلسطين، 2002، ص2.

الفرع الثاني: طرق التمويل

تنقسم طرق التمويل إلى طرق مباشرة وطرق أخرى غير مباشرة كما يلي:

1.التمويل المباشر:

يعبر عن العلاقة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية في الوحدات ذات الفائض في الموارد المالية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها وله عدت صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد أو حكومات).[1]

ويبين الشكل التالي قنوات التمويل المباشر:

الشكل رقم(1-1): قنوات التمويل المباشر

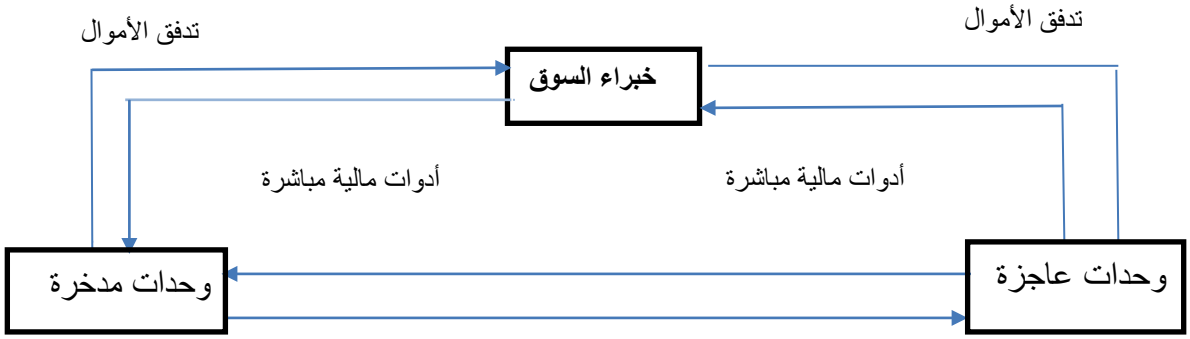

المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص89.

من خلال الشكل رقم (1-1) في هذا النوع من طرق التمويل، يمكن للوحدات المدخرة من تحول فالفائض من مواردها النقدية والادخارية إلى الوحدات العاجزة لتلبية احتياجاتها المالية، على أن تلتزم هذه الأخيرة بدفع سلسلة من المدفوعات المستقبلة بالإضافة إلى عائد مقابل تحمل مخاطر التمويل.

وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية)، فتستطيع المؤسسات أن تتحصل على قروض و تسهيلات ائتمانية من مورديها، أومن عملائها، أو حتى من مؤسسات أخرى، إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة ويمكن أن يكون

[1] – ريم كعباش ووفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين الدفلىBadr**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017/2016، ص ص 8-9.

هذا التمويل في شكل إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات الائتمان التجارة، التمويل الذاتي، تسهيلات الاعتماد...الخ، وفي بعض الأحيان تلجأ الحكومة إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات، ومن أهم هذه السندات نجد أدونات الخزينة.

2.التمويل غير المباشر:

يعني اللجوء إلى المؤسسات المالية الوسيطة مصرفية أو غير مصرفية، ولكون النظام البنكي هو أساس التمويل فإن البنك المركزي يكون مجبرا على القيام بدور المقرض أو الملاذ الأخير، والاقتصاد الذي يعتمد على هذا النمط من التمويل يعرف باقتصاد المديونية[1].

ويبين الشكل التالي قنوات التمويل غير المباشر:

الشكل (1-2): قنوات التمويل غير المباشر

المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص92.

من الشكل (1-2) يتضح أن الوسطاء الماليين والمتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الأخيرة المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التحويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشر الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي...الخ.

[1]- نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 50.

المطلب الثاني: تعريف التمويل البنكي وأهميته

تعد البنوك التجارية الملجأ الأول الذي ترتكز عليه المؤسسات لتوفير احتياجاتها المالية، وسيتم من خلال هذا المطلب التعرض لتعريف التمويل البنكي وأهميته.

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

إن التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، للقطاعات الاقتصادية العاملة في إطار الاقتصاد الوطني، ولهذا يعرف التمويل البنكي على أنه:

تعريف التمويل البنكي: هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة، عن طريق الاقتراض.[1]

وعليه يمكن القول أن التمويل البنكي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي

للتمويل البنكي أهمية كبيرة على اقتصاديات الدول باعتباره وسيط للتبادلات التجارية ووسيلة لاستغلال الأموال في عملية الإنتاج والتوزيع، ويمكن حصر أهميته على النحو التالي:[2]

- ✓ من جهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛

[1]– نفيسة محمد باشري، **إدارة الائتمان**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، بدون سنة النشر، ص45.

[2]– خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص 34.

- ✓ يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة؛
- ✓ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية استمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية.

المطلب الثالث: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية إلى عدة أنواع وفق الأسس التالية:

أولا: التمويل البنكي بحسب الغرض منه:

يمكن تقسيم هذا النوع من التمويل إلى ثلاث أقسام كما يلي:

- **التمويل البنكي الاستهلاكي:**

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط[1].

- **التمويل البنكي الاستغلالي:**

ويقصد بنشطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع أجور، تأمين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة الأجل عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات السوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق "خط القرض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض.[2]

---

[1]– أحمد زهير شامية، **إقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سورية، 2000ص235

[2]– نادية عمران، **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية** دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) ورقلة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014، ص 18.

- **التمويل البنكي الاستثماري:**

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر[1].

ثانيا: التمويل البنكي بحسب مدته:

ويمكن تقسيمه على النحو التالي:[2]

- **التمويل البنكي قصير الأجل:**

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية التي يتم تسديدها من إرادات الدورة الإنتاجية.

- **التمويل البنكي متوسط الأجل:**

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنيين، وتكون مدتها مابين سنة وخمس سنوات.

- **التمويل البنكي طويل الأجل:**

وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات مردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

ثالثا: التمويل البنكي الخاص والعام:

ينقسم إلى قسمين:[3]

- ✓ **التمويل البنكي الخاص:**

[1]– زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012/2011، ص45.

[2]– هواري معراج وعمر حاج سعيد، **التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس**، الطبعة الأولى،كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص17.

[3]– مريم العمري، **مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012، ص.44.

ويمنح هذا التمويل لأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.

✓ **التمويل البنكي العام:**

هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

رابعا: التمويل البنكي بحسب الضمان:

وتندرج تحت هذا النوع نوعيين من التمويل وهما:[1]

✓ **التمويل البنكي بضمان:**

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل وعادتا تكون في المشروعات الحديثة أو غير معروفة أو المحتملة لأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

❖ **تمويل بنكي بضمان شخصي:**

والذي قدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعهد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العمل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.[2]

❖ **تمويل بنكي بضمان عيني:**

وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية...إلخ.

[1]– زبير عياش، نفس المرجع السابق، ص ص 47–48.

[2]– نفس المرجع السابق، ص ص 47–48.

✓ **تمويل بنكي بدون ضمان:**

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي. ولكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدت معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

خامسا: التمويل البنكي المباشر وغير المباشر:

وينقسم إلى قسمين:[1]

✓ **التمويل البنكي المباشر:**

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشر للعميل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الورقة التجارية.

✓ **التمويل البنكي غير المباشر:**

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التسيير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا من الإعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية...الخ.

[1]– زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المبحث الثالث: مصادر ومحددات التمويل البنكي ومخاطره

تعتمد البنوك التجارية في مزاولة نشاطها على نوعين من مصادر التمويل، بهدف استغلال هذه الأخيرة وفق محددات وأسس عند منح التمويل البنكي، لكن منح التمويل البنكي يكون محفوف بعدة مخاطر والتي يعمل البنك على تجنبها أو التقليل من حدتها، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب الأول: مصادر التمويل البنكي

تنقسم مصادر التمويل البنكي إلى مصدرين رئيسيين، الأول يطلق عليها المصادر الداخلية لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسمالها، والثانية يطلق عليها المصادر الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير.

الفرع الأول: مصادر التمويل البنكي الداخلية

تشتمل مصادر التمويل البنكي الداخلية على عنصرين أساسيين:

- ✓ رأس المال؛
- ✓ الأرباح المحتجزة.

أولا: رأس المال:

إن البنك التجاري يتكون باكتمال رأس ماله، أي مساهمة الأفراد أو مشروعات أو نصيب الدولة في ملكيته، ورأس المال يعتبر دينا أو التزاما على البنك التجاري كوحدة قائمة بذاتها لصالح أصحابه.[1]

ثانيا: الأرباح المحتجزة:

تعتبر جزء من حقوق المساهمين، وتتخذ الأرباح المحتجزة شكلين وهما:[2]

✓ **الاحتياطات:**

في أي مؤسسة مالية يتم اقتطاع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل ويودع لدى البنك المركزي، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

[1]- منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 193.
[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعملياتها**، الدار الجامعية، مصر،2000 ، ص 103.

- **احتياطي قانوني:** يتم احتجازه طبقا لمقتضيات القانون التجاري، فيتم احتجاز نسبة محددة من الأرباح السنوية بصفة إلزامية، وهو نسبة مؤوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه بشكل إجباري وذلك بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة.
- **احتياطي نظامي أو اتفاقي:** وذلك نسبة إلى النظام الأساسي للبنك، حيث يمكن أن يرد في نص أو اتفاق يلزم البنك باحتجاز نسبة إضافية من الأرباح السنوية لتضم إلى الاحتياطات السابقة، ويكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري.

✓ **الأرباح غير الموزعة:**

هي تلك المبالغ التي تبقى من صافي الربح بعد اقتطاع الاحتياطات المختلفة، وتعد متاحة للتوزيع على من لهم حق ملكية البنك، ويكون تكوينها راجع إلى رغبة الإدارة في العمل على استقرار التوزيعات من سنة لأخرى، بحيث يمكن اللجوء إلى الأرباح غير الموزعة لسد النقص في أرباح العام الحالي رغبة في الوفاء بنسبة معينة للمساهمين، فتعتبر مدعمة للمركز المالي بالبنك.[1]

الفرع الثاني: مصادر التمويل البنكي الخارجية

تتمثل مصادر التمويل البنكي الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك من نطاق أمواله الذاتية، وتشمل ما يلي:

1) الودائع:

"تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها.."[2].

الودائع تعتبر من أبرز مصادر التمويل الخارجية وهي تلك الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة إيداعها لدى البنوك.

[1]– عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجمعية، مصر،2008، ص150.

[2]– المادة 67 من الأمر 11/03، المؤرخ في 26 أوت 2003، الذي **يتضمن قانون النقد و القرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

2) الاقتراض من البنك المركزي:

ويمثل العنصر الاستثنائي من مصادر التمويل الخارجي، حيث أن الإقراض من وظائف البنك المركزي لهذا سمي بالمقرض الأخير، وهذا ما نصت عليه المادة 43 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض:" يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر..." والبنك المركزي، جاء تعريفه في نص المادة 9 من الأمر السلف الذكر التي نصت على أن:" بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر..".[1]

ويتم الاقتراض وفقا لقيود وشروط ذكرت في الفقرة الثانية من المادة 43 من قانون النقد والقرض، وهي كفالة القروض بضمانات، وتسديد المبلغ في آجل المحدد، وهذا ما تناولته المادة 4'من الأمر نفسه، أما أجل استحقاق القرش هو سنة واحدة حسب ما ورد في نص المادة 42 و43.

3) الاقتراض من البنوك الأخرى:

ويتم اللجوء لهذا النوع من الاقتراض في فترات انخفاض السيولة لدى البنوك لسبب معين كالتعرض لمسحوبات كبيرة، حيث يمكن للبنوك عند الحاجة للسيولة أن تقترض من بنوك أخرى بشروط معينة، وتعتبر القروض بين البنوك من أهم مصادر الأموال للبنوك، خاصة التجارية منها، ويتصف هذا النوع من القروض بكونها قصيرة الأجل وتشكل سوق للاقتراض فيما بين البنوك.[2]

4) سندات الدين طويلة الأجل:

يمنح القانون البنوك كشركات مساهمة عامة الحق بإصدار السندات للحصول على تمويل من الأفراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى وعادتا لا تلجأ البنوك التجارية إلى هذه الوسيلة، إلا إذا توفرت لديها الفرص الاستثمارية وبودائع عالية تفوق تكلفة إصدار السندات والفوائد المدفوعة عليها.[3]

[1]– شهيناز حلحال ووسام أيت عيسى، **دور البنوك في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2016، ص13.

[2]– جمال خريس وآخرين، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص86.

[3]– أكرم حداد، مرجع سبق ذكره، ص166.

المطلب الثاني: محددات وأسس التمويل البنكي

يلاحظ أنه عند اختيار البنك التجاري لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لابد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها:[1]

1) الربحية:

تتميز أرباح هده البنوك بحساسية مفرطة لمخاطر التغير في الإيرادات بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى. بمعنى أنه إدا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة تزيد الأرباح بنسبة أكبر وبالعكس إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة تنخفض الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول إلى خسائر.

2) السيولة:

الجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع تحت الطلب. لذلك يجب على البنك الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة للوفاء بالاحتياجات المتوقعة للمودعين عند الطلب.لأنه في حال تأجيل السداد أو عدم مقدرة البنك على سداد الودائع عند الطلب سوف يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين مما يضطرهم لسحب ودائعهم نهائيا من البنك معرضا البنك للإفلاس.

3) الأمان:

عادة يتصف رأس مال البنك بالصغر بالمقارنة بإجمالي مصادر الأموال لديه، مما يعني دلك قلة الأمان بالنسبة للمودعين، فإذا زادت الخسارة عن قيمة رأس المال فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين وفي هده الحالة تكون النتيجة هي إفلاس البنك.

4) قرارات البنك المركزي:

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي (كونه المسؤول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.[2]

[1]– إسماعيل علي عباس و هاني عبد الأمير ألفيلي، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2011، ص23.

[2]– خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)**، مذكرة نيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص50.

5) السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع:

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارتها والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواع و آجالها الزمنية وشروطها.[1]

المطلب الثالث: مخاطر التمويل البنكي

يواجه البنك التجاري عند منحه القروض مشكلة تقدير المخاطر المختلفة المتعلقة بالقرض حيث يسعى دائما للتحكم في هذه المخاطر أو التخفيف من أثرها، ويمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري كما يلي:[2]

أولا: مخاطر السيولة

أي احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد عند تاريخ الاستحقاق، كما أنه يعبر عن احتمال التوقف عن الدفع، بالنسبة للبنوك فهو استحالة إعادة التمويل أو وجود شروط إعادة التمويل الذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر.

ثانيا: مخاطر تأكل الضمانات

يؤكد البنك على التحقق المستمر من عدم تراجع قيمة الضمانات، ويهتم البنك بصفة أساسية بحالة الضمانات حسب نوعها، ويركز البنك على المتابعة المستمرة لهذه الضمانات وبصفة خاصة: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

كما أن للتمويل البنكي مخاطر أخرى نذكرها فيما يلي:[3]

أولا: مخاطر عدم السداد

وترتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية وناتج دورة الأصول لسداد الدين وأعباؤه، ويؤكد البنك على ضرورة التعريف بكل دقة على الأداء المالي للعميل، مع التركيز على مدى نجاحه في إتمام دور

[1]– محمد عبد الفتاح الصيريفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014، ص23.

[2]– جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3]– سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشاة المعارف، مصر، 2005، ص ص 158 –160.

تحول أصوله إلى نقد وكفاية تدفقات النقدية لسداد التزاماته قصيرة الأجل مع عدم الإغفال وضع يد البنك على أحد أصوله كضمانة للسداد إذا ما تطلب الأمر ذلك.

ثانيا: مخاطر سعر الفائدة

يقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مغرقة في استثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق.

وقد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا، مما يعني إعادة استثمار محصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة.

ثالثا: مخاطر التضخم

تتعرض القروض إلى مخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القوة الشرائية فإذا ما تعرضت البلاد إلى موجة من التضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على حصول هذا الأخير على القرض لتمويل مشروعه، فسوف يترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد، الأمر الذي يلحق أضرار بالبنك.

رابعا: مخاطر سعر الصرف

هو عبارة عن الخسارة الناجمة من تغييرات نسب الديون والحقوق المسجلة بالعملة الصعبة مقارنة مع العملة المرجعية للبنك، أي أن هذا الخطر يخص العمليات التي تكون فيها العملة غير تلك المتداولة في البنك، وبصفة عامة هي تلك المساحة من الميزانية عندما يكون جزء من المداخيل والتكاليف معرض لتغييرات الصرف، وتلك المساحات تمثل وضعية معينة تكون الاستجابة لها عن طريق تغيير قيمة سعر الصرف من وحدة إلى أخرى.

كما توجد مخاطر أخرى يسعى البنك التجاري لتجنبها أو التقليل من حدتها وهي تتمثل فيما يلي:[1]

[1]– حلحال شهيناز ووسام آيت عيسى، مرجع سبق ذكره، ص18.

أولا: مخاطر الدورات التجارية

وهي مخاطر تتعرض لها كافة، المنشآت فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد الوطني ككل، وتترك آثار سلبية من نتائج نشاط المنشآت وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد، أو غير الالتزامات الثابتة.

ثانيا: مخاطر السوق

ويقصد بها بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى تربطهما علاقة وثيقة، وإذا ما كان لتلك التغيرات أثار عكسية على نتائج منشآت الأعمال، فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.

خلاصة الفصل الأول:

إن البنوك التجارية تلعب دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متنوعة للمؤسسات، وباعتبار أن التمويل الذي تقدمه البنوك التجارية والتي غالبا ما يكون في شكل قروض من أهم هذه الخدمات، فإنه هو الأخر يكتسي أهمية كبيرة في تمويل المشاريع الفلاحية الجديدة في كل القطاعات.

كما أن لتمويل البنكي أنواع عديدة تلبي مختلف الاحتياجات الاقتصادية، إلا أنه ينتج عن التمويل البنكي مخاطر عديدة تسعى البنوك التجارية لتجنبها أو التقليل من حدتها وذلك من خلال محددات وأسس.

الفصل الثاني:
التمويل الفلاحي بالجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تمهيد:

عرفت الجزائر تغيرا واسعا على مستوى القطاع الفلاحي، يتمثل في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، كمحاولة لإرساء قاعدة هيكلية قوية على مستوى القطاع الفلاحي وإعادة بعث هذا الأخير على الساحة الاقتصادية.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الأخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى التمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات وإجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية.

يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة وتأثره هو الأخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، حيث عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من السياسات تتماشى مع السياسات الاقتصادية الراهنة لأن إسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الأخرى له أهمية بالغة وفعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وقصد التعرف أكثر على التمويل الفلاحي بالجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- المبحث الثاني: تمويل المشاريع الفلاحية.
- المبحث الثالث: سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2019).

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من أهم الإصلاحات التي أولتها الجزائر أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة باعتباره المؤهل الأساسي لتنمية قطاع الفلاحة وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف وأهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

سيتم أولا التعرف على سياسة التجديد الفلاحي والريفي، كما أنها تستهدف مجموعة من الأهداف سوف نتطرق لها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

لتعرف على سياسة التجديد الفلاحي والريفي يمكن تقديم التعاريف التالية:

سياسة التجديد الفلاحي: هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، لتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[1]

كما عرفتها منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها: القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة، والتي تزيد دخول الفلاحين وتخفيض تكاليف إنتاجهم وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل الفلاحة أو استهلاك المنتجات الفلاحية.[2]

من خلال ما سبق نستخلص أن سياسة التجديد الفلاحي هي عملية يتم من خلالها الاستغلال الجيد لموارد المواد الطبيعية مع استخدام أحدث الوسائل لجلب منتجات فلاحية تغطي حاجات المستهلكين للحصول على أمن غذائي مستدام.

---

[1] – رياض طالبي وعبد الرحمان القرى، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 7.

[2] – محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنضمة العالمية لتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص111.

أما **سياسة التجديد الريفي** فيمكن تعريفها كما يلي: هي إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الفلاحي لزيادة الإنتاج الفلاحي مع توفير موارد داخلية لإحداث التنمية الاقتصادية مع تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفلاحين والعمل على تنمية الريف وتطوير مستواه ليصل إلى مستوى سكان المدينة.[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن سياسة التجديد الريفي هي إجراء مجموعة من الإصلاحات على مستوى الريف لتحسين من ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وكذا الثقافية للرفع من جاذبية الحياة والعمل عندهم كغيرهم من سكان المدن.

الفرع الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تم أخذ مجموعة من الأهداف لسياسة التجديد الفلاحي والريفي وهي كالتالي:

أولا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي:

وتكمن أهداف سياسة التجديد الفلاحي في النقاط التالية:[2]

- ❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة، بما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشي للفلاحين؛
- ❖ التركيز على فلاحة المحاصيل التصديرية، وتشجيع صناعة إحلال الواردات الفلاحية؛
- ❖ جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتشجيعها على الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ❖ تحقيق التكامل بين القطاعين الصناعي والفلاحي مما يؤدي إلى تصنيع المواد الأولية والفلاحية؛
- ❖ الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد لإنتاج المحاصيل الفلاحية النادرة والتي يشتد الطلب عليها في الأسواق الخارجية لاسيما التوسع بزراعة نباتات الزينة في المناطق الساحلية؛

[1]– بلقاسم براكتية، **الزراعة و التنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص175.

[2]– كلثوم أعموري و نادية بوشنة، **برنامج التجديد الفلاحي وريفي وأثره على التنمية الفلاحية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار،الجزائر، 2017/2016، ص ص 14-15.

❖ إعادة هيكلة المؤسسات والإدارات العاملة في القطاع الفلاحي بما ينهي الازدواجية في الإدارة ويلغي التعددية في الجهات الوصائية؛

❖ تغيير هيكلية القطاع الفلاحي القائمة من قطاع استهلاكي اكتفائي إلى قطاع منتج ومصدر ومصنع؛

❖ خلق طبقة فلاحية تلتصق بالأرض وتأخذ على عاتقها التطوير الدائم والمستمر لقطاع الفلاحة؛

❖ تبني سياسة سعرية مناسبة تضمن مصالح المنتجين والمستهلكين في آن واحد؛

❖ تطوير قاعدة البيانات والمعلوماتية المتصلة بالنشاط الفلاحي.

ثانيا: أهداف سياسة التجديد الريفي:

ويمكن إدراجها في العناصر التالية:[1]

❖ إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف؛

❖ التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الفلاحية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار الفلاحين في المناطق الريفية بما يساهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الفلاحية ورفع دخولهم تحسين مستوياتهم المعيشية؛

❖ تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الفلاحية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي، لذا فتعدد أنماط التنمية لا يفيد في شيء، ولكن تداخلها وتظافرها سيؤدي إلى بلوغ مساعي التنمية المنشودة؛

❖ التغلب على التحديات التي تواجه صغار الفلاحين في المناطق الريفية والتي من أهمها انخفاض دخل صغر الفلاحين وصائدي الأسماك فيها وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الفلاحية والمنافسة الحادة التي يواجهونها من كبار المستثمرين ومحدودية المعلومات السوقية والبنى الأساسية للتسويق الفلاحي وغيرها من المجالات التي تهم الجانب الفلاحي الريفي وصغار الفلاحين؛

[1]– كلثوم أعموري ونادية بوشنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

- ❖ رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الفلاحية والريفية؛
- ❖ تنويع النشاطات الفلاحية لصغار الفلاحين؛
- ❖ العمل على الحصول على تنمية مكانية التي تؤدي لاستقرار السكان مع الأخذ بخصوصيات المناطق تحقيقا في التوزيع النسبي للموارد المالية المخصصة للتجديد الريفي؛
- ❖ تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة و مستدامة لأقاليم الريف، فقد جاء بفكرة أنه لا يوجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال كل الأسر؛
- ❖ تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون؛
- ❖ الحصول على التنمية المكانية التي تؤدي إلى استقرار السكان مع الأخذ بخصوصية المناطق لتوزيع نسبي للموراد المالية المخصصة للتجديد الريفي؛
- ❖ زيادة الإنتاج الغذائي بما يضمن مستوي مناسب من التغذية لسكان الريف وفائضا يمكن تبادله في السوق المحلية.

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي بعدت مبادئ، كما مرت بالكثير من المراحل، قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذ سنة 2007، بدأ من مرحلة التشخيص وصولا إلى مرحلة المصادقة على المشروع سنتناولها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

من أهم المبادئ التوجيهية التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي و الريفي :[1]

- ❖ دعم شروط التنمية المنسجمة والمتوازنة؛
- ❖ دعم الترابط الاجتماعي و مكافحة التهميش والإقصاء؛
- ❖ دعم التكاملية ما بين العمران والريف؛
- ❖ تنظيم التآزر ما بين المشاريع والبرامج وتعاضد و جهودها؛

[1]– سعيدة بوسعدة وعادل مستوي، **مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر (ولاية معسكر نمودجا)**، مجلة المؤسسة، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص64-65.

- ❖ إقحام المجتمع المدني ودعم السياسة التساهمية؛
- ❖ بناء المشاريع بشكل تصاعدي (من الأسفل للأعلى)؛
- ❖ دعم عمليات اللامركزية بحيث لا تلحق ضررا بمن هو عرضة لذلك ولاسيما في المناطق الريفية النائية جدا؛
- ❖ دعم المساواة في الحصول على الموارد (الإعلام والتمويل والموارد الطبيعية).

الفرع الثاني: المراحل التمهيدية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

لقد مرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالعديد من المراحل نذكرها فيما يلي:[1]

1) المرحلة الأولى 2002-2003: تشخيص واستشارة (عرض ما تم من دراسات ميدانية وسبر أراء وزيارات للميدان وحاجات وأمال السكان) وتم تقديم النتائج في مجلس الحكومة في جويلية 2003؛

2) المرحلة الثانية 2003-2004: خبرة النتائج وصياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، المقدم من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، للولايات على مستوى الجماعات المحلية؛

3) المرحلة الثالثة 2004-2005: وتم فيها تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على أساس تجريبي، وكذا انجاز الولايات لإستراتيجياتها للتنمية الريفية المستدامة و استغلال المعلومات المرحلة التجريبية؛

4) المرحلة الرابعة 2006: وتم فيها عرض سياسة التجديد الريفي (الرهونات والمفاهيم والقوى والمبادئ والإجراءات والمقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة والتقييم والبرمجة)، على مجلس الحكومة في فيفري2006، مع القيام بتنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولاية في مارس 2006 وانجاز وثيقة التجديد الريفي في أوت 2006؛

5) المرحلة الخامسة 2006-2007: تضمنت المصادقة على سياسة التجديد الريفي من قبل رئيس الجمهورية، وبداية تنفيذها مدخل 2007؛

6) المرحلة السادسة 2007-2008: وقد تم تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات

[1] – سعيدة بوسعدة وعادل مستوي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعات المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16.08 المؤرخ في03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة؛[1]

7) المرحلة السابعة 2009.2014: جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية، وبالتالي تم تعميم البرنامج ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.[2]

المطلب الثالث: المحاور الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور (ركائز) أساسية، متكاملة فيما بينها متمثلة في التجديد الفلاحي، والريفي، وبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]– كلثوم أعمري بوشنة نادية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 17-18.

الشكل رقم (2-1): الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

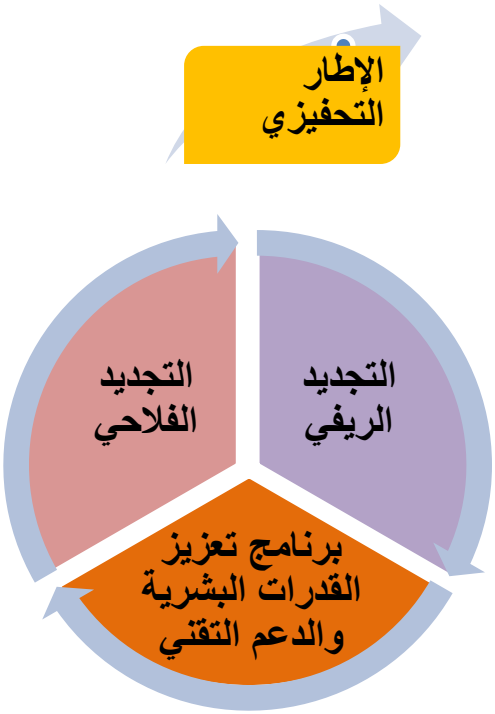

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، الجزائر، ماي 2012، ص6.

يوضح الشكل رقم (2-1) مختلف الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أولا: الركائز الأساسية:

1) التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي .[1]

ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي وهما: نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتوجات وضمان

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض و أفاق**، الجزائر، ماي 2012، ص7.

حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، ويتمثل الثاني في عصرنة وتكييف التمويل (قرض بدون فوائد مثل قرض الرفيق والتحدي)، والتأمينات الفلاحية.[1]

لتجسيد سياسة التجديد الفلاحية عمليا، تم اعتماد ثلاثة برامج عملية تتمثل في الآتي:[2]

- انطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية؛
- تطبيق نظام الضبط والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت، البطاطا)؛
- إنشاء بيئة أمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، تعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

2) التجديد الريفي:

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الإقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العلم الريفي وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي، والتنمية المستدمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية، وتم اعتمدت سياسة التجديد الريفي من طرف رئيس الجمهورية في أكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الحكومة يومي 6 و7 ديسمبر 2006 تبنوا برنامج دعم التجديد الريفي ونشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف السيد رئيس الحكومه.[3]

وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف رئيسية وهي :[4]

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطور القرى و المداشر و المشاتي و القصور)؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2]– ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 419.

[3]-MADR, **Projet de programme quinquennal de développement algérien**, (2010 2014), P20.

[4] -Institut national de la recherche agronomique dAlgèrie (juin 2006) **Deuxème rapport national sur L ètat des ressources phytogènètiques** INRAA p15.

ولقد تضمنت سياسة التجديد الريفي خمسة برامج أساسية (مكافحة التصحر، حماية التجمعات المائية، حماية وتعزيز الإرث الغابي، حماية النظم البيئية،استصلاح المحيط)، وهي بدورها تنقسم إلى برامج فرعية حسب مستوى التنفيذ (البلدية أو المحيط)، والملاحظ أن مغلبها تصنف في صالح حماية البيئة وتثمين مختلف الموارد الطبيعية (خصوصا المياه)، والموارد النباتية. كما تستند هذه البرامج على آليات تنفيذية معينة، تتلخص فيما يلي: النظام المعلوماتي لبرامج دعم التجديد الريفي، النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة (المندمجة)، المشروع الجواري لمكافحة التصحر.[1]

3) برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

ظهرت هذه الركيزة من أجل دعم الموارد البشرية بغية حسن تسيير مرحلة التجديد من خلال تقوية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في مجال البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي مع الاهتمام بمصلحة الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومكافحة حرائق الغابات.[2]

حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية:[3]

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

[1] محمد هبول، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2009-2016)**، مجلة الدراسات، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص ص 309-310.

[2] – بومدين زاوي و سليمان براضية، **سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر**، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 104.

[3] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص7.

ثانيا: الإطار التحفيزي

تكملة للركائز الثلاثة، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي وهذه الأدوات هي:[1]

أ. الإطار التشريعي والتنظيمي والمعيار الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب متطلبات واحتياجات القطاع؛

ب. ميكانيزميات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛

ت. تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛

ث. مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛

ج. تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

[1]– مجدولين دهنية، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016 /2017، ص ص 176-177.

المبحث الثاني: تمويل المشاريع الفلاحية

يعتبر التمويل أهم العوامل التي تدفع بالمشاريع الفلاحية إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل الفلاحي

يعد التمويل الفلاحي من أهم الأساليب التي تؤدي إلى ترقية القطاع وتطويره وبهذا الصدد سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهومه وأهميته.

الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي

تعددت تعاريف التمويل الفلاحي نذكر منها ما يلي:

يهتم التمويل الفلاحي بدراسة المؤسسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة للفلاحة، يضاف لها أمور أخرى كالكيفية التي يمكن بها حصول الفلاح على المال، مصادر الاقتراض، الآثار الاقتصادية للأنواع المختلفة من القروض الفلاحية وتوفير المال اللازم للإقراض.[1]

كما ينظر إلى التمويل الفلاحي على أنه دراسة وتحليل جانب الطلب والعرض بالنسبة لرأس المال اللازم في عمليات الإنتاج الفلاحي متمثلة في جانب الطلب على رأس المال الفلاحي من ناحية، كما يعالج هذا العلم أيضا جانب العرض بالنسبة لرأس المال الفلاحي في صورة المنشآت الائتمانية وتركيبها ووظيفتها ونشاطها ومدى فاعليتها في وصول المال اللازم إلى المنتج في الصورة والظروف المناسبة التي تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية وفي نجاح أجهزة التمويل في تأدية رسالتها من ناحية أخرى.[2]

[1]– سفيان عمران، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص 134.

[2]– وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائر(2000–2010)** دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص35.

كما يعرف التمويل الفلاحي أيضا هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه الفلاحة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الفلاحي.[1]

وعليه يمكن القول أن التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة الاستغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورت إنتاجية خلال السنة.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الفلاحي

يلعب التمويل الفلاحي أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ يخلق ويحافظ على حجم كافي من المخرجات (الإنتاج)؛
- ✓ **زيادة الكفاءة:** يمكن لتمويل أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- ✓ **التكييف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة:** قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في الفلاحة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات؛
- ✓ **مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات:** وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة؛

---

[1] – فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، **آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر** دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 07، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص53.

[2] – هناء شويخي، **أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص25.

✓ **الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار):** لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة، فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

المطلب الثاني: أهداف ومصادر التمويل الفلاحي

يستهدف التمويل الفلاحي مجموعة من الأهداف سوف نتطرق لها، كما تعدد المصادر التي توفر التمويل الفلاحي، فيمكن تقسيمها إلى مصادر خاصة ومصادر عامة، ولكل من هذه المصادر صفاته الخاصة التي قد تنطوي على مزيج من المزايا والعيوب.

الفرع الأول: أهداف التمويل الفلاحي

ومن بين أهداف التمويل الفلاحي مايلي:[1]

- زيادة التكوين الرأسمالي في الفلاحة لمواجهة الاحتياطات المختلفة؛
- المحافظة على حجم نشاط فلاحي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة؛
- الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرات كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد على مواجهة تلك الظروف؛
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها الفلاح قادرا على العمل والاستثمار.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الفلاحي

تقسم مصادر التمويل الفلاحي إلى مصادر خاصة ومصادر عامة كما يلي:[2]

1-المصادر الخاصة: ويمكن تصنيف مصادر التمويل الفلاحي الخاصة كما يلي:

[1] – نادية شراد، **قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر** دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر 867، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018/2017، ص13.

[2]- وليد حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

1.1 مصادر التمويل الذاتي:

ويقصد بالتمويل الذاتي اعتماد المنشأة الفلاحية على الموارد الذاتية التي يملكها الفلاح أو أفراد أسرته في تمويل العمليات التي يستلزمها النشاط الإنتاجي وأهم مصدر للتمويل الذاتي هو الأرباح يليه المدخرات ثم الوراثة والهبات.

1.1.1الأرباح:

وهي الفرق بين الحصيلة النقدية من بيع المنتجات الفلاحية وتكلفة إنتاجها، فالفلاح يحصل على دخله من خلال بيع المنتجات الفلاحية التي يقوم بإنتاجها بالإضافة لما تقدمه من خدمات للآخرين كنقل المنتجات الفلاحية أو تخزينها أو القيام بحرث الأرض وجني المحصول، كما أن حجم الدخل يتأثر بعوامل عديدة منها: الأسعار الفلاحية وكمية المنتجات وموعد التسليم.

2.1.1 مدخرات الفلاحين:

ويعتبر الادخار مصدرا مهما لتوفير رأس المال، حيث يقوم الفلاح بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية ويخرجه من دائرة الإنتاج والاستهلاك ويضاف إلى رأس المال المستثمر، وهناك عوامل تؤثر على ادخار المزارع وهي:

- ❖ توقع الحصول على أسعار جيدة لمحاصيله في المستقبل، وبذلك يؤجل جزءا من استهلاكه الحالي للمستقبل؛
- ❖ الطريقة الفلاحية التي ورثها الفلاح عن آبائه؛
- ❖ طريقة الاستهلاك التي تعود عليها.

3.1.1 الوراثة والهبة:

عادة ما يحصل الفلاح على المزرعة ورأس مالها عن طريق الوراثة، فنظام الوراثة يفرض رؤوس أموال المالك إلى ورثته، ففي بعض الأحيان يقوم الوريث بتحسين المزرعة التي ورثها، ولكن كثيرا ما تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة في الفلاحة، أو إذا كان للمزرعة أكثر من وريث واحد، أو كان على المزرعة دين واجب التسديد.

أما هبة الأرض فيحصل عليها الفلاح من الغير دون مقابل ودون التزام بردها، كان تكون مساعدة مجانية من قبل الآخرين أو المزرعة، ولكن الهبة أيضا لا تكسب صاحبها الخبرة الإدارية والفنية والمطلوبة.

2-1 مصادر التمويل غير المنتظمة:

1.2.1 المرابون:

يعتبر المرابي هو المقرض التقليدي للفلاح في معظم الدول النامية في العقود الماضية، حيث كانت مصادر التسليف شبه غائبة، فقد يكون تاجرا أو وسيطا أو مسوقا للمحاصيل أو بقالا في قرية، وعادة ما يقرض المرابي مدخراته الخاصة إلى الآخرين بفائدة عالية جدا وبشروط قد تكون قاسية أحيانا، ولا يهم الغرض الذي يستعمل فيه القرض، طالما أن المقترض لديه الضمانات الكافية وأمواله سترد إليه بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها، حتى أنه لا يتوانى عن الاستيلاء على أرض الفلاح أو محاصيله أو حيواناته أو مطاردته قانونيا وحبسه إن تطلب الأمر لتحصيل الديون منه.

2.2.1 التجار والوسطاء:

قد يكون تجارا يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الفلاحية والحيوانية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسطاء آخرين يتواجدون في الأسواق المركزية، وقد يكون التاجر أو الوسيط ممولا يشارك الفلاح في زراعته، عن طريق تزويده برأس المال النقدي والعيني مقابل الحصول على حصة معينة، وقد يستأجر التاجر أو الوسيط من الفلاح أرضه، أو يتولى شراء المحاصيل قبل نضجها.

3.2.1 الملاك:

هم مالكو الأراضي الفلاحية الذين يقومون هم أو وكلائهم بتقديم القروض إلى الفلاحين العاملين في أراضيهم كمستأجرين أو مشاركين بالحصة، وقد تكون القروض نقدية أو عينية مقابل حصة كبيرة من الإنتاج أو جمعيه بسعر جهيد جدا مقارنة بأسعار السوق اللاحقة والمتوقعة، هذا عدا عن حصة الأرض أو قيمة استئجارها واستثمارها، مع العلم بأنه لا توجد إجراءات محددة لهذا المصدر التمويلي كما أنه لا يستعين بأجهزة إدارية وفنية في تعاملاته المالية لأن نفوذه الكبير وطاعة الفلاحين له كافية في تسيير متطلبات التمويل ومراحله.

4.2.1 الأقارب والأصدقاء:

هو مصدر محدود من مصادر التمويل الفلاحي في الدولة النامية، حيث يقوم الميسورون القلائل من الأصدقاء وذوي القربى بإقراض أصدقائهم وأقاربهم مبالغ محددة، ولفترات قصيرة في صورة قرض حسن بدون أية فوائد أو نفقات، ومع أن هذا المصدر أقل تكلفة، إلا أنه ليس مؤشرا، نظرا لقلة عدد الأشخاص الذين يقومون بالإقراض دون مقابل.

5.2.1 الشركات الفلاحية:

وهي الشركات التي تتعامل في بيع الآلات والمعدات والتجهيزات الفلاحية المختلفة إلى الفلاحين، حيث تقوم بتزويد المزارع بما يحتاج إليه من متطلبات بسعر يوازي عادة سعر البيع النقدي، مضافا إليه نسبة مئوية معينة لتغطية سعر الفائدة المصرفية ونفقات التحصيل وما إلى ذلك كم مصروفات إدارية، وتختلف التسهيلات التي تمنحها هذه الشركات للفلاحين باختلاف سياساتها وأساليب عملها، كما أنها تعتمد على مدى ثقتها بالفلاح التي تبنى عادة على معرفته الشخصية وعلى أهليته ومقدرته المالية وسابق تعامله.

وكثيرا ما تعمل شركات التجهيز الفلاحي على حصر تعاملها مع التاجر أو الوسيط الذي يكون له علاقة مباشرة بالفلاحين، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تزداد التكلفة النهائية عل الفلاح.

3-1 مصادر التمويل غير المتخصصة:

1.3.1 البنوك التجارية:

يقصد عادة نشاط هذه البنوك في التسليف الفلاحي على إقراض فئة مختارة من كبار الفلاحين القادرين على تقديم الضمانات العقارية أو الشخصية التي يقبل بها المصرف، وهي الضمانات التي لا يستطيع الغالبية من الفلاحين تقديمها، غير أن قروض البنوك التجارية قد تصل إلى صغار الفلاحين بطريقة غير مباشرة عبر سلسلة من الوسطاء بتكلفة عالية في أغلب الأحيان، كما تمول البنوك التجارية مستوردي الآلات والأدوات والمواد الفلاحية والتي تباع للفلاحين من قبل شركات التجهيز الفلاحي بأسلوب الدفع المؤجل، وبذلك تساهم البنوك بدور مباشر في التمويل الفلاحي.

2.3.1 البنوك العقارية وشركات التأمين:

وتقوم بمنح الفلاحين قروضا متوسطة وطويلة الأجل بضمان الأرض وهي تخدم بشكل عام كبار الفلاحين ومتوسطيهم وإن كانت قروضها في الغالب لا تستخدم في خدمة الإنتاج الفلاحي حيث تستخدم الأرض الفلاحية كضمان للقروض الممنوحة بغض النظر عن الغرض الذي تستخدم فيه القروض.

2- المصادر العامة:

تشعر حكومات الدول النامية بمسؤولياتها الكبيرة تجاه الفلاحين وتنمية الفلاحة وتطويرها نظرا لما للقطاع الفلاحي من أهمية بالغة في اقتصادها الوطني، لذا تسعى إلى إيجاد مصدر لتمويل الفلاحين بما يحتاجون إليه من قروض لتنفيذ مشاريعهم الفلاحية المختلفة بشروط ميسرة ونفقات قليلة، وانتشرت الأنماط المختلفة لمصادر التمويل العامة باعتبار أن مصادر التمويل الخاصة تسم بقدر من عدم العدالة التي تسود بين المقرض والمقترض، يمكن تصنيف مصادر التمويل الفلاحي العامة إلى ثلاثة أصناف كما يلي:

2-1 مصادر التمويل الفلاحي الحكومية:

وهي مؤسسات حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة تولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزود الفلاحين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كوحدة من المهمات الأخرى، وضمن برنامج تنموي معين، وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القروض نقدا أو عينا، في حين تتولى مؤسسة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك.

2-2 مصادر التمويل الفلاحي الشبه حكومية:

وهي مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد أهدافها وغاياتها وكيفية إدارتها، ويكون لها عادة استقلال مالي وإداري يفصلها عن ميزانية الدولة وجهازها الإداري، ويتولى إدارتها عادة مجلس إدارة يرسم السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعمالها، كما تمنحها الدولة الامتيازات والدعم لمساعدتها على أداء رسالتها في خدمة الفلاحين، وقد تتخذ هذه المؤسسات شكل المصاريف

الفلاحية أو بنوك الإنشاء والتعمير أو بنوك التنمية الفلاحية أو مجالس الأعمار أو مجالس التسوق الفلاحي وما إلى ذلك من أشكال، وقد ترتبط هذه المؤسسات برئاسة الحكومة أو بوزارة الفلاحة أو المالية أو الاقتصاد رغم استقلالها المادي والإداري.

2-3 مصادر التمويل الفلاحي التعاوني:

وتكون من خلال جمعيات تعاونية فلاحية تؤسس في المناطق الفلاحية لأهداف متعددة ولكن التمويل الفلاحي هو هدفها الأساسي وتأخذ الدولة على عاتقها مهمة تأسيس هذه الجمعيات والإشراف عليها ودعمها وتمويلها بالقروض، ولكل جمعية نظام داخلي يحدد أغراضها وينظم العلاقة المالية والإنسانية فيها والسلطة العليا فيها للهيئة العمومية، ويتكون رأس المال العامل في هذه الجمعيات من الأسهم ورأس المال الاحتياطي والودائع ومن الأموال المقترضة من مصادر التمويل الأخرى.

المطلب الثالث: تصنيفات وشروط نجاح التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي وفق العديد من المعايير، كما أن هناك شروط ضرورية لنجاح التمويل الفلاحي.

الفرع الأول: تصنيفات التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي وفق المعايير التالية:[1]

✓ **التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:**

- **القروض العقارية:** والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في مزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.
- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي.
- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

[1]- مريمة العرابي و سارة ناسوا، **انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار** (من منظور موظفي الوكالة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية،، كلية العلوم الاقتصادية التجارة وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار،الجزائر، 2017/2016 ص ص 15-16.

- **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

✓ **التصنيف حسب آجال القروض:** ثلاثة أنواع وهي:

- **القروض القصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للفلاحين لسد احتياجاتهم الفلاحية الموسمية كالبذور والأسمدة وغيرها ودفع أجور العمال والحراثة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.
- **القروض المتوسطة الأجل:** وهي التي تمنح للفلاحين لتمويل مشروعات تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من سنة إلى خمسة سنوات.
- **القروض الطويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما انفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي والمباني... الخ، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

✓ **التصنيف بحسب الأغرض أو الأهداف:** حسب هذا التصنيف يوجد للقروض عدة أصناف وهي:

- قروض الفلاحات المروية؛
- قروض الفلاحات المطرية؛
- قروض الثروة الحيوانية؛
- قروض المكينة الفلاحية؛
- قروض التصنيع الفلاحي؛
- قروض الإسكان الريفي؛
- قروض التسويق الفلاحي.

✓ **التصنيفات حسب الجهات المستفيدة:** يضم هذا النوع من التصنيف عدد من الأنواع وهي كالتالي:

- قروض الأفراد؛
- قروض التعاونيات؛
- قروض الشركات؛
- قروض القطاع العام.

✓ **التصنيفات تبعا لنوع المحصول الفلاحي:** يشمل العديد من الأصناف وهي:

- البستنة؛

- المحاصيل الحقلية؛
- الثروة "الماشية بأنواعها"؛
- الثروة السمكية؛
- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

✓ **التصنيفات حسب الضمانات:**

- **قروض غير مضمونة:** وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقد وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.
- **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل: المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الالكترونية... الخ.
- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثلا: الأراضي والعقارات.

✓ **التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:**

- **القروض الإيجابية:** وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي يمكنه من إبقاء مبلغ الفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي.
- **القروض المحايدة:** تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة والثانية قروض التجديد ويترتب على استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع فائدة دون تحقيق أي فائض.
- **القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

✓ **تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:** لهذا النوع عدة أنواع وهي:

- قروض الأقارب أو المعارف؛
- قروض المستثمرين الأفراد؛
- قروض المصارف التجارية؛
- قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي؛
- قروض مصاريف الجمعيات التعاونية؛

- قروض الوسطاء والتجار؛
- قروض شركات التأمين.

الفرع الثاني: شروط نجاح التمويل الفلاحي

حتى تكون السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي ناجحة يجب أن تراعي الأسس التالية:[1]

- يعتبر القرض وسيلة من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجية وحتى يمكن للقرض من تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن، إذا تهدف إلى تشجيع الفلاح في استخدام مثل القروض والنهوض بإنتاجه الفلاحي؛
- على المؤسسات المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من هذه القروض، وفي الوقت الذي تطلب فيه، دون أية عرقلة حتى يتمكن الفلاح من استخدام القرض في الوقت المناسب؛
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الاقتراض ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي، وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج، وكذلك عن طريق التسويق المنظم للمنتجات، ويتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة (الثلاجات)؛
- إن عملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية ومن ثم يمكن للمؤسسة المقرضة أن تمول الفلاحين بدون أخطار على أمولها، وإن وجدت بعض الأخطار قد تكون خفيفة؛
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان، حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاية، وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، لأن القروض الفلاحية لا تستخدم كلها في الإنتاج الفلاحي، بلا جزء منها يصرف لأغراض استهلاكية ترفيهية، لا علاقة لها بالإنتاج، ومع كل ذلك فإن مؤسسات التمويل تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذه الظاهرة؛

[1]- علي بودلال، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2000/1999، ص ص 64-65.

- ولكي يكون للقرض فعالية، يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه؛
- على مؤسسات التمويل الفلاحي أن لا تتخصص في تقديم القروض الفلاحية للفلاحين فقط، قصد تنمية القطاع الفلاحي ولكن على مثل هذه المؤسسات أن تخدم الفلاحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالفلاحة "الصناعات الفلاحية" لأن مثل هذه الصناعات لها أيضا أهميتها الخاصة في مجال التنمية الفلاحية.

المبحث الثالث: سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2019)

من بين الفترات التي شهدت تحولات كبيرة في القطاع الفلاحي الجزائري وهي الفترة الممتدة 1990إلى2019 والتي عرفت ظهور العديد من صناديق الدعم الفلاحي.

المطلب الأول: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة(1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 كمحاولة لحماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق، ووضع شروط لإعادة هذه الأراضي.

1. سياسة الإصلاح الفلاحي (الملكيات العقارية)

عرفت هذه الفترة، مجموعة من الإصلاحات في مجال التنظيم العقاري واستغلال الأراضي الفلاحية، محاولة من الدولة إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية التي جاء بها قانون 19/87، وفي نفس الوقت التكيف مع سياسة التحرير الاقتصادي المنتهجة، أين فرضت المؤسسات المالية الدولية على الجزائر إعادة هيكلة للقطاع الفلاحي تقتضي إعادة النظر في طرق تسيير واستغلال الأراضي الفلاحية الاختيار بين البيع أو التأجير.[1]

1-1 قانون التوجيه العقاري 1990:

إن القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، يتضمن التوجيه العقاري حيث ينصب مضمون هذا القانون بالدرجة الأولى على تحديد مفهوم الأملاك العقارية، والتي يتمثل مفهومها في كل الأراضي والثورات العقارية غير المبنية، كما يحدد القوام التقني والنظام القانوني الأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية.[2]

حيث يهدف هذا القانون إلى:[3]

---

[1]- محمد هبول، **السياسات الزراعية و إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000- 2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020/2019، ص62.

[2] - كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2007/2006، ص166.

[3] - سمير عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

- ✓ **ضمان استغلال الأراضي الفلاحية:** نظرا لأهمية عنصر الأرض في المجال الفلاحي، فقد اعتبر القانون عدم استغلال الأرض واستثمارها لمدة موسمين متتاليين، أرض غير مستغلة فينذر المستثمر للانطلاق في استغلالها، وإذا بقيت الأرض غير مستغلة بعد أجل مدته سنة واحدة، تقوم الهيئة العمومية المعنية بتنفيذ ما يلي:
  - ❖ وضع الأرض حيز الاستثمار لحساب المالك الظاهر إذا كان المالك الحقيقي غير معروف؛
  - ❖ عرض الأرض للتأجير؛

  بيعها إذا كانت مصنفة ضمن الأراضي الخصبة جدا أو الخصبة، إلا أن أحكام القانون لم تطبق لعدم وجود هيئة أو جهاز تحويل له حالات عدم الاستثمار الفعلي للأراضي الفلاحية وتطبيق الإجراءات الجزائية المنصوص عليها في القانون.

- ✓ **حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي:** حيث سجلت صدور القانون حالات عديدة من أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني والصناعي) الذي نتج عنه ضياع حوالي 250000 هكتار من الأراضي الزراعية منها 100 هكتار من الأراضي المسقية، وحدد القانون بدقة مواصفات الأراضي الزراعية أو ذات الوجهة الفلاحية.
- ✓ **مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناتجة عنها:** حيث أن قانون 90-25 نص على إلغاء الأمر المتضمن الثورة الفلاحية وإعادة الأراضي المؤسسة إلى ملاكها الأصليين.

ولكن هذه العملية لاقت عدة مشاكل متمثلة في أراضي الملك الخاص التي أممت (أو تبرع بها أصحابها) في إطار الثورة الفلاحية وهي أربعة حالات:

أولا: أن تؤدي الأراضي التي تعاد إلى أصحابها إلى إعادة النظر في فعالية المستثمر وإلا فإنه يقدم تعويض لملاكها الأصليين في شكل أراضي أخرى أو وسائل مالية، لكن أغلب الملاك يؤدون استعادة أراضيهم الأصلية؛

ثانيا: القانون يقضي بإعادة الأراضي إلى أصحابها على أن يخطر المستفيدون أوليا، إما بإدماجهم في المستثمرات الفلاحية للأملاك الوطنية المنبثقة عن إصلاح 1987 كما سمحت الظروف بذلك وإما أن يستفيدوا بتخصيص آخر؛

ثالثا: يقضي القانون باسترجاع الملاك للأراضي التي لم تستصلح بعد وتعويضهم عن الأراضي التي تم استصلاحها فعلا، أما أراضي أخرى أو وسائل مالية؛

رابعا: الأراضي الفاقدة لطابعها الفلاحي، يقضي القانون بتعويض المالكين الأصليين بأراضي أخرى ووسائل مالية.

1-2 قانون التنازل عن الأراضي الصحراوية المستصلحة لسنة 1992

بعد إقرار إعادة الأراضي المؤممة إلى أصحابها في القانون السابق، جاء الدور الآن عن التنازل عن الأراضي الصحراوية للدولة بغرض الاستصلاح، وذلك على إثر صدور المرسوم التنفيذي رقم 289/92 والمؤرخ في 06 جويلية 1992، الذي ينص صراحة عن تنازل الدولة عن الأراضي الصحراوية لاستصلاحها، ولقد تم معني هذه الأراضي في القانون السابق (25/90)، في تلك الأراضي الواقعة في المناطق التي تقل نسبة تساقط الأمطار فيها عن 100 ملم، كما حدد عمليات الاستصلاح الواجبة من طرف المستفدين والتي يمكن للدولة المساهمة فيها، ويهدف هذا القانون إلى إقامة مستثمرات للفلاحات الإستراتيجية، وذات الأهمية للاقتصاد الوطني.[1]

1-3 المشاورة الوطنية حول الفلاحة (1992)، وأهم إصلاحاتها

كرد فعل للآثار والصدمات الناجمة عن السياسات والإصلاحات المتعاقبة التي تم مباشرتها أثناء العشرية السابقة والمعلن عنها، نظمت مشاورة وطنية واسعة ضمت ممثلو عدد كبير من فاعلي القطاع وخبراء جامعيين سنة 1992، تمثل هدف هذه المشاورة في إعداد تشخيص بدون مجاملة عن وضعية الفلاحة طيلة 30 سنة من الاستقلال، واقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الفلاحي، ونموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة والمهنة وهذا السياق انتقالي وتفتح نحو السوق العالمية، حيث أكدت هذه المشاورات على المكانة المركزية التي يجب أن يحظى بها الأمن الغذائي ضمن انشغالات القطاع.

وتبعا لتوصيات هذه المشاورة، اتخذت الدولة بعض تدابير إعادة التنظيم قصد ترقية تنمية القطاع، فقد تم تنظيم ملتقيات وطنية وبمواضيع محدودة، لاسيما حول العقار الفلاحي، (مرسوم إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية سنة 1996)، وحول الفلاحة (سياسة الفروع والقانون

[1]- محمد هبول، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الأساسي للمستثمر الفلاحي)، وموازاة لذلك، أطلقت الدولة برامج خاصة مثل برامج الأشغال الكبرى والتشجير والتشغيل الريفي. غير أن، وللأسف، العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة الوطنية وكذا ملتقيات المواضيع المحددة، لم تجسد فورا على أرض الواقع نظرا للصعوبات المرتبطة بالأزمة المالية التي مرت بها البلاد طيلة سنوات 90 وبسبب تدابير التقشف التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي في تلك الفترة، وما زاد في الطين بلة الوضيعة الأمنية التي دفعت بعدد من العائلات الريفية إلى ترك قراها وحقولها.[1]

ومن بين الإصلاحات المهمة التي تم إقرارها في المجال العقاري خلال فترة المشاورات، وهو إصدار الأمر المعدل رقم 26/95 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، وذلك بغرض إزالة التناقضات وبعض السلبيات التي أعقبت تطبيق قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 لسنة 1990، كونه في الواقع يقرر سوى استرجاع الأراضي المؤممة طبقا لقانون الثورة الفلاحية، وبالتالي لم يحل كل النزاعات بصفة نهائية.[2]

1-4 مرسوم استصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات لسنة 1997

جاء المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، بغرض إدخال تعديلات جديدة في مجال التنظيم العقاري الفلاحي المتبع، تماشيا وتوجهات الحكومة نحو خوصصة الأراضي الفلاحية، حيث بموجبه أصبحت للدولة صلاحية اختيار الأراضي الصالحة للفلاحة بعد موافقة وزارة الفلاحة على التمويل، حيث يتم استصلاحها فرديا من خلال مساحات تتراوح بين 2 إلي 4 هكتار، وذلك حسب ظروف كل ولاية، مع بقاء احتفاظ الدولة بالملكية، ودفع كراء سنوي على شكل إتاوة من طرف المستصلح، كما حدد هذا المرسوم كيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية والجبلية والسهبية.[3]

---

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره ص ص 2- 3.

[2]- ابتسام حاوشين، **السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 06، جامعة البليدة، الجزائر، 2014، ص 107.

[3]- محمد هبول، مرجع سبق ذكره ص 64.

2. إعادة هيكلة الإدارة الفلاحية

لقد شاهدت هذه الفترة كذلك إصلاحات مؤسسية، تمثلت في إعادة هيكلة إدارة القطاع الفلاحي وإعطاء الفلاحين دورا أكبر في مجال هذه الإدارة، من خلال إنشاء الغرفة الفلاحية على مستوى جميع الولايات، وإعادة هيكلة شبكة التعاون بشكل كامل ليكون للفلاحين المشتركين حرية التسيير الذاتي لشؤونهم، كما تضمنت عملية إعادة الهيكلة تقليص دور الإدارة المركزية والحد من البيروقراطية، وفي هذا الشأن عملة وزارة الفلاحة والصيد البحري آن ذاك على وضع الجهاز الإرشادي تحت تصرف الغرفة الفلاحية حتى يكون أكثر تفاعلا مع الفلاحين أنفسهم، كما أنشئ معهد وطني لإرشاد الفلاح لتنشيط هذا التفاعل، ومع مباشرة تحرير التجارة الخارجية تم تعزيز هياكل المراقبة الصحية النباتية والحيوانية سواء للإنتاج المحلي أو الواردات والصادرات، دون أن ننسى الدعم المقدم لإدارات الغابات، والموارد الطبيعية، والصيد البحري والبري، المعهد الوطني للبحوث الفلاحية، والمصالح الفلاحية الولائية.[1]

3. سياسة الاستثمار والتمويل

3-1 سياسة الاستثمار:

عرفت الاستثمارات الفلاحية بعد 1990 تطورات ملحوظة سواء في المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى توسيع الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ورفع الإنتاجية الفلاحية، أو المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضرورية للقطاع، من مشاريع إنشاء السدود والحواجز المائية والبنية التحتية، التي تمثل الدعامة الحقيقية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي، وكذا مشاريع تحقيق التنمية الريفية المتوازنة، مع التركيز على الأنشطة المدرة للدخل، وهذا بفضل المخصصات المالية من ميزانية الدولة لتنمية هذه الاستثمارات، والقطاع الخاص المحلي والأجنبي الذي وجد الظروف والتحفيزات المناسبة للاستثمارات في هذا القطاع.[2]

[1]- نفس المرجع السابق.
[2]- محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

3-2 سياسة الدعم والتمويل

وكان ذلك من خلال إدخال هياكل جديدة في شكل صناديق متخصصة تعنى بتمويل ودعم مختلف أنشطة القطاع الفلاحي عبر خزينة الدولة، والتي نذكرها فيما يلي:[1]

- ✓ **صندوق الضمان الفلاحي:** والذي تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/87 المؤرخ في 16أفريل 1987، بهدف ضمان القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض استثمار واستغلال)، اتجاه البنك؛
- ✓ **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:** والذي تأسس بموجب قانون المالية سنة 1988، إلا أنه لم يبدأ نشاطه إلا سنه 1991، وقد كان يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة للتنمية الفلاحية، ولاسيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة والتي تبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برامج استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية، وتحسين المنتجات الإستراتيجية، حيث تكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بتسجيل عملياته الحسابية المتعلقة بمختلف التدفقات المالية الحاصلة؛
- ✓ **صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية:** والذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1988 وكذلك، ولم يشرع في نشاطه إلا سنة 1990، و قد كان يهدف إلى تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الفلاحية غير مؤمنة؛
- ✓ **صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي:** أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 66/90 المؤرخ في 01 مارس1990، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية حيث يستفيد منه المتعاملون العموميون.
- ✓ **صندوق حماية الصحة الحيوانية:** تأسس بموجب المرسوم رقم 174/95 المؤرخ في 24 جوان 1995، حيث يهدف إلى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، ويتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي؛
- ✓ **صندوق حماية الصحة النباتية:** والذي أنشأ سنة 1993، ويهتم بدعم نشاطات حماية الصحة النباتية؛
- ✓ **الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والفلاحة:** تم إنشاءه بتاريخ 24 جوان 1995، حيث يقوم بتقديم مساعدات لتطوير المهن الصغيرة الخاصة بالصيد؛

[1]- محمد هبول، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- ✓ **صندوق دعم الحبوب:** والذي تأسس سنة 1995، بهدف دعم عمليات انتقاء بذور الحبوب، والتي تتم في شكل عقود مبرمة بين إدارة الإنتاج الفلاحي ومديريات المصالح الفلاحية ل 31 ولاية؛
- ✓ **صندوق ضمان الاستثمارات الفلاحية:** الذي أنشأ في 05 أفريا 1997، بهدف ضمان القروض الطويلة والتي منحها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، خاصة للمشاريع الجماعية.

إن سياسات الدعم التي اعتمدتها الدولة في دعم القطاع الفلاحي في هذه المرحلة من خلال الصناديق التي أنشأتها لذلك والمذكورة سابقا، أدت بالدولة إلى وضع مخصصات مالية لتمويل هذه الصناديق تحويلها إلى الفلاحين كدعم، وهذه المخصصات يختلف حجمها من سنة إلى أخرى ومن صندوق إلى أخرى حسب الدور المنوط بها، وهو ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (2-1): تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990- 1999

الوحدة: مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصندوق الوطني لضمان أسعار الإنتاج الفلاحي	0	3565	9500	11600	12000	9000	7300	0	7000	7000
مجمع مبالغ دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
دعم مراجعة الأسعار من مخصصات FNDA	1000	500	500	1240	1850	1300	1900	1200	1700	1200
دعم الاستثمار من مخصصات FNDA	420	572	350	400	400	400	1000	400	3000	600
صندوق ضمان الكوارث الفلاحية	900	600	0	600	0	2900	700	700	700	700
صندوق حماية الصحةالحيوانية	0	0	0	0	0	70	70	70	70	70

صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	0	0	0	0	0	0	0	0	8000	8000
مجموع الدعم المخصص للقطاع	2320	5237	10350	14840	14250	13670	10570	2370	20470	17570

المصدر: محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنضمة العالمية لتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 133.

من الجدول نلاحظ أن حجم الدعم المخصص للقطاع الفلاحي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-1999، انتقل فيها من 2320 مليون دج إلى 17570مليون دج فإن أكبر حجم من هذا الدعم خصص لصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي بهدف الحفاظ على القدرات الشرائية، يليه في ذلك صندوق دعم التنمية الفلاحية الذي يقدم الإعانات والتمويلات لتنفيذ عمليات التنمية الفلاحية وترقيتها، أما صندوق ضمان الكوارث الفلاحية فكانت مخصصاته متذبذبة في السنوات الأولى 1990-1995، وبعدها أصبح يخصص له مبلغ ثابت كل سنة قيمته 700مليون دج، وفيما يخص صندوق حماية الصحة الحيوانية فمذ إنشاءه في سنة 1995، خصص له مبلغ ثابت حجمه 70 مليون دج سنويا، بهدف حماية الحيوانات من الأمراض والآفات التي يتعرضون لها، نفس الشيء بالنسبة لصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي أنشأ في سنة 1998 وخصص له مبلغ ثابت حجمه 8000 مليون دج سنويا، تطبيقا للبرنامج الذي صادق عليه مجلس الحكومة في 1998/01/23، والمتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز.

المطلب الثاني: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (2000-2007)

شرعت الجزائر من خلال وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، فقد كان يشمل الفلاحة ثم وسعته سنة 2002 ليشمل علم الريف أيضا، وأصبح يسمى بمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وتجسيدا لذلك تم إطلاق البرنامج التكميلي للمخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية الذي يغطي الفترة 2005-2007 وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الفرع.

1) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2002)

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أنه إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.[1]

كما يهدف هذا المخطط إلى تحقيق العناصر الإستراتيجية التالية:[2]

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه)، بإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية)، والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛
- توسيع المساحة الصالحة للفلاحة من خلال عملية استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية؛
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

[1]- إيمان شعابنة، **مدي فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر سياسة القانون، العدد 16، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2017، ص 308.

[2]- محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص ص135- 136.

ويمكن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال وسيلتين معتمدتان قانونا هما: الوسائل المالية والوسائل التقنية كما يلي:

1- الوسائل المالية: يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الواقع تركيب مالي حيث أنه يحتوي على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتكون مما يلي:[1]

-**الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية:** أنشأ الصندوق بمقتضى المادة 94من القانون رقم 99-11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، ويقوم الصندوق بدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية، تثمين الموارد الفلاحية، تعزيز وتطوير عمليات التخزين، التسويق، الري، حماية الثروة الحيوانية والنباتية، تحسين مداخيل الفلاحين، وغير ذلك؛

-**صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:** الرامي لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي، ويهدف لتوسيع المساحة الصالحة للفلاحة وتوسيع الواحات بالجنوب، وتنمية الاستثمار والتشغيل في قطاع الفلاحة، ولقد أنشأ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، بموجب قانون المالية لسنة1998، وصار يسمى بدأ من سنة 2002 بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وذلك بمقتضى القانون 02-11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003؛

-**القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** الذي جسد نية النظام الحاكم في تفعيل الخدمات البنكية، وإحياء النشاط البنكي في دعم القطاع الفلاحي؛

-**الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي:** أنشأ سنة 2000، بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 353، بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية في 10جوان2000، وكلف بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الإنتاج والإنتاجية، وتنفيذ العمليات المتقطعة عن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛

- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 2-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، ليحل محل صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، كما أنه يهتم بتقديم الدعم والإعانات؛

[1]- صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014، ص ص 137-139.

– **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:** أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 2000–119، المؤرخ في 30 ماي 2000، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 2000 –119، المؤرخ في 30 ماي 2000، طريقة تنظيمه وإدارته، كما حدد إراداته ونفقاته؛

– **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** أنشأ بموجب القانون99–11 المؤرخ في 23ديسمبر1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وحدد المرسوم التنفيذي رقم 02–248 المؤرخ في 23ماي2000، مهامه، إدارته، إيراداته ونفقاته.

2– الوسائل التقنية: بتزويد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بإطار تقني متعدد الأشكال، يتلاءم وطبيعة الأنشطة وخصوصية كل برنامج، ويتم إنشاء خلايا تقنية على مستوى كل ولاية، لخلق الانسجام بين مشاريع التنمية على المستثمرات، والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي، كما تتكفل بتسخير الوسائل المختلفة مادية، بشرية، مؤسساتية بواسطة المعاهد ومراكز البحث والإرشاد، ودعم أنشطة التكوين والإرشاد الفلاحي، الإعلام والاتصال.[1]

وقد استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية إذ قدر غلافه المالي ب55,89 مليار دينار جزائري وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هو ما يوضحه الجدول التالي:[2]

جدول رقم(2–2): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة(2001–2004)

الوحدة: مليار دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12	53,4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,07	0,07	0,07	0	0,21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	7,57	16,31	20,01	12	55,89

المصدر: رئاسة الحكومة، **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)**، الجزائر، ص32.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة المالية الأكبر يحوز عليها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وهذا يعني أنه أكبر ممول للقطاع الفلاحي.

[1]- صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2]–جمال جعفري و العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي** دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000– 2015)، مجلة دفاتر اقتصاد، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 106.

2) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(2002-2004)

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا.[1]

ويهدف هذا المخطط إلى:[2]

- فك العزلة عن الريف توفير الشغل ومختلف ضروريات الحياة من: سكن، نقل، صحة، تمدرس، سعيا لتثبيت السكان والحيلولة دون هجرة أرضيهم نحو المدن؛
- العمل على توسيع الاستثمارات المختلفة في عالم الريف وعصرنته، وجعل الأنشطة المتواجدة به أكثر حيوية وديناميكية؛
- تعزيز المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، سواء لسكان المناطق الريفية أو الحضرية؛
- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي، وتثمين الموارد المتاحة، والعمل على استدامتها وحماية البيئة؛
- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف؛
- كسر الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفير بدائل تنموية عبر تحويل نظم الإنتاج وتكيفها؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع، بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.

3) البرنامج التكميلي للمخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية(2005-2007)

يعتبر هذا البرنامج إمدادا للبرنامج الإنعاش السابق، حيث جاء في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي يستهدف:[3]

- ✓ تطوير المستثمرات الزراعية، وكذا تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛

---

[1]- فتيحة بوزيان و مليكة شبايكي حفيظ، **تقييم سياسة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018، ص 121.

[2]- محمد هبول، مرجع سبق ذكره،ص79.

[3]- خير الدين معطى الله و سفيان عمراني، **محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة(2000-2013)**، مجلة الحقيقة، عدد 31، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014، ص 103.

- ✓ حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- ✓ مكافحة التصحر وحماية أراضي السهوب؛
- ✓ دعم عملية تربية المواشي، وتطويرها.

ولتجسيد الأهداف سابقة الذكر، قامت الحكومة في تقديم إعانات وتحفيزات لصالح ترقية التنمية الفلاحية والريفية في جميع ربوع الوطن، وذلك وفق المحاور التالية:

1-المحور الفلاحي: والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفيذ عن طريق الأدوات التالية:[1]

1) وحدات الاستبيان الحقلية؛
2) مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛
3) المهارات والبنيات التحتية؛
4) التكوين.

2-المحور الريفي: من أجل ترقية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي وربط عملية تجديد الفضاءات الريفية لسياسة تهيئة الإقليم مع ضمان تنمية متوازنة ومنسجمة لكل الأقاليم دون إقصاء أو تهميش، قامت السلطات العمومية بإستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة، وقد تم تنفيذها بفضل سياسة التجديد الريفي التي ترمي إلى تقليص الفوارق بين البلديات، وتدارك التأخر في مجال التنمية من خلال تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية، والذي يعتبر معظمهم عاملا في النشاط الفلاحي.

وتتمحور سياسة التجديد الريفي حول، تعزيز:[2]

- ✓ ظروف تنمية متوازنة ومنسجمة؛
- ✓ التماسك الاجتماعي ومكافحة التهميش والإقصاء؛
- ✓ التكامل بين الفضاءات الحضارية الريفية؛
- ✓ تنظيم الانسجام بين المشاريع والبرامج وضمان تضافر الجهود؛
- ✓ إشراك المجتمع المدني من أجل سياسة تساهمية أفضل؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، 2010، ص 1.
[2] سمير عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص53-54.

- ✓ إنجاز المشاريع في اتجاه تصاعدي؛
- ✓ عملية تجسيد اللامركزية لفائدة المناطق الأكثر حرمانا لاسيما في المناطق الريفية الأكثر عزلة؛
- ✓ الإنصاف والمساواة بين الجميع في الاستفادة من الموارد (التمويل، الموارد الطبيعية، الإعلام).

لقد قدمت الدولة دعم مالي، الذي جاء به إصلاح سنة 2005 من خلال فرض صرامة أكبر في عملية الدعم ووضع تسهيلات جديدة للحصول عليه، وتوسيع مجالات الدعم ليشمل برامج جديدة في إطار برامج تنمية الهضاب والجنوب، التنمية الريفية، وكذا إنشاء صناديق وحسابات جديدة، حيث كالتالي:

✓ **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDIA)**: يأتي هذا الصندوق ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وقد تم إنشاءه بموجب الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة، حيث يختص بتقديم الدعم في مجالات: [1]

- ➢ تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره؛
- ➢ عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها؛
- ➢ دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- ➢ تخفيض نسب الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية؛
- ➢ دعم المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد والمتابعة.

✓ **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي(FNRPA)**: لقد أنشأ هذا الصندوق بموجب الأمر السابق كذلك، حيث يختص بتقديم الدعم في مجالات:[2]

- ➢ حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية؛
- ➢ ضبط المنتجات الفلاحية.

[1]- المادة 28 من **الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 52 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2005، ص8.

[2] - نفس المرجع السابق، المادة 29، ص 9.

يستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

- الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛
- المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتجات الفلاحية.

✓ **صندوق دعم مربي المواشي صغار الفلاحين(FSAEPEA)**: أنشأ هذا الصندوق بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، حيث يختص بتقديم الدعم في المجالات:[1]

- التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين؛
- إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي؛

ويوضح الجدول أسفله، حجم الأغلفة المالية المقدمة من طرف الدولة، بهدف دعم عمليات الاستثمار وضبط الإنتاج الفلاحي خلال المرحلة الثانية من تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

جدول رقم (2-3): إجمالي المخصصات المالية الممنوحة لصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (2006-2008)

الوحدة: مليون دج

البيان	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
إجمالي الميزانية	93795.3	29000
المدفوعات الحقيقية من طرفCNMA و BADR	49465.9	20000
نسبة الإنجاز(%)	52.7	69

المصدر: محمد هبول، **السياسات الزراعية و إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000- 2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020/2019، ص85.

من الجدول نلاحظ استفاد الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال فترة 2008/2006 من ميزانية إجمالية قدرها 93795.3 مليون دج وهي أكبر من تلك المخصصة

[1]- المادة 52 من **الأمر الرقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008، ص ص16-17.

لصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي والمقدرة ب29000 مليون دج لنفس الفترة، غير أن حجم المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA وBADR قدرت في البنك الأول ب 49465.9 مليون دج خلال نفس الفترة، بينما في الصندوق الثاني قدرت ب 20000 مليون دج خلال نفس الفترة، هذا يعني أن نسبة إنجاز هذه المخصصات في الصندوق الأول 52.7%، بينما في الصندوق الثاني أكبر نوعا ما في حدود 69%.

✓ **تطور دعم صناديق الأخرى:** لقد استمرت باقي الصناديق المنشأة خلال المرحلة الأولى من المخطط في تقديمها للدعم الفلاحي وفق الأشكال المعروفة، إضافة إلى ذلك قامت بعض الصناديق باستخدام أشكال جديدة من الدعم تماشيا والمخططات التنموية للدولة، أين شهدت هذه الفترة إطلاق ثلاث برامج خاصة بالتنمية الجهوية أواخر سنة 2006: برنامج تنمية الهضاب العليا، برنامج تنمية الجنوب، برنامج التنمية الريفية لمناطق الهضاب العليا. وعلى إثر ذلك تم فتح حسابات خزينة جديدة لصالح تمويل هذه البرامج، والتي تم توطينها على مستوى صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وكذا صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): المخصصات المالية واستخداماتها لبرامج التنمية الجهوية

الوحدة: مليون دج

الصندوق	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب		صندوق التنمية الريفية و استصلاح لأراضي عن طريق الامتياز	
البيان	إجمالي المخصصات ل3 سنوات	مدفوعات الدعم من قبل CNMA	إجمالي المخصصات ل 3 سنوات	مدفوعات الدعم من قبل CNMA
برنامج تنمية الجنوب	607	200(33%)	8076	1560(19%)
برنامج تنمية الهضاب العليا	10008	1500 (15%)	9998	2456.5 (24.6%)
برنامج التنمية الريفية للهضاب العليا	-	-	5250	00 (00%)

المصدر: محمد هبول، **السياسات الزراعية و إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000- 2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020/2019 ص 86.

من خلال الجدول نلاحظ ضعف كبير في استخدام المخصصات المالية للحسابين التابعين إلى صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب من طرف الهيئات المعتمدة بصرف هذه المبالغ، فبالنسبة لحساب التخصيص الخاص ببرامج الجنوب فنجد أنه خلال ثلاث سنوات لم يصرف منه سوى 200 مليون دج، رغم أنه خصصت له الدولة في نفس الفترة 607 مليون دج، هو ما يمثل نسبة استخدام 33%، أما بالنسبة لحساب التخصيص الخاص بالهضاب العليا فنجد أنه صرف من حسابه 1500 مليون دج خلال نفس الفترة، رغم أنه خصصت له الدولة 10008 مليون دج لنفس الفترة، وهو ما يمثل نسبة إستخدام 15%، كما نلاحظ أن الحسابات الثلاثة التابعة إلى صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز خصصت لها الدولة مبالغ هامة من ميزانيتها لتطبيق هذه البرامج، حيث خصص للحساب الخاص بالبرامج الخاصة باستصلاح الأرضي عن طريق الامتياز في الجنوب خلال ثلاث سنوات مبلغ 8076 مليون دج، والحساب الخاص بالبرامج الخاصة باستصلاح الأرضي في الهضاب العليا مبلغ 9998 مليون دج، والحساب الخاص

بالبرامج الخاصة بالتنمية الريفية في الهضاب العليا 5250 مليون دج، غير أن حجم مدفوعات هذه الحسابات من طرف الجهة الموكلة لها ذلك (CNMA) مبالغ ضئيلة قدرت ب 1560.5 مليون دج، 2456.5 مليون دج، 0.00 مليون دج على الترتيب، هذا يعني أن نسبة استخدام هذه المخصصات يساوي 19%، 24.6%، 00%.

المطلب الثالث: السياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (2008-2019)

كانت البداية بإصدار قانون يوجه أهداف وموارد الفلاحة الجزائرية سنة 2008، وليكون في نفس الوقت منطلقا لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2019)، كما تخلل فترة تطبيق هذه السياسة إصدار بعض القوانين المتعلقة بتنظيم استغلال العقار الفلاحي بهدف تشجيع الاستثمار ورفع القدرات الإنتاجية.

الفرع الأول: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة(2008-2014)

من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر ظهرت العديد من القوانين من أهمها قانون التجديد الفلاحي والريفي وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وسوف نتطرق لهما في هذا الفرع.

أولا: قانون التوجيه الفلاحي 2008

صدر قانون التوجيه الفلاحي في الجزائر بتاريخ 3 أوت 2008، تحت رقم 08-16، يهدف هذا القانون على تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية،وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.[1]

ويرمي هذا القانون في المادة 02 إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

[1]- المادة 1 من **قانون رقم 08- 16المؤرخ في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008، ص 5.

[2]- نفس المرجع السابق، المادة 2، ص ص 5- 6.

– ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

– وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيد اقتصاديا اجتماعيا ومستدامة بيئيا ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية ترقية الوسط الريفي؛

– مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية، النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ثانيا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي(2009-2014)

التجديد الفلاحي والريفي خيار إستراتيجي أطلق رسميا في سنة 2009، تأكد برامجه على الهدف الأساسي والذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ سنة 1962، أي على التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحويل الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.[1]

وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا. كما تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يرفضها الوضع الدولي.[2]

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية وهي:التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني، والتي تم التطرق لها سابقا.

وللوصول إلى الأهداف المرغوب فيها على الصعيد الوطني، تم تحديد القيم الآتية ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي:[3]

- تحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي من 06% في الفترة 2000-2008، إلى 08.33% خلال الفترة 2014-2020؛
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية؛

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص1.

[3]– مجدولين دهنية، مرجع سبق ذكره، ص 177.

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2020 منطقة ريفية ل 730000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4500000 نسمة. كما تهدف هذه المشاريع إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 08 مليار هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي؛
- النهوض المستدام في الجهاز الصناعي الوطني وتحسين الاندماج الفلاحي ضمن الفروع؛
- استحداث مناصب شغل (750000 منصب دائمة)، لا سيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

إن ما يميز برامج تجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010 -2014 وهو تركيزها على جهاز الإنتاج من جهة، ومحيط الفلاح من جهة أخرى، والعمل على التكامل بينهما عن طريق تفعيل القدرات البشرية لخدمة القطاع من خلال برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية، خاصة وأن القطاع عانى من مشاكل في الإرشاد الفلاحي ووصول المعلومة وتفاعل الفلاحين معها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): توزيع المخصصات المالية السنوية على برنامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2010-2014)

البرنامج	المخصص المالي (مليار دج)	الحصة(%)	الموضوع
برامج التجديد الفلاحي	160	69	دعم دخل الفلاحين وضبط الإنتاج الفلاحي، دعم لتقوية رأس المال المنتج ووضع برامج التكثيف.
برامج التجديد الريفي	42	18	إعادة تسوية البرامج (الغابات، السهوب، الفلاحة الجبلية، الصحراء، إستصلاح...) في مسعى "المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة"
برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية	28	13	عنصر الإدارة، ديناميكية أجهزة الاتصال، الإرشاد، البحث والتحليل، تعزيز مصالح المراقبة وحماية:

			البيطرية، الصحة النباتية الأراضي الفلاحية...
إجمالي البرامج	230	100	جميع المشاريع

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق،** الجزائر، ماي 2012، ص 28.

نلاحظ من خلال الجدول أن الحصة المالية الأكبر يحوز عليها برنامج التجديد الفلاحي من إجمالي البرامج بحصة 69%، يليها برنامج التجديد الريفي بحصة 18% أقل من البرنامج السابق، وفي الأخير نجد برامج دعم القدرات البشرية بحصة 13%.

الفرع الثاني: سياسات التمويل الفلاحي خلال الفترة (2015-2019)

سمحت النتائج الإيجابية التي حققتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي باتخاذ النظام الحاكم قرار مواصلة العمل بهذه السياسة في أفاق 2015-2019، بدعم البرامج السابقة وإثرائها ببرامج جديدة.

تتمثل الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في:[1]

- ✓ المحافظة على المنطلقات الأساسية للسياسة، وتنمية وتثمين المكتسبات المحققة؛
- ✓ إعادة تأهيل الغابات و تثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها؛
- ✓ الاستثمار في الطاقات المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية؛
- ✓ دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة؛
- ✓ الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها؛
- ✓ إقامة برنامج لدعم تربية المواشي؛
- ✓ تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

من خلال هذه الأهداف الجديدة هناك سعي للوصول إليها في 2019 يوضحها الجدول التالي:

[1]- صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص189.

الجدول رقم (2-6): يوضح كمية الإنتاج المرجو تحقيقها في آفاق 2019.

الوحدة: قنطار

نوع المنتوج	الكمية
الحبوب	70000000
الأعلاف	51000000
الخضر الجافة	1300000
الطماطم الصناعية	11500000
الزراعات في السباخ	161000000
البطاطس	68000000
منتوج الكروم	8000000
الحمضيات	13500000
الزيتون	8000000
التمور	12500000
اللحوم الحمراء	6300000
اللحوم البيضاء	5800000
الحليب	4300000
البيض	8200000

المصدر: صاحب يونس، **لسياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014، ص190.

نلاحظ من خلال الجدول أن كمية الإنتاج من المنتوجات الفلاحية المختلفة (الحبوب، الأعلاف، الخضر الجافة..) المتوقعة لسنة 2019 طموحة جدا تسعى السياسة الفلاحية لتحقيقها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراسة الفصل الثاني تم التوصل إلى أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي تعمل على تنشيط التنمية الفلاحية من خلال تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن طريق تنفيذ مختلف البرامج ولهذا الغرض تم تفضيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني، حيث تعتبر سياسات التمويل الفلاحي من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي، كما أنها تأثر على الإنتاجية والاستقرار على مستوى القطاع مما يتطلب زيادة النشاطات التكميلية لعملية التمويل حيث يساهم في وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المخاطر التي يعرفها القطاع بغية جعله يلعب دوره الأساسي للتخفيف من التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وعليه سوف نتناول في الفصل الثالث دراسة ميدانية لواقع تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

الفصل الثالث:
دراسة ميدانية لواقع تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والتمويل وكذا التعرف على مختلف سياسات التمويل الفلاحية المطبقة بالجزائر خلال توجهها إلى اقتصاد السوق والتي تسعى إلى إنعاش القطاع الفلاحي، وعليه لابد علينا من إسقاط ما تم التوصل إليه نظريا من خلال دراسة تطبيقية.

سيتم من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية لمحاولة توضيح واقع تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة من خلال نوعين من القروض، ويتضمن هذا الفصل على ما يلي:

- ✓ المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ المبحث الثاني: القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.
- ✓ المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في توفير الأموال اللازمة للباحثين عنه وذلك لتنوع الخدمات التي يقدمها، ويعد متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي، وعليه سنقوم من خلال هذا المبحث على تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، إذ يعتبر أكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب على تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا المبادئ التي يقوم عليها والأهداف التي يسعى لتحقيقها.[1]

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي.

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر البنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات 2000.

يقدر رأسمال البنك33 مليار دينار جزائري ويتميز بكثافة بشرية عالية جدا عن 7500 عامل من بينها إطارات ومهندسين وموظفين كما أنه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث أنه صنف:

1. كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية؛
2. ثاني بنك على المستوى المغاربي؛

[1] –WWW.Badr– bank.dz.

3. المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي؛

4. تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف؛

5. وقد احتل المركز الثامن والستين بعد الستمائة (668) في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك. وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في لساحة المالية الجزائرية.

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى مراحل أساسية هي:[1]

المرحلة الأولى: الفترة من 1982 إلى 1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق البنكي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الدعامات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب سمعة طيبة وتجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

المرحلة الثانية: الفترة من 1991 إلى 1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ 1991: تم الانخراط في نظام سويفت SWIFT " لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ 1992: تم وضع نظام sybu يساعد على سرعة أداء العمليات البنكية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية؛
- ✓ 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛
- ✓ 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت حقيقي؛

[1] – معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة .

✓ 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك(CIB).

المرحلة الثالثة: الفترة من 2000 إلى 2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية إلى تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تنبيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل البنكي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

- عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبن باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل البنكي؛
- عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات البنكية تجاه الزبائن؛
- عام 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك؛
- عام 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات البنكية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، لأصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات البنك في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل البنكي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك بدر خلال سنة 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية Les Guichets Automatiques des Billets المرتبطة ببطاقات الدفع؛
- عام 2005: تم إرجاع التخصص للقطاع البنكي، وإعطاء الأولوية لتمويل النشاطات الخاصة بالقطاع الفلاحي والحرفي، تشغيل نظام حماية المعلومات على مستوى البنك؛

- عام 2006: تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية TéLé Compensation هذا النظام يعالج المعلومات أوتوماتيكيا نسخ جميع المعطيات رقميا وصور الشيك، وهذا النظام الجديد يغطي معالجة كل عمليات الدفع على مختلف الوسائل حيث يعطي الأولوية للشيكات التي تمنح للأفراد والمؤسسات واسعة الاستعمال، ثم تليها الإيداعات، كما أنه تم إدخال نظام جديد يعرف ب télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة و الشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى؛
- عام 2007: تم مواصلة إدخال الشيكات الجديدة، وإلغاء القديمة وذلك من أجل تطوير نظام المقاصة الآلية؛
- عام 2008: تم إطلاق منتجات جديدة تمثلت في القرض العقاري للوسط الريفي، قرض الإيجار للآلات والمعدات الفلاحية والقرض الفلاحي الرفيق.

الفرع الثاني: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1.مبدأ الاستغلال: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله، حيث يقوم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2.مبدأ القرض والمخاطر: بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

3.مبدأ السيولة: يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

4.مبدأ الخزينة: يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

5.مبدأ الأمان: وهنا يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- ✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- ✓ تحسين العلاقة مع الزبائن؛
- ✓ الحصول على أكبر حصة في السوق؛
- ✓ تطوير العمل البنكي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق البنكية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط البنكي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- ✓ رفع حجم الموارد بأقل تكاليف ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة المتنوعة واحترام القوانين؛
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات؛
- ✓ تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الثاني: مهام ومنتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم إنشاء البنك للرد على المتطلبات الاقتصادية والتي خلفتها الإدارة السياسة اللازمة لإعادة هيكلة النظام الفلاحي، ضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ورفع مستويات المعيشة لسكان الريف.

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:[1]

1. معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
2. فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
3. المشاركة في تجميع المدخرات؛
4. المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
5. تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
6. تطوير الموارد والتعاملات البنكية وكذا العمل على خلق خدمات بنكية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
7. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
8. تطوير شبكته ومعاملاته النقدية
9. تقسيم السوق البنكي والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
10. الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل البنكي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بما يلي:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- إعادة تنظيم إدارة القروض؛
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات تتماشى وتكلفة الموارد.

[1]– معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

الفرع الثاني: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتمثل أهم هذه المنتجات في ما يلي:

- **الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيين، مؤسسات تجارية، فلاحيين،...الخ)، هذا المنتج البنكي بدون فائدة؛
- **حساب الصكوك (الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة،...الخ) وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات؛
- **دفتر التوفير Livret épargne BADR:** وهو عبارة عن منتج بنكي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، وباستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل وصعوبات نقل الأموال من مكان لآخر؛
- **دفتر توفير الشباب Livret épargne Junior:** مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمدرس والتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية، هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأول ب 500 دينار، كما يمكن أن تكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أتوماتيكية منتظمة، كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قروض بنكية تصل إلى مليونين دينار جزائري؛
- **بطاقة بدرCarte BADR:** هذه البطاقة موجهة لعملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات المالية للبنوك الأخرى؛
- **سندات الصندوق Les bons de caisse:** عبارة عن تعويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛

- **الإيداعات لأجلLes dépôts à termes:** وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى أجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك؛
- **حساب بالعملة الصعبة Les comptes devises:** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الإعتمادات والقروض التي يمنحها البنك لعملائه التي تكون وفق دراسات وشروط مسبقة.

الفرع الثالث: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تظهر أهم هذه الخدمات في:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين؛
- التحويلات البنكية؛
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛
- خدمة كراء الخزائن الحديدية؛
- خدمات البنك للمعاينة BADR consulte التي تمكن العملاء من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة؛
- خدمات الفحص السلكي التي تسمح بخدمة أحسن للعملاء باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية البنكية في الوقت الحقيقي.

المطلب الثالث: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

في هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة وكذا المهام التي يقوم بها، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاسغلال ميلة .

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة مركز استغلال أنشئ سنة 2003 ويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة2003 وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى.

ويكمن الدور الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة فيما يلي:

-يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال؛

-يقدم الدعم التطبيقي واللوجيستكي للوكالات التي يشرف عليها؛

-يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات؛

-الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.

يشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة على 9 وكالات موزعة على دوائر الولاية والممثلة في الشكل التالي:

الجدول رقم (3-1): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

الرقم	الوكالات	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيوة	673
03	وكالة شلغوم العيد	833
04	وكالة القرارم قوقة	837
05	وكالة وادي العثمانية	840
06	وكالة التلاغمة	841
07	وكالة وادي النجاء	842

08	وكالة تاجنانت	843
09	وكالة الرواشد	835

المصدر: إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة بالمهام التالية:

1) النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض؛

2) فتح الحساب بكل أنواع للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها)؛

3) إقراض الجماعات المحلية؛

4) خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛

5) يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك؛

6) العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع العملاء.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

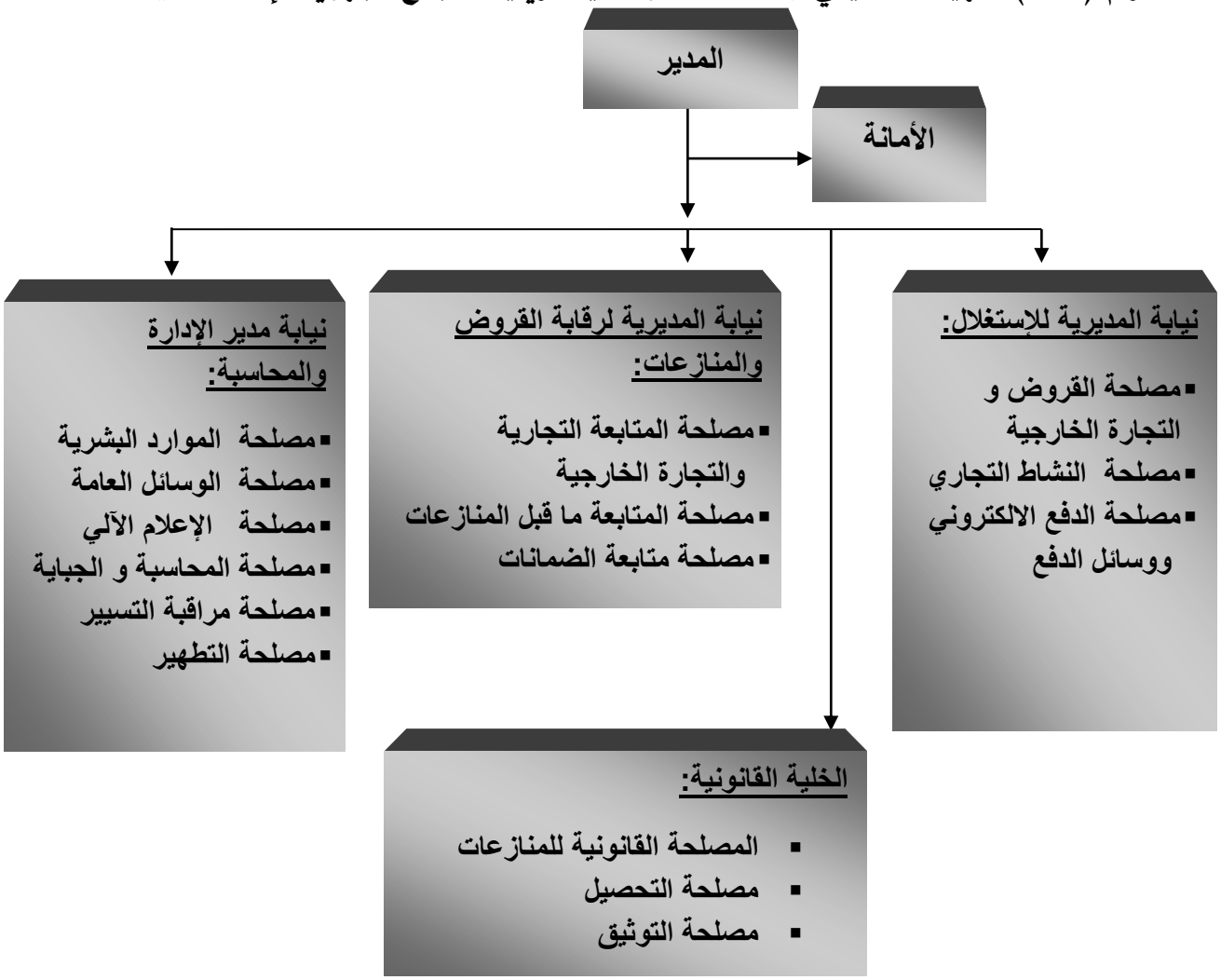

المصدر: إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

أولا: مصالح نيابة.المديرية للاستغلال

يتمثل الدور الرئيسي لها في تنمية وجمع الموارد ومنح القروض بالإضافة إلى ترقية مختلف المنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنك للعملاء، وتتكون من 3 مصالح يشرف عليها نائب المدير للاستغلال، وتتمثل هذه المصالح فيما يلي:

1) **مصلحة التنشيط التجاري:**

تضم موظفين رئيس مصلحة بالإضافة إلى المكلف بالدراسات و تتمثل مهامها الأساسية في:

- مرافقة ودعم الوكالات من أجل وضع المخطط التجاري؛
- متابعة مدى تحقيق الأهداف المسطرة وكذا تحليل الفروقات الموجودة وتصحيحها؛
- وضع ملف للعملاء النشطين في المنطقة؛
- تسيير وسائل الإشهار الإعلام في نقاط البيع؛
- تقديم مختلف التقارير والإحصاءات.

2) **مصلحة الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع**

وهي تضم رئيس فقط تتمثل مهامه في:

- تقديم الدعم اللازم للوكالات فيما يخص وضع وتحديد الأهداف الخاصة من الجانب الإلكتروني، توفير بطاقات الدفع الإلكتروني للعملاء، وإعداد التقارير والإحصاءات؛
- تسويق وترقية مختلف وسائل الدفع المقدمة من طرف البنك؛
- السهر على التشغيل الجيد والمستمر للموزع الآلي للنقود، وتدعيم الوكالات فيما يخص حوادث عدم الدفع الناتجة عن عمليات السحب الإلكتروني.

3) **مصلحة القروض والتجارة الخارجية:**

تضم رئيس المصلحة بالإضافة إلى ثلاث مكلفين بالدراسات وتتمثل مهامها الرئيسية في:

- توفير مختلف الوثائق المرتبطة بالدراسات بمجال عملها؛
- معالجة طلبات التمويل والاقتراض؛
- تقيم خطر القرض، وتجسيد قرارات التمويل وإعادة الجدولة؛
- تدعيم الوكالة فيما يخص تنفيذ عمليات التجارة الخارجية (تصدير واستيراد)؛
- متابعة عمليات استرجاع الفوائد المدعمة، وتقديم مختلف التقارير والإحصاءات.

المبحث الثاني: القروض الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة بدعم المشاريع الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن بين هذه القروض نجد قرض الرفيق موجه لتمويل الاستغلال وقرض التحدي موجه لتمويل الاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: تقديم قرض الرفيق

لزيادة عمليات منح القروض، وابتكار قنوات تمويل جديدة للمستثمرين على اختلاف نشاطاتهم وممارساتهم، جاء قرض الرفيق كمنتج حديث من المنتجات التي ستعتمدها البنوك التجارية في ممارسة الوظيفة البنكية.

الفرع الأول: تعريف قرض الرفيق

قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.[1]

الفرع الثاني: المستفيدون من قرض الرفيق

المستفيدون من هذا القرض هم:

- الفلاحين والمربين، على شكل فردي أو شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات؛
- المزارع النموذجية؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الفلاحية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

[1]- معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

الفرع الثالث: المجالات التي يغطيها قرض الرفيق

1-القرض الموسمي: هذا القرض موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحاديات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع المشاركة في الأنشطة التالية:

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات...)؛
- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري والمنتجات الأدوية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "SYRPALAC"؛
- عمليات الفلاحية؛
- حملة الحصاد والدس.

2-القرض الفيدرالي: هذا القرض موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية؛
- إنتاج الحليب؛
- إنتاج الحبوب؛
- إنتاج بذور البطاطس؛
- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة، والكسكسي)؛
- تغليف وتصدير التمور؛
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون؛
- إنتاج العسل؛
- إنتاج منتجات محلية Produits du terroirs
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين؛
- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة؛

- الذبح وتقطيع الدواجن؛
- تسويق المنتجات الفلاحية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها؛
- إنتاج وتوزيع الأدوات الفلاحية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية....

الفرع الرابع: شروط الإستفادة من قرض الرفيق

يمكن توضيح شروط الاستفادة من القرض الرفيق فيما يلي:

- المستفيدين من قرض الرفيق الذين سددوا ديونهم خلال سنة واحدة يقع على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تسديد فوائد القرض ومنحهم قروض جديدة؛
- المستفيدين من قرض الرفيق الذين لم يسددوا ديونهم خلال سنة مع التمديد 6 أشهر في الحالات القصوى يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة؛
- البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه طلب الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروع.

المطلب الثاني: تقديم قرض التحدي

إن قرض التحدي من القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمجمع الجهوي للإستغلال ميلة، والذي يوجه لتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع الأول: تعريف قرض التحدي

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحة وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، ويكون متوسط أو طويل الأجل.

الفرع الثاني: المستفدين من قرض التحدي (الفئات المستهدفة من القرض)

- ✓ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ✓ ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة؛

- ✓ الفلاحين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمتين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا؛
- ✓ المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي، أو توزيع المنتوجات الفلاحية؛
- ✓ المزارع التجريبية والنموذجية.

الفرع الثالث: المجالات التي يغطيها قرض التحدي

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية وغير مستعملة؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الفلاحية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسط الأجل.

الفرع الرابع: شروط الاستفادة من قرض التحدي

هناك شرطين أساسيين وهما من أهم شروط الاستفادة من قرض التحدي ألا وهما:

1. عقد الإمتياز أو الدفتر العقاري أو الملكية لقطعة الأرض محل القرض؛

2. المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% (بالنسبة للأراضي التي مساحتها أقل من 10هكتار) و20% (بالنسبة للأراضي التي مساحتها تساوي أو أكبر من 10 هكتار) من قيمة المشروع الكلية تودع نقدا في الحساب البنكي للعميل.

الفرع الخامس: المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض التحدي:

تتمثل المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي فيما يلي:[1]

1. فيما يتعلق بأشغال التهيئة و حماية الأراضي:

- الصرف و التطهير؛
- أشغال التوجيه؛
- وضع معدات الرياح؛
- أشغال التسوية و تهيئة الأرضية؛
- فتح الأراضي الفلاحية؛

[1]– معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

- جلب الطاقة الكهربائية.

2. عمليات تطوير السقي:

- تجنيد معدات الري و تهيئة وإنجاز الآبار الجديدة؛
- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل المياه، الحفر والآبار؛
- انجاز أحواض لتخزين المياه؛
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛
- تصليح المضخات الموجهة للاستغلال الفلاحي.

3. وسائل الإنتاج و اكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة"؛
- الإنتاج الحيواني"منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية"؛
- قلع النباتات التي عمرت طويلا؛
- عمليات تطعيم النباتات؛
- اقتناء العتاد الفلاحي؛
- اقتناء وسائل النقل الخاصة؛
- اقتناء عتاد و تجهيزات تربية المواشي.

4. انجاز منشآت التخزين، التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف و التقييم:

- إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛
- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛
- بناء وتهيئة منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛
- بناء وتهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التهيئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

الفرع السادس: الضمانات المطلوبة لقرض التحدي

يتطلب الاستفادة من قرض التحدي تقديم ضمانات نذكرها فيما يلي:[1]

[1]– معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

- **الضمانات الحاصرة:**

-الرهن العقاري للأراضي الفلاحية؛

-الكفالة التضامنية للشركاء بالنسبة للأشخاص المعنويين.

- **الضمانات غير حاصرة:**

-الرهن الحيازي للمعدات الممولة؛

-التأمين متعدد الأخطار لصالح البنك؛

-الاكتتاب في صندوق ضمان القروض الفلاحية.

المطلب الثالث: محتوى ومميزات قرضي الرفيق والتحدي

يعد كل من قرض الرفيق وقرض التحدي من الآليات الجديدة التي يمول بها القطاع الفلاحي فكل منها يتميز بمميزات خاصة به يجب على الفلاح أن يكون بدراية تامة بها، لأنها تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للقيام بعملية التمويل لكي يكون هذا القرض أكثر ووضوحا ودقة للمقترض، ومن أجل الحصول على مثل هذه القروض من البنك يجب توفير أهم الوثائق المتعلقة بها.

الفرع الأول: محتوى ومميزات قرض الرفيق

يعد القرض الرفيق من القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال الخاصة بالجانب الفلاحي، فقد منحت الدولة هذا القرض كإعانة للفلاحين لتسهيل متطلباتهم وتخلص من مختلف العوائق، ومن أجل الحصول على مثل هذا القرض من قبل البنك يجب توفر أهم الوثائق المتعلقة به، يتميز هذا القرض بعدت سمات هذا ما سوف نتناوله في هذا الفرع.

أولا: محتوى ملف قرض الرفيق

يتكون الملف من الوثائق التالية:

- طلب خطي للقرض (الملحق رقم 02)؛
- الوثائق الشخصية (شهادة ميلاد، شهادة الإقامة، بطاقة التعريف الوطنية)؛
- شهادة عدم المديونية (مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)؛
- بطاقة الفلاح أو المربي مستخرجة من الغرفة الفلاحية (الملحق رقم 01)؛
- بطاقة تعريفية للمستثمر مستخرجة من الغرفة الفلاحية؛

- عقد ملكية، عقد امتياز، أو عقد كراء (الأراضي أو المحلات أو حضائر تربية الحيوانات)،
- الوضعية الجبائية والشبة جبائية (Extrait de rôle، CASNOS، CNAS)؛
- دراسة التقنية واقتصادية للمشروع تتضمن مخطط الإنتاج المثمن والميزانية الخاصة بالموسم الجديد مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (الملحق رقم 03)؛
- عقد التأمين شامل لكل الأخطار (الملحق رقم 05)؛
- الفواتير الشكلية للمواد المراد اقتناؤها (الملحق رقم 08)؛
- تقرير الخبير العقاري حول القيمة المالية للعقار المرهون.

ثانيا: مميزات قرض الرفيق

تتلخص أهم مزايا قرض الرفيق فيما يلي:

- ✓ **طبيعة القرض:** هو قرض استغلالي قصير الأجل؛
- ✓ **قيمة القرض القرض:** حوالي 40 مليون سنتيم لكل هكتار في حالة الفلاحة وأكثر في حالة تربية الحيوانات؛

يتم تحديد قيمة القرض حسب النشاط المراد تمويله.

- ✓ **مدة القرض:** تتراوح مدته من سنة إلى 2 سنوات؛
- ✓ **مدة التأجيل:** تأجيل 6 أشهر في حالة عدم القدرة على السداد؛
- ✓ **أجال الإستعمال:** لا يتجاوز 12 شهر؛
- ✓ **نسبة الفوائد:** 5.05% فوائد على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية أي أن العميل لا يتحمل معدل الفائدة؛
  - 0% تتكفل بها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني: محتوى ومميزات قرض التحدي

من الضروري دراسة الملف قبل الحصول على أي تمويل ولدراسة ملف قرض التحدي لابد من توفير المعلومات، حيث يعتبر من الآليات الحديثة موجهة لتمويل القطاع الفلاحي الذي يعد من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة الأجل حيث يتميز هذا القرض بعدة مواصفات يجب أخدها بعين الاعتبار.

أولا: محتوى ملف قرض التحدي

يتكون ملف القرض من الوثائق التالية:

1- بالنسبة لشخص الطبيعي:

يتكون الملف من:

- طلب خطي للقرض؛
- الوثائق الشخصية؛
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- بطاقة أو شهادة الفلاح؛
- عقد الملكية أو عقد الامتياز؛
- دراسة التقنية اقتصادية للمشروع (مستخرجة من مكتب دراسات معتمد)؛
- الوضعية الجبائية والشبه جبائية؛
- الفواتير الشكلية؛
- قرار الاستفادة من الدعم في حلة وجوده؛
- رخصة البناء (للمنشآت المراد انجازها داخل المستثمرة)؛
- الاعتماد الصحي إن لزم الأمر؛
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا هذا الأخير ضروري (من مديرية الموارد المائية).
- رخصة مصالح البيئة (في حالة تربية الحيوانات).

2- بالنسبة لشخص المعنوي:

نفس الملف بالنسبة لشخص الطبيعي بالإضافة إلى:

- حصيلة النشاط لأخر 3 سنوات (مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات)
- نسخة من القانون الأساسي؛
- نسخة من الإعتماد (وهذا بالنسبة للتعاونيات)؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- وكالة تتكفل بالملف في حالة الشركات والتعاونيات.

ثانيا: مميزات قرض التحدي

يتميز قرض التحدي بعدت مزايا نوجزها فيما يلي:

✓ **طبيعة القرض:** هو قرض استثماري متوسط وطويل الأجل؛

✓ **قيمة القرض:**

➢ القرض متوسط الأجل: من 1000.000 دج إلى 100.000.000دج (كحد أدنى)؛

➢ القرض طويل الأجل: من 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج (كحد أعلى).

✓ **مدة القرض:**

❖ القرض متوسط الأجل:من 03 سنوات إلى07 سنوات؛

❖ القرض طويل الأجل: من 08 سنوات إلى 15 سنة.

✓ **مدة التأجيل:**

- القرض متوسط الأجل: من سنة إلى سنتين؛
- القرض طويل الأجل: من سنة إلى خمس سنوات.

✓ **أجال الإستعمال:**

- القرض متوسط الأجل: من 6 إلى 12 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض؛
- القرض طويل الأجل: من 6 إلى 24 شهر كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.

✓ **نسبة الفوائد:**

- القرض متوسط الأجل 5.25%: فوائد على عاتق العميل؛
- 0% بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى؛
- 1% بالنسبة لسنة السادسة والسابعة؛
- القرض طويل الأجل 5.25 %: فوائد على عاتق العميل؛
- 0 % بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى؛
- 1% بالنسبة لسنة السادسة والسابعة
- 3% بالنسبة لسنة الثامنة والتاسعة؛
- يتحمل المستفيد كامل نسبة الفائدة ابتداء من السنة العاشرة.

الفرع الثالث: الفرق بين قرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

من خلال دراستنا لقرض الرفيق وقرض التحدي توصلنا إلى وجود العديد من الفروق التي تميز كل قرض عن الأخرى يوضحهما الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): الفرق بين قرض الرفيق وقرض التحدي

قرض الرفيق	قرض التحدي
موجه للمشاريع الاستغلالية	موجه للمشاريع الاستثمارية
قصير الأجل	متوسط وطويل الأجل
قيمة القرض تحدد حسب النشاط المراد تمويله	قيمة القرض من 1000.000 دج إلى 100.000.000 دج
مدة القرض من سنة إلى سنتين	مدة القرض من 3 سنوات إلى 15 سنة
مدة التأجيل 6 أشهر في حالة عدم القدرة على السداد	مدة التأجيل من سنة إلى 5 سنوات
الفائدة 5.05% على عاتق وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	الفائدة 5.25% على عاتق العميل
لا يشترط في هدا القرض على الفلاح مساهمات شخصية	المساهمة الشخصية بين 10% إلى 20% كحد أدنى وذلك حسب حجم المشروع
لا يقدم هذا القرض ضمانات	للحصول على هذا قرض لابد من تقديم ضمانات

المصدر: إعداد الطالبتين بإعتماد على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

يتبين لنا من خلال الجدول أن البنك يقدم قروض مختلفة باختلاف النشاط وذلك لتنمية القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى تقديم امتيازات لتشجيع الفلاح على الاستثمار.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية والقانونية وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى دراسة ملف القرض الرفيق والتحدي حيث أن البنك يمنح القرض و يعمل على متابعة المشروع.

المطلب الأول: دراسة حالة قرض الرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

يعد قرض الرفيق من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة الموجهة لتمويل المشاريع قصيرة الأجل.

الفرع الأول: تقديم ودراسة ملف قرض الرفيق

يمر طالب قرض الرفيق بعدة خطوات للاستفادة من القرض، والتي تكون بدايتها على مستوى الشباك الموحد الكائن مقره بلدية شلغوم العيد في ولاية ميلة، والذي يتكون هذا الأخير من ثلاث إدارات لكل إدارة ممثل عن جهة معينة ، فهناك ممثل عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة وممثل عن وكالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة وممثل عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وذلك بغرض تسهيل المعاملات والإجراءات على طالب القرض، حيث تقدم السيد (ز.م) بملف القرض في، بحيث قام الممثلين السلف الذكر بدراسة الملف، وبعد استفاء الملف جميع الوثائق المطلوبة تم الموافقة على القرض، ليتم التوقيع على واجهة القرض (الملحق رقم 07)،

وعند الانتهاء من دراسة الملف على مستوى الشباك الموحد، تم نقل ملف السيد (ز.م) من خلال إرساله إلى مكتب القرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة والذي يتم على مستوى البنك إعادة فحص ومعاينة ملف القرض، ليتم بعدها منح الموافقة المبدئية والتي تكون في شكل إعلان على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بميلة، حيث تنشر قائمة الفلاحين الذين تم قبول ملفاتهم، والذين يتوجهون إلى الوكالات التي يملكون حسابات بنكية بها والتي تمنحهم الشيكات

للاستفادة من الأسمدة والبذور، ثم يتوجه طالب القرض إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة من أجل الحصول على احتياجاته(ملحق رقم 06) مقابل تعهد بتسليم المحصول في موسم الحصاد (الملحق رقم04)، وعند تسليمه للمحصول في الأخير تمنحه الشيكات لدفع مستحقات البنك.

الفرع الثاني: تقديم مشروع قرض الرفيق

بعد التعرف على عملية منح القرض، تمكنا من الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالمشروع والتي هي على النحو التالي:

السيد (ز.م) شخص طبيعي، البالغ من العمر 60 سنة، والساكن في بلدية وادي النجاء، والذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة من أجل الحصول على البذور والأسمدة لإنتاج القمح الصلب في إطار قرض الرفيق الموسمي لموسم الحصاد 2017/2016.

- ✓ عنوان المشروع:بلدية وادي النجاء؛
- ✓ تكلفة المشروع قدرت ب: 36900,00 دج؛
- ✓ قيمة القرض قدرت ب: 340200,00 دج؛
- ✓ نوع القرض: قرض الرفيق الموسمي للحصول على البذور و الأسمدة؛
- ✓ المشروع: إنتاج القمح الصلب (مساحتها 6هكتار)؛
- ✓ مدة القرض: سنة (باعتباره قرض رفيق موسمي)؛
- ✓ فترة السداد: سنة واحدة؛
- ✓ نسبة الفوائد: 5.5 مدعوم بما أن القرض هو قرض الرفيق فالفائدة تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ قيمة التأمين على الهكتارات: 28800,00 دج

الفرع الثالث: الدراسة المالية لمشروع قرض الرفيق

بعد الدراسة التي قمنا بها لملف القرض، تأتي الدراسة المالية للمشروع، التي تتضمن الفاتورة الشكلية للاحتياجات التي يتطلبها موضوع القرض بالإضافة إلى المبالغ التي تتطلبها، المندرجة في ملف قرض السيد (ز.م)، والتي تم إنجازها من قبل مكتب دراسات معتمد، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): يمثل الفاتورة الشكلية الأولية المدرجة ضمن ملف طالب القرض لسيد (ز.م)

الرقم	البيان	الهكتار	شدة الجرعة	الكمية	سعر الهكتار الواحد	المبلغ الإجمالي	التمويل الذاتي	قرض الرفيق
أ	تكثيف الحبوب							
1	الحرث وتفتيت التربة	6.00			12000,00	72000,00	72000,00	
2	الشحنة	6.00			9000,00	54000,00	54000,00	
ب	المدخلات الفلاحية							
1	الحصول على بذور القمح الصلب	6.00	1.60	9.60	4500,00	43200,00		43200,00
2	اكتساب الأسمدة الخلفية	6.00	1.50	9,00	9000,00	81000,00		81000.00
3	اكتساب سماد الغطاء	6.00	2.00	12,00	8500,00	102000,00		102000,00
4	مبيدات الأعشاب ذات العمل المضاعف	6.00			11000,00	66000,00		66000,00
5	علاج ضد الأمراض	6.00			8000,00	48000,00		48000,00
	المبلغ الإجمالي الرفيق							340200,00
ج	التأمين على المحصول	6.00			4800,00	28800,00		28800,00
	الإجمالي					495000,00	126000,00	36900,00

المصدر: إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبلغ قرض الرفيق الممنوح قدر ب 340200.00، وقد تحمل صاحب المشروع تكلفة التأمين على المحصول والتي قدرت ب 28800.00, كما أن صاحب المشروع لم يتحمل أية فوائد باعتبار أن قرض الرفيق مدعم كليا من طرف الدولة .

المطلب الثاني: دراسة حالة لمنح قرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة

يعتبر قرض التحدي من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة يقوم من خلاله بتمويل مشاريع متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع الأول: تقديم ودراسة ملف قرض التحدي

تقدم صاحب المشروع الذي يملك مذبح إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة من أجل طلب قرض بهدف تمويله لشراء عتاد وتجهيزات مذبح صناعي لدواجن حيث قام المسؤول عن الزبائن في البنك باستقباله والإجابة عن استفساراته عن أنواع القروض المقدمة من طرف البنك، وسؤاله عن الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، وعن المشروع الذي سينجزه، وبعد تثبيت القرض على قرض التحدي للإنشاء تم إعطاؤه ملف القرض والوثائق التي يجب توفرها (ذكرت سابقا)، والضمانات التي يحتويها والفوائد التي يجب عليه دفعها.

وبعد قبول صاحب المشروع على كافة الشروط قام بتكوين ملف القرض بكل الوثائق المطلوبة وتوجها إلى مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بميلة لدراسة التقنية اقتصادية للمشروع تتضمن المعلومات العامة عن المشروع المعدات المطلوب تمويلها وأسعارها وأرسلها للمورد في تركيا وهذا الأخير أرسل له الفاتورة وسدد عبر القرض المستندي.

وبعد تكوين الملف وضعه على مستوى وكالة BADR الأقرب للمستثمرة (وكالة فرجيوة) تقوم بالتأكد من الوثائق المكونة له ثم يتم إرساله إلى البنك، بعدها يقوم البنك بدراسته على مستوى لجنة القرض التي تتخذ قرار التمويل، ويتم إبلاغ الوكالة بقرار اللجنة من أجل القيام بالإجراءات اللازمة لفتح خط القرض.

الفرع الثاني: تقديم مشروع قرض التحدي

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

- ✓ السيد "ب.ع" صاحب شركة تضامن البالغ من العمر 49 سنة و الذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة مخصص لشراء عتاد وتجهيزات مذبح صناعي لدواجن في إطار قرض التحدي سنة 2015.
- ✓ عنوان المشروع: فرجيوة؛
- ✓ تكلفة المشروع قدرت ب: 308.066,80 أورو؛
- ✓ قيمة القرض قدرت ب: 20.000.000 دج؛
- ✓ نوع القرض: قرض التحدي متوسط الأجل لشراء عتاد وتجهيزات مذبح صناعي لدواجن؛
- ✓ المشروع: مذبح صناعي لدواجن (مساحته 400 م2)؛
- ✓ مدة القرض: 7 سنوات (بما أنه قرض التحدي متوسط الأجل من 3 سنوات إلى 7 سنوات)؛
- ✓ فترة السداد: سنتين؛
- ✓ نسبة الفوائد: بما أنه قرض التحدي متوسط الأجل تكون نسبة الفوائد كما يلي:
  - ➢ 0% بالنسبة لخمس سنوات الأولى؛
  - ➢ 1% بالنسبة لسنة السادسة والسابعة.
- ✓ الضمانات المقدمة في هذا المشروع هي:
  - ➢ تعهد برهن ملكية العقار؛
  - ➢ تعهد برهن العتاد وتجهيزات الممولة؛
  - ➢ التعهد بالتأمين على جميع الأخطار للعتاد وتجهيزات؛
  - ➢ قبول التسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية هو صندوق يرجع للبنك نسبة 70% من القرض المقدم في حالة عدم تسديد الدين.

الفرع الثالث: الدراسة المالية لمشروع قرض التحدي

بعد الدراسة التي قمنا بها لهذا الملف تأتي الدراسة المالية للمشروع (الملحق رقم 09) حيث تحتوي على الفاتورة الشكلية الأولية المدرجة ضمن ملف طالب القرض لسيد (ب.ع) تتضمن مختلف

المستلزمات طالب القرض وبالمبالغ اللازمة الدفع منجزة من قبل مكتب الدراسات لإنجاز هذا المشروع وهو ما يوضحه الملحق رقم 09.

نلاحظ من خلال الملحق السابق أن المبالغ الإجمالية للمشروع قدرت ب 308.066,08 أورو وهي معفاة من الضريبة (TVA) لأن المشروع استفاد من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في حين أنه لا توجد مساهمة شخصية كون المشروع لم يتم على أرض وإنما في مبنى.

المطلب الثالث: دراسة إحصائية وتحليلية لقرض الرفيق وقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة خلال الفترة (2014-2020)

تم في هذا المطلب تقديم إحصائيات وتحليلها حول قرض الرفيق وقرض التحدي، والتي تم الحصول عليها من بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

الفرع الأول: دراسة إحصائية وتحليلية للأنشطة الفلاحية الممولة بقرض التحدي خلال الفترة (2014-2019)

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة بمنح عدة قروض فمن بين هاته القروض قرض التحدي، فكانت الإحصائيات خلال الفترة 2014-2019 مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): إحصائيات الأنشطة الممولة بقرض التحدي خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	النشاط	العدد	مبلغ القرض
2014	غرفة تبريد	1	38.598.712,00
2015	تربية الدواجن	1	6.800.000,00
	مذبح صناعي	1	20.000.000,00
	معصرة زيتون	1	4000.000,00
2016	زراعة الأشجار المثمرة	1	8.519.973,00
2017	ملبنة	1	56.326.000,00
	ملبنة	1	77.937.834,96

2018	معصرة زيتون	1	16.410.596,40
	ملبنة	1	100.000.000,00
2019	مذبح صناعي	1	15.946.000,00

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قرض التحدي يمول الأنشطة التالية: غرفة تبريد، تربية الدواجن، مذبح صناعي، معصرة زيتون، زراعة الأشجار المثمرة، ملبنة، تم تمويل نشاط غرفة تبريد في سنة 2014 بمبلغ 38.598.712,00 دج، كما تم تمويل نشاط تربية الدواجن ومذبح صناعي ومعصرة زيتون في سنة 2015 بمبلغ 30.800.000,00 دج، كما تم تمويل نشاط زراعة الأشجار المثمرة في سنة 2016 بمبلغ 8.519.973,00 دج، كما تم تمويل نشاط ملبنتين في سنة 2017 بمبلغ 134.263.834,96 دج، كما تم تمويل نشاط معصرة زيتون وملبنة في سنة 2018 بمبلغ 116.410.596,4دج، كما تم تمويل نشاط مذبح صناعي في سنة 2019 بمبلغ 15.946.000,00 دج، حيث بلغت نسب تمويل هذه الأنشطة من حيث مبلغ القرض، (11,20%، 8,93%، 2,47%، 38,96 %، 33,78 %، 4,62%) على التوالي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): نسب الأنشطة الفلاحية الممولة بقرض التحدي من حيث مبلغ القرض خلال الفترة 2014-2019

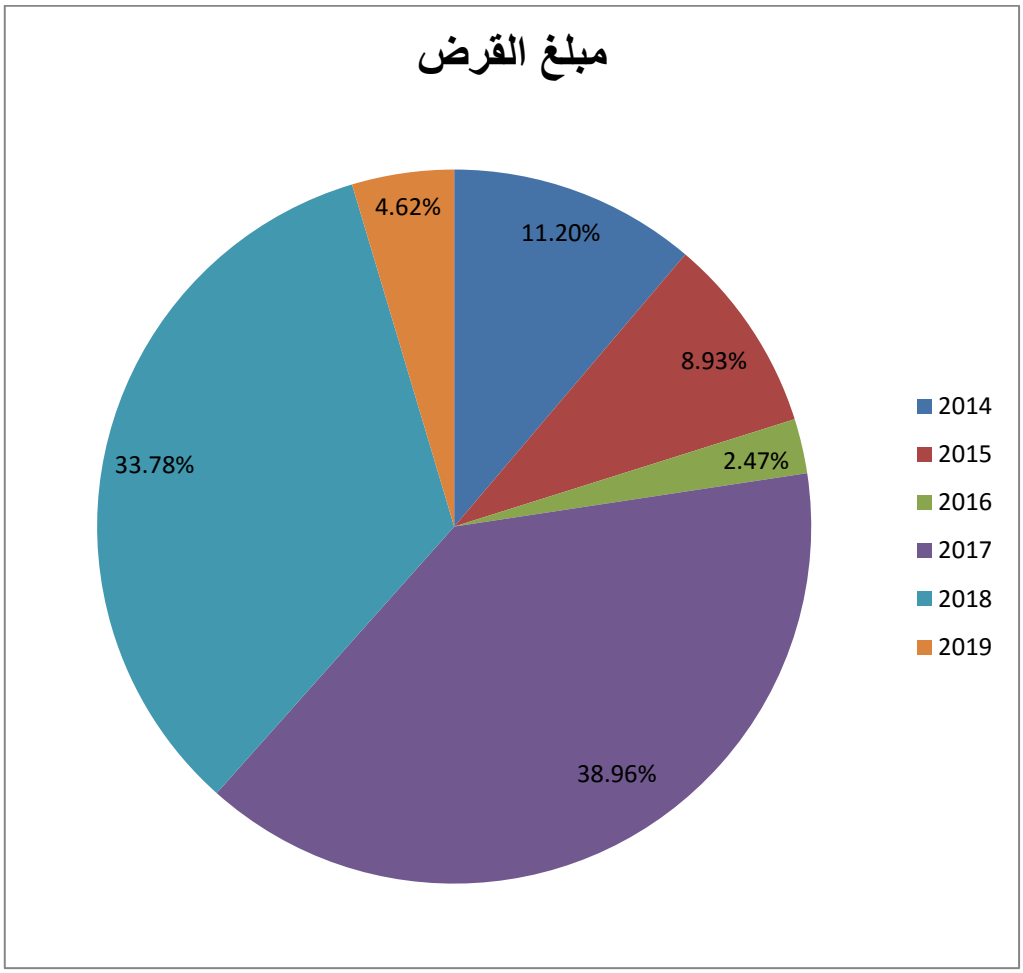

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4).

نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر مبلغ ممنوح من قبل البنك في إطار قرض التحدي سنة 2017، حيث تقدر نسبتها ب 38,96% باعتبارها أكبر نسبة مقارنة مع السنوات الأخرى.

الفرع الثاني: دراسة إحصائية وتحليلية للقروض الممنوحة الرفيق والتحدي وعدد المستفيدين خلال الفترة (2016-2020)

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة خلال الفترة (2016-2020) بمنح قروض في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي ونوضح ذلك في الشكل التالي:

الجدول رقم (3-5): قيمة القروض الممنوحة (قرض الرفيق و قرض التحدي) وعدد المستفيدين خلال الفترة (2016-2020)

	قيمة القروض الممنوحة (الرفيق و التحدي) و عدد المستفدين							
	2017/2016		2018/2017		2019/2018		2020/2019	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
فرجيوة	209	23202006,00	227	245776000,00	233	240437508,00	238	292403500,00
شلغوم العيد	184	180036294,00	175	166534520,00	195	197205100,00	223	219346000,00
ميلة	122	173091692,00	126	169622400,00	130	171065400,00	131	151995500,00
الرواشد	22	16681000,00	67	585887000,00	66	55388100,00	70	6552000,00
القرارم قوقة	119	126615500,00	134	127756000,00	145	152507640,00	270	286510900,00

وادي العثمانية	226	265116000,00	215	189659000,00	259	225579096,00	236	255321600,00
التلاغمة	102	157494000,00	72	76329000,00	71	84838700,00	105	127897001,42
وادي النجاء	260	221773200,00	256	191280500,00	256	179903950,00	278	239886744.80
تاجنانت	58	82808000,00	62	78339000,00	73	95259742.50	19	114428000,00

المصدر: إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة قام بتقديم قروض متنوعة جزء منها قروض الرفيق والجزء الآخر قروض التحدي وذلك على 1302 مستثمر بمبلغ قدر بـ: 19076410798.00دج، وهي موزعة على 09 وكالات، خلال الفترة 2017/2016، حيث بلغ عدد المستفيدين في وكالة فرجيوة 209 مستثمر بمبلغ 23202006.00 دج، في حين كان عدد المستفيدين في وكالة شلغوم العيد 184 مستثمر وقد تراوح مبلغ القروض الممنوحة حوالي 18003629400.00 دج، أما وكالة الرواشد فقد كان عدد المستفيدين من قرض الرفيق والتحدي منخفضة مقارنتا بوكالات الأخرى والذي قدر ب 22 مستثمر بمبلغ 16681000.00 دج، وبلغ عدد المستفيدين في وكالة القرارم قوقة 119 مستثمر بمبلغ قدره 126615500.00 دج، وكان عدد المستفيدين في وكالة وادي العثمانية 226 مستثمر بمبلغ 265116000.00دج، أما وكالة التلاغمة فالمستفيدين كان عددهم 102 وقدر مبلغ القروض فيها ب157494000.00 دج، وفي وكالة وادي النجاء فكان عدد المستفيدين في هذه الفترة 260 مستثمر بمبلغ قدره 221773200.00 دج، في حين بلغ عدد المستفيدين في وكالة تاجنانت 58 مستثمر والذي استلزم مبلغ 82808000.00دج.

كما استفادت الوكالات التي يشرف عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة خلال الفترة 2018/2017 قروض الرفيق والتحدي بمبلغ إجمالي قدره 1831183420.00 دج وذلك على 1334 مستثمر، حيث كان عدد المستفيدين في كل من وكالة فرجيوة وشلغوم العيد وميلة وهي على التوالي ب 125،175،227مستثمر بمبالغ قدرت 245776000.00دج و166534520.00دج و169622400.0دج، وكان عدد المستفيدين في وكالة الرواشد منخفض أيضا خلال هذه الفترة والذي قدر ب 67 مستثمر بمبلغ 585887000.00دج، في حين بلغ عدد المستفيدين في وكالة القرارم قوقة ب 134 مستثمر وقدر مبلغ القروض ب 127756000.00دج، أما وكالة وادي العثمانية فقد قدر عدد المستفيدين بها ب 215 مستثمر وحدد مبلغ القروض 189659000,00دج، ووكالة التلاغمة هي أيضا شاهدة عدد المستفيدين منخفض والذي بلغ 72 بمبلغ 7632900,00دج، أما وكالة وادي النجاء فعدد المستفيدين فيه مرتفع مقارنة بمثيلاتها وذلك ب 265 مستثمر بمبلغ قدره 191280500,00

دج، وبرغم من ارتفاع عدد المستفيدين من القروض في وكالة تاجنانت خلال هذه الفترة إلا أنه عدد المستفيدين منخفض بالنسبة للوكالات الأخرى وذلك ب 62 مستثمر بمبلغ 78339000,00دج.

وقد بلغ عدد المستفيدين من القروض خلال الفترة 2019/2018 ب 1428 مستثمر وذلك بمبلغ إجمالي قدر ب 5735542136,50 دج، وقد كان عدد المستفيدين في كل من وكالة فرجيوة ووكالة شلغوم العيد ووكالة ميلة (233 مستمر بمبلغ 240437008,00دج، 195 مستثمر بمبلغ 197205100,00دج، 130 مستثمر بمبلغ 171065400,00دج) وهي على التوالي، في حين كلن عدد المستفيدين في وكالة الرواشد والقرارم ووادي العثمانية (66 مستثمر بمبلغ 55388100,00، 145 مستثمر بمبلغ قدره 152507640,00دج، 259 مستثمر بمبلغ 225579096,00دج)

كما منح بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة خلال فترة 2020/2019 قروض متنوعة لتغطية مختلف طلبات القروض في مختلف الوكالات التي يشرف عليها البنك، حيث بلغ عدد المستفدين في وكالة فرجيوة ب238 مستثمر وقدر مبلغ القروض الممنوحة من قروض الرفيق والتحدي في هذه الأخيرب 292403500.00 دج، في حين حدد عدد المستفيدين في وكالة شلغوم العيد ب 223 مستثمر وذلك بمبلغ إجمالي قدرة 219346000,00 دج، أما وكالة ميلة فاستفادت بمبلغ 151995500,00 دج لتغطية 131 مستفيدين، وكان عدد المستفيدين في وكالة الرواشد خلال هذه الفترة 70 مستثمر وبلغ مبلغ القروض 655200 دج، وقدر مبلغ القروض الممنوحة من قبل وكالة القرارم 286510900,00 دج والتي استفاد منها 270 مستثمر، وقدر عدد المستفيدين في وكالة وادي العثمانية ب238 مستثمر وذلك بمبلغ 255321600,00 دج،

والشكل التالي يوضح قيمة القروض الممنوحة من الرفيق والتحدي المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة خلال الفترة (2016-2020).

الشكل رقم (3-3): يمثل القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية لريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قروض الرفيق وقروض التحدي خلال الفترة 2020/2016

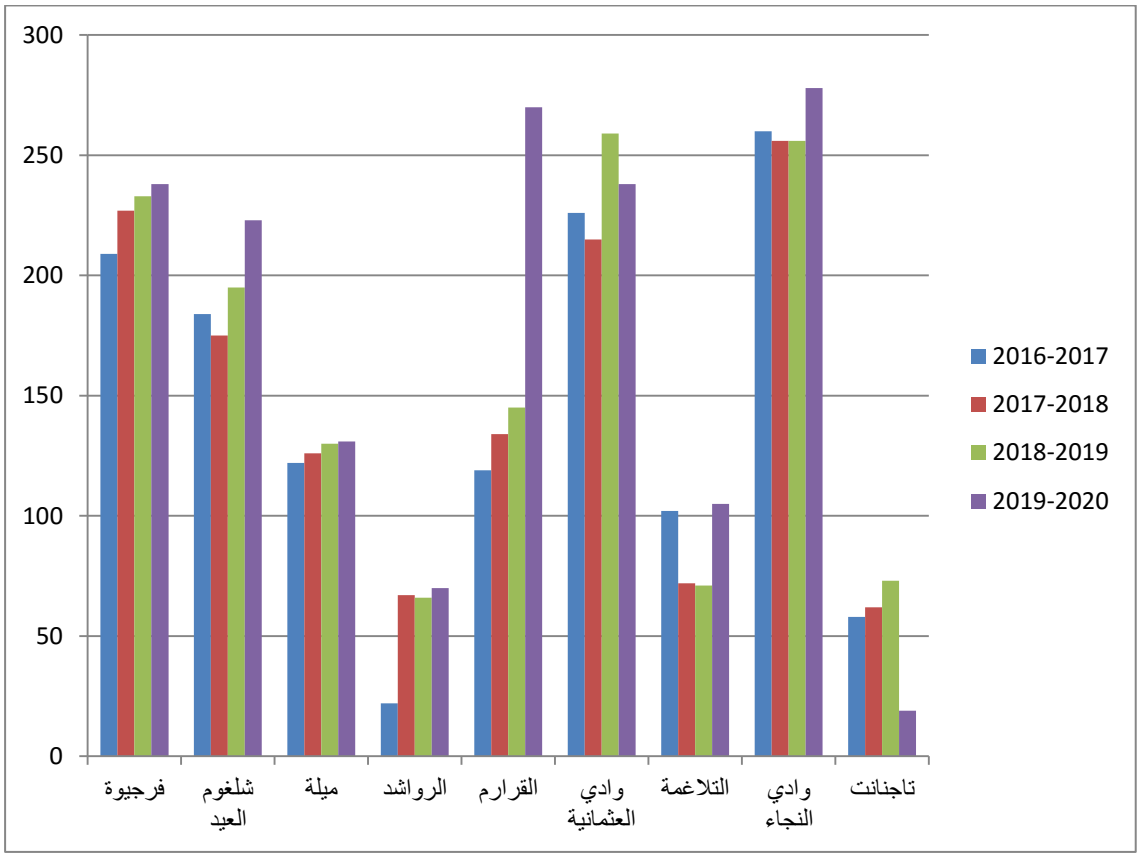

المصدر: إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

من خلال الشكل نلاحظ أن وكالة وادي النجاء عدد المستفيدين فيها أكبر خلال الفترات المختلفة حيث بلغ عدد المستفيدين من القروض الممنوحة في إطار قروض الرفيق والتحدي خلال الفترة 2020/2019 ب 304 مستثمر، ثم تليها وكالة وادي العثمانية.

تختلف حصص كل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قروض الرفيق والتحدي، باختلاف الأزمنة وفي ما يلي توضيح عدد المستفيدين لكل وكالة من هذه الأخيرة وفيما يلي توضيح لـ:

الشكل رقم (3-4) يمثل عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي للفترة 2016/ 2017

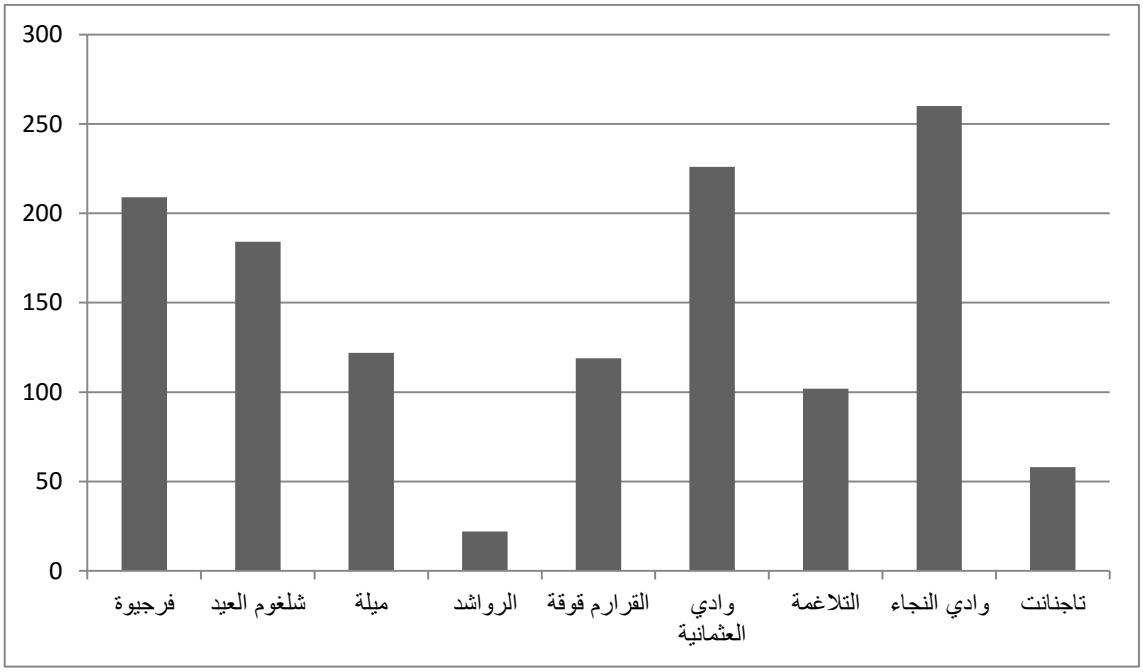

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المستفيدين في وكالة وادي النجاء أكبر من باقي الوكالات المقدر عددهم ب 260 مستفيد وهذا راجع إلى اعتماد الوكالة على منح قرض الرفيق باعتبارها منطقة الفلاحية بالدرجة الأول، إلا أنه يمكن القول بأن الفترة عرفت انخفاض ملحوظ في عدد المستفدين على مستوى جميع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة وذلك نتيجة الآثار السلبية المترتبة عن أزمة انخفاض البترول.

وفي ما يلي توضيح عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة للفترة 2018/2017:

الشكل رقم (3-5): يمثل عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي للفترة 2018/2017

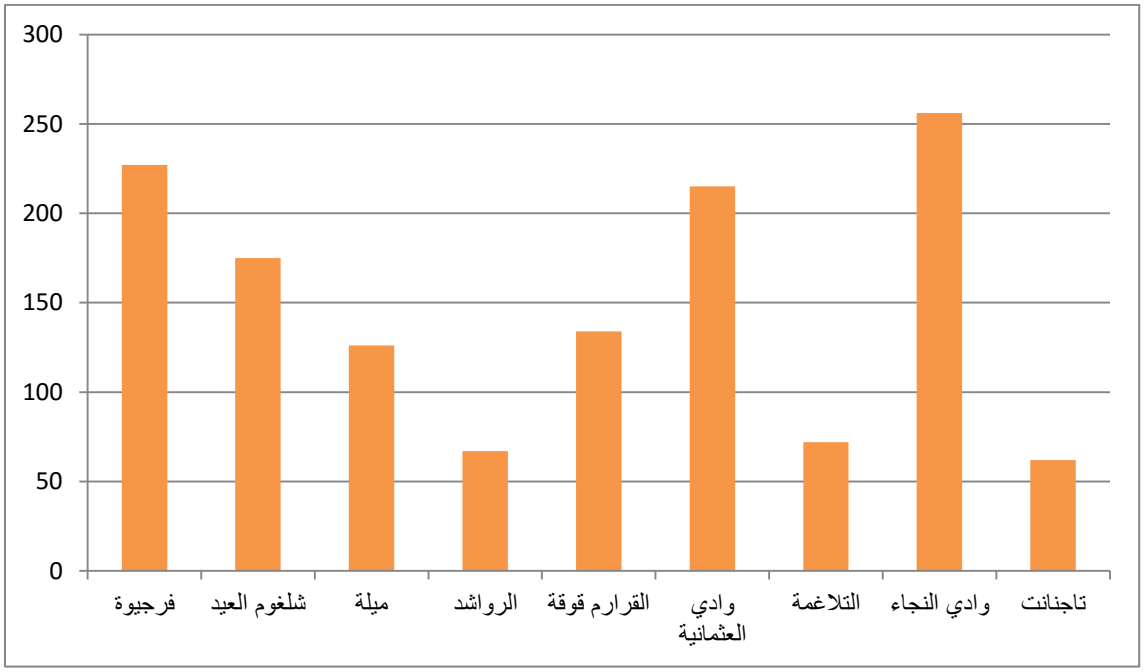

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن وكالة وادي النجاء أكبر من حيث عدد المستفيدين في الفترة 2018/2017 والذي يقدرب 256 من مجمل القروض الممنوحة خلال هذه الفترة، ثم تليها وكالة فرجيوة في عدد المستفيدين ب 227 ونلاحظ بأن مبلغ القروض في وكالة فرجيوة أكبر من وكالة وادي النجاء وذلك راجع إلى أن منطقة فرجيوة تعد منطقة استمارية نسبيا، ويلاحظ أن هذه الفترة عرفت ارتفاع في عدد المستفيدين وهذا راجع إلى تبني الدولة لنموذج إقتصادي جديد ألا وهو سياسة التقشف، التي أدت إلى تجميد العديد من المشاريع.

الشكل رقم (3-6): يمثل عدد المستفدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق و قرض التحدي للفترة 2018/ 2019

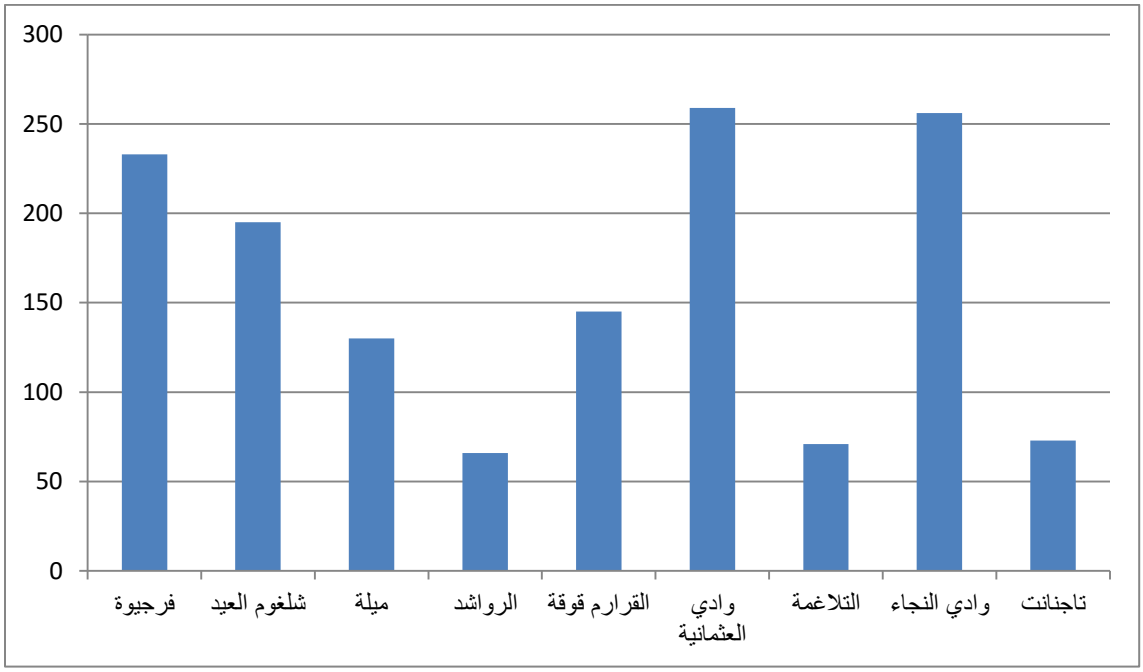

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عدد المستفيدين ارتفع في كل وكالة من وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة خلال هذه الفترة، وهذا بسبب توجه الدولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وتسليط الضوء على عمليات تمويله.

والشكل الموالي يوضح عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق و قرض التحدي للفترة 2020/2019.

الشكل رقم (3-7): يمثل عدد المستفيدين لكل وكالة من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة في إطار قرض الرفيق و قرض التحدي للفترة 2020/2019.

المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة.

نلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع ملحوظ في عدد المستفدين من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة، وهذا نتيجة لتشجيع الدولة على الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال برامج التنمية التي تضمنتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي والنتائج الإيجابية التي حققتها هذه السياسة.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة البنكية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها مسبقا وفق مخططات تنموية، بحيث يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض، فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية، ومنح القروض يتطلب توفير سياسة اقتراضية وإتباع معايير وإجراءات تكون فعالة وناجحة.

ومن خلال هذا الفصل يمكن القول أنه توجد فروق عديدة بين نوعي القروض المدروسين، النوع الأول هو قرض الرفيق موجه لتمويل المشاريع الاستغلالية، أما النوع الثاني هو قرض التحدي موجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث قمنا بدراسة حالة لكليهما تبين كافة الإجراءات للحصول عليهما، ومن خلال الإحصائيات المقدمة من قبل البنك اتضح لنا أن قرض التحدي أقل إقبالا للفلاحين من قرض الرفيق لأنه قرض بفوائد ربوية ومدعم جزئيا من طرف الدولة ويجبر طالب القرض فيه على منح ضمانات كما يتطلب جملة من الإجراءات والمعاملات.

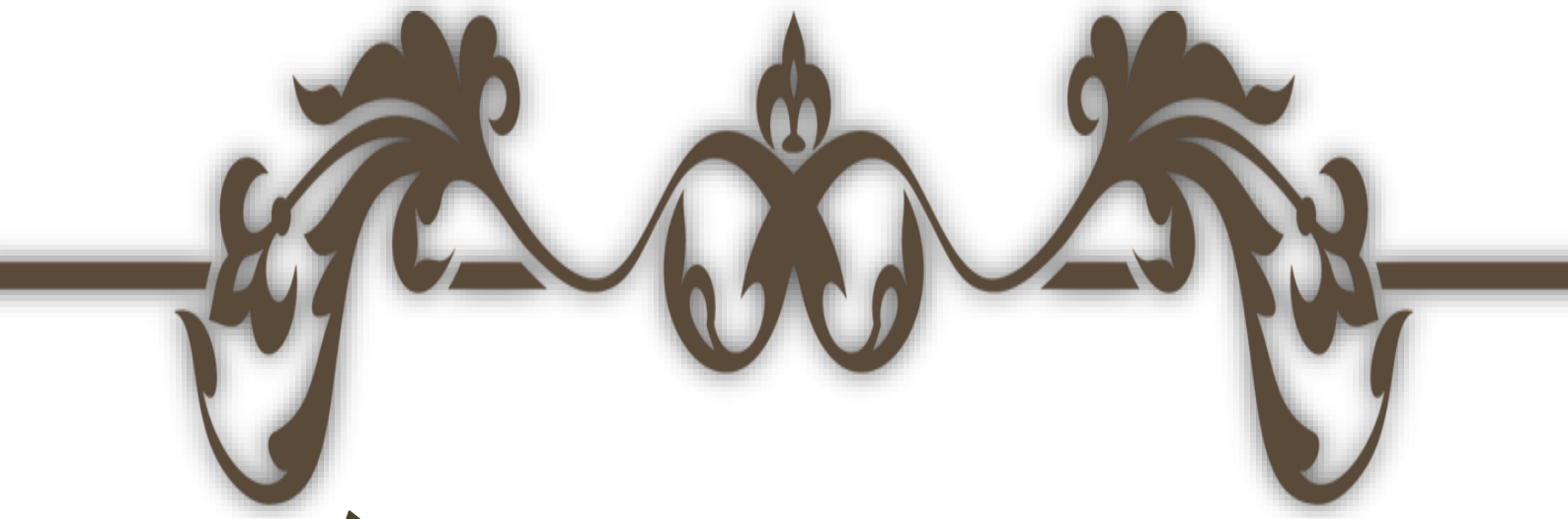

خاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية، وذلك لمساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي ومنبع لتوفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى أن الجزائر تعد من الدول التي تتوفر على أراضي فلاحية شاسعة، مما جعل الاهتمام بالقطاع الفلاحي من الأولويات القصوى للدولة الجزائرية، ويبرز هذا الاهتمام من خلال السياسات والبرامج التمويل الفلاحي والتي من بينها سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تم تسخيرها لدعم وتطوير الفلاحة الجزائرية وتلبية الاحتياجات التمويلية للمستثمرين الفلاحين بهدف تشجيعهم على إقامة مشاريعهم الفلاحية، ولحل مشاكل التمويل عملت الدولة الجزائرية على تسخير البنوك التجارية لتوفير التمويل البنكي للازم للقطاع الفلاحي.

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال ميلة فقد تمكنا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية منح القرض لتمويل مشروع فلاحي بالبنك محل الدراسة وذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه سواء كان قرض إستغلالي أو قرض إستثماري.

اختبار الفرضيات:

- يلعب التمويل في البنوك التجارية دورا هاما في القطاع الفلاحي باعتباره حلا لاحتياجات الفلاحين التي تساعدهم في حل مشاكلهم التمويلية وإنجاز مختلف المشاريع وتوسيعها وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تبنت الجزائر منذ توجهاها نحو إقتصاد السوق العديد من سياسات التمويل الفلاحي التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي، ومن بين هذه السياسات، سياسة الإصلاح الفلاحي، وسياسة الاستثمار والتمويل وغيرها من السياسات وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة قروض بكل أنواعها لتمويل المشاريع الفلاحية من بينها قرض في إطار الرفيق الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته القصيرة الأجل إضافة إلى قرض التحدي الذي يمنح لتمويل نشاطات متوسطة وطويلة الأجل وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

من خلال بحثنا الذي قمنا به توصلنا إلى النتائج التالية:

- البنوك التجارية ركيزة أساسية في الاقتصاد لما تقدمه من وظائف متنوعة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات؛
- يمثل التمويل أحد أهم المصادر التي يقوم عليها القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل هذا القطاع؛
- سياسات التمويل الفلاحي التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة قروض بكل أنواعها من بينها قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة الأجل، وقرض التحدي لتمويل نشاطات متوسطة وطويلة الأجل؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى العملاء الطالبة للقرض؛
- يعمل البنك عند منحه للقروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية، حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر؛
- بعد إجراء الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة والحصول على المعلومات الإحصائية للقروض الممنوحة من طرف البنك، تبين لنا أن الطلب على التمويل بقرض التحدي أقل من الطلب على التمويل بقرض الرفيق، وذلك لأنه قرض بفوائد ربوية ومدعم جزئيا من طرف الدولة، كما يلزم طالب القرض على منح ضمانات.

توصيات البحث:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات نذكر منها:

- ضرورة إقامت برامج توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على النشاطات الفلاحية ومن ثم توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل البنوك وذلك من خلال دراسة طلبات القرض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات؛
- تقديم امتيازات وتسهيلات للفلاحين الصغار من أجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي؛

- متابعة البنك للقروض الممنوحة وتحصيلها والتأكد من وجود المشروعات الممولة على أرض الواقع؛
- ضرورة احترام العملاء لمواعيد تسديد ديون القروض لتفادي العقوبات والإجراءات القانونية؛
- التخفيف من التكاليف والإجراءات منح التمويل البنكي المقدم للقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية خاصة فيما يتعلق بقرض التحدي.

أفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال بحثنا في هذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح للأبحاث الأخرى حول هذا الموضوع وعليه نطرح بعض المواضيع التي من شأنها أن تكون محل بحوث مستقبلية:

- مدى مساهمة البنوك التجارية في تحسين عملية منح القروض الفلاحية ومتبعتها.
- قرض التحدي كأداة لتنمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر.
- القرض الرفيق كأسلوب حديث للتمويل الفلاحي.

وفي الأخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء أحد أهم المواضيع، ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

1-الكتب:

1. أحمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سورية، 2000.

2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

3. إسماعيل علي عباس وهاني عبد الأمير ألفيلي، **محاسبة البنوك**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الكويت، 2011.

4. أكرم حداد ومشهور هذلول، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي نظري)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008

5. أنس البكري ووليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

6. جمال خريس وآخرين، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ا لأردن،2002.

7. حسن سمير عشيش، **التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي** في **البنوك**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

8. رشاد العاصر ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

9. سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

10. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشاة المعارف، مصر، 2005.

11.صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

12. عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجمعية، مصر،2008.

13. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعملياتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

14. عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، **النقود والمصاريف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

15.عبد الواحد غردة، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي َ 1945 قالمة، بدون سنة النشر.

16. كمال شرف وهاشم أبو عراج، **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، العراق، 1994/1993.

17. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

18. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الأزاريطية الإسكندرية، مصر، 2005.

19. محمد عبد الفتاح الصيريفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014.

20. محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصاريف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

21.منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 193.

22. نفيسة محمد باشري، **إدارة الائتمان**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، بدون سنة النشر.

23. نور الدين أبو الرب وآخرون، **مدخل إلى علم التمويل**، جامعة النجاح الوطنية عمادة البحث العلمي، نابلس، فلسطين، 2002.

24. هواري معراج وعمر حاج سعيد، **التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس**، الطبعة الأولى،كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

2- المجلات العلمية:

25. إبتسام حاوشين، **السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد 06، جامعة البليدة، الجزائر، 2014.

26. إيمان شعابنة، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر سياسة القانون، العدد 16، جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2017.

27. بومدين زاوي وسليمان براضية، **سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

28. جمال جعفري والعجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي** دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصاد، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

29. خير الدين معطى الله وسفيان عمراني، **محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)**، مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2014.

30. سعيدة بوسعدة وعادل مستوي، **مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر (ولاية معسكر نموذجا)**، مجلة المؤسسة، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.

31. فتيحة بوزيان ومليكة شبابكي حفيظ، **تقييم سياسة الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.

32. فضيلة بوطورة ومريم زعلامي، **آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر** دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد07، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، دون سنة النشر.

33. محمد هبول، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي وريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)**، مجلة دراسات، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019.

34. ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

3- الملتقيات العلمية:

35. بلعزوز بن علي وهودة عبو، **الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية –دراسة مقارنة–**، الملتقى الدولي الثاني، حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي والإسلامي نموذجا، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، 5 و6 ماي 2009.

36. رياض طالبي وعبد الرحمان القرى، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

37. ميلود زيد الخير، **ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول أحول الاقتصاد الإسلامي :الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 23 و24 فيفري 2011.

4- الأطروحات والرسائل الجامعية

38. بلقاسم براكتية، **الزراعة والتنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013.

39. خديجة عياش، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2007.2000)**، مذكرة نيل شهادة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012/2011.

40. خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.

41. ماجدولين دهنية، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

42. ريم كعباش ووفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين الدفلىBadr** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بو نعامة بخميس مليانة، 2017/2016.

43. زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012/2011.

44. سفيان عمران، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة** دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015/2014.

45. سمير عز الدين، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة الماجيستير بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

46. شهيناز حلحال ووسام أيت عيسى، **دور البنوك في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في القانون تخصص القانون العام للأعمال،كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2016.

47. صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014.

48. عبد اللطيف مصيطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

49. علي بودلال، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2000/1999.

50. كلثوم أعموري ونادية بوشنة، **برنامج التجديد الفلاحي وريفي وأثره على التنمية الفلاحية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017/2016.

51. كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

52. محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنضمة العالمية لتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

53. محمد هبول، **السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020/2019.

54. مريم العرابي وسارة ناسوا، **انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار(من منظور موظفي الوكالة)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارة وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017/2016.

55. مريم العمري، **مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013.

56. نادية شراد، **قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر** دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر 867، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017.

57. نادية عمران، **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال) ورقلة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014.

58. نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

59. هناء شويخي، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

60. وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائر(2000-2010)** دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013.

5- النصوص القانونية:

61. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.**

62. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008، **المتضمنة التوجيه الفلاحي.**

63. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2005، **المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2005.**

64. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، **يتضمن قانون النقد و القرض.**

6- مواقع الأنترنيث:

65.www.Badr-bank.com.dz.

7- منشورات ووثائق أخرى:

66. رئاسة الحكومة، **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**، الجزائر.

67. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، 2010.

68. وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق**، الجزائر، ماي 2012.

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية:

69. Institut national de la recherche agronomique d'Algèrie، (juin 2006)، **Deuxème rapport national sur L' ètat des ressources phytogènètiques**، INRAA.

70.MADR, **Projet de programme quinquennal de développement algérien**, (2010-2014).

ملاحق

الملحق رقم (01)

الملحق رقم (02)

Mr : [redacted] طلب القرض

Redjas le 22/09/2016

Adresse :redjas Commune oued endja

a Mr

Directeur de la BADR

De OUED ENDJA

Objet : Demande De Crédit rfig

MONTANT DE 340200,00 DA

Monsieur le Directeur de la BADR

J'ai l'honneur de venir très respectueusement solliciter votre haute bienveillance, accepter notre demande de crédit rfig pour acquisition du intrant agricole pour la couverture des charge de la Campagne agricole 2016/2017 Je vous prie de bien vouloir trouver ci-joint un dossier de demande de Crédit pour mon exploitation.

D'autre part, je certifie :

- que les renseignements fournis dans ce dossier sont exacts,

- que mon exploitation remplit les conditions d'éligibilité précisées dans la notice annexée aux présents documents pas avoir engagé le programme qui fait l'objet de ma demande de crédit

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Directeur de BADR de ma considération distinguée. Lé représentant légal de l'exploitation,

Civilité, nom, prénom, signature

الملحق (رقم 5) طلب خطي

الملحق رقم (03)

2016

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

CHAMBRE DE L'AGRICULTURE DE LA WILAYA DE MILA.

الغرفة الفلاحية لولاية ميلة

FICHE SIGNALETIQUE DE L'EXPLOITATION

REF 1946 /CAW/2016 — Mila Le 27/09/2016

L'EXPOITATION :

Dénomination : **EX EAC N°05 BENASKEUR Amor**
Localisation : **OUED ENDJA**
Statut juridique : EX EAC
titre et actes : ACTE DE CONCESSION
Superficie Total : 164 HA 85 ares 00 ca
Quotte Part de l'exploitant : 13 ha 73 ares
S.A.U : 13 ha 73 ares
Superficie irriguée : **********
Limite et morcellement : exploitation composée de plusieurs parcelles

Exploitant :

Nom et Prénom : [redacted]
Date et lieu de naissance : [redacted]
Adresse personnel : REDJASE OUED ENDJA
N° De la carte professionnelle : 558 N° NATIONAL 004015/01/03D/10/43

LES ACTIVITES :

Activité dominante : Céréaliculture.
Plantations : **********
Elevages (type de production – Importance du troupeau – Effectif) :**********
Autres activités : **********

AUTRES DONNEES (1) : Plan de production **2016-2017** céréales : 06 ha Blé dur..

LE SECRETAIRE GENERA

Valable de 01er Janvier au 31 Décembre 2016

الملحق رقم (04)

الملحق (1) تعهد و التزام بدفع المحصول تقدم لدفع المحصول رفيق

تعهـد و التـزام

أنا الممضي أسفله السيد/

اللقب : [redacted] الإسم : [redacted] و ابن [redacted] المولود بتاريخ [redacted] ببرجاص

بلدية وادي النجاء حامل **بطاقة التعريف الوطنية** رقم [redacted] الصادرة بتاريخ [redacted] من طرف

دائرة وادي النجاء

ولاية ميلة المهنة فلاح حسب شهادة بطاقة رقم :

43-10-[redacted]-01 الصادرة من طرف الغرفة الفلاحية لولاية ميلة

والقاطن بوادي النجاء .

أتعهد و ألتزم و أتقيد في كل ماجاء في هدا التعهد من خلال :

- تقيدي بالإجراءات المتخدة

فيما يخص قرض الرفيق للموسم الفلاحي 2016/2017

- إلتزامي بدفع محصولي كاملا لتعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية ميلة.

- إلتزامي أمام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بخصم مبلغ قرض الرفيق . بحدف من ثمن مدفوعات محصولي الفلاحي من الحبوب لموسم الحصاد والدرس لسنة 2017.

-إلتزامي بتأمين محصولي لصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية لدى بنك البدر داته أو أي مؤسسة تأمين أخرى.

- تقييدي بإحترام آجال التسديد المتفق عليها كما ألزم و رثتي في حالة الوفاة و من يحل محلي بالتقييد بنفس الإلتزامات

وقد صادقت و أمضيت على هدا التعهد لإستعماله في حدود مايسمح به القانون

حرر ب.....

المقترض

مصادقة البلدية

الملحق رقم (05)

CE70-03
BL LS CHELGHOUM LAID

Date édition: 27/
Heure:11:37

POLICE D' ASSURANCE

N°: 770/20/2016/00446

Grêle et Incendie (Combinée)

Identification du contrat

Assuré: 7700004865 [redacted]

Adresse: MECHTA [redacted] ENDJA W. MILA

Permis n°: 444 351

Délivré le: 11/11/2001

Lieu: .....

Date d'effet: 10/12/2016 Date d'expiration 09/12/2017

Garanties

Garantie		Capital	Prime/base	Réduction	Majoration	Prime nett
08.132-04-01	»Incendie blé dur ordinaire	405,000.00	2,308.50			2,308.5
08.132-04-10	»Incendie pailles des céréales sur pied	45,000.00	450.00			450.0
09.610-01-01	»Dommages causés par la grêle aux grains céréales	405,000.00	12,150.00			12,150.0
09.610-01-02	»Dommages causés par la grêle aux pailles sur pied	45,000.00	135.00			135.0
13.101-03	»Recours des voisins et des tiers incendie récoltes sur p	1,000,000.00	4,000.00			4,000.0

Décompte

Prime nette:	19,043.50	Accessoires:		Taxes:		Timbres:		Net à payer:
Réduction:		Complément	500.00	Tva:	3,322.40	Td:	40.00	22,905.90
Majoration:								

L'Assuré (lu et approuvé)

Etabli le : 27/09/2016

الملحق (5) عقد تأمين المحصول

الملحق رقم (06)

I-IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

-Forme juridique de l'exploitation :Ex-EAC-N-° 05 BENASKEUR AMOR

-Personne physique :

Nom : [redacted] Prénom : [redacted]

Née Le : [redacted]

Fils de : [redacted]

adresse de l'exploitation : Commune OUED ENDJA

Adresse du promoteur : Commune OUED ENDJA

Quotte part de l'exploitant : : 13 ha 73 ares

Superficie total de l'exploitation(Quotte part) en hectares :1 3 ha 73 ares

Spéculations dominantes avec superficie en hectares : 06 ha BD

Localisation De L'unité De Valorisation : Commune OUED ENDJA

Plan de production

N°	NATURE	U	SUP ha	Dose Ql/Ha	Qtte qx
A	Intensification cereales				
1	Labours et recroissage	Ha	6,00		
2	Charges	Ha	6,00		
B	Intrants agricole	Ha			
1	Acquisition semence Ble Dur	Ha	6,00	1,60	9,60
6	Acquisition semences fevrol	Ha			
7	Acquisition Engrais de fond	Ha	6,00	1,50	9,00
8	Acquisition engrais de couverture	Ha	6,00	2,00	12,00
9	D'esherbantdouble action	Ha	6,00		
10	traitement contre les maladies	Ha	6,00		

الملحق رقم (07)

الملحق (07) : واجهة ملف عرض

République Algérienne Démocratique Et Populaire

Ministre de l'agriculture et développement rural et de la pèche

Direction Des Services Agricoles

Wilaya De Mila

Commune De Oued Endja

الواجهة الملف

Demande d'approvisionnement en

Semences et intrants agricole dans le cadre –R.F.I.G

Campagne Agricole 2016/2017

Cadre réservé a l'administration

N ° dossier :.....date dépôt : .....

Structure de dépôt : .....

L'exploitant

Nom [redacted] Prénom : [redacted]

Commune Oued Endja Daira Oued Endja –W-MILA

N° de compte [redacted]

N° De Code [redacted]

الملحق رقم (08)

الملحق (08): الفاتورة الشكلية

MONTAGE FINANCIER DU PROJET (en dinars algériens)

		Plan de Culture				MONTAGE FINANCIER DU PROJET (en dinars algériens)				duree
N°	NATURE	U	SUP ha	Dose Ql/Ha	Qtte qx	P,U Ha	MONTANT TOTAL	AUTOFINA	CRDIT RFIG	
A	Intensification cereales									12 Mois
1	Labours et recroissage	Ha	6,00			12000,00	72000,00	72000,00		
2	Charges	Ha	6,00			9000,00	54000,00	54000,00		
B	Intrants agricole	Ha								
1	Acquisition semence Ble Dur	Ha	6,00	1,60	9,60	4500,00	43200,00		43200,00	
2	Acquisition smences Ble Tendre	Ha								
3	Acquisition semences AVOINE	Ha								
4	Acquisition semences lentille	Ha								
5	Acquisition semences pois chiche	Ha								
6	Acquisition semences fevrol	Ha								
7	Acquisition Engrais de fond	Ha	6,00	1,50	9,00	9000,00	81000,00		81000,00	
8	Acquisition engrais de couverture	Ha	6,00	2,00	12,00	8500,00	102000,00		102000,00	
9	D'esherbantdouble action	Ha	6,00			11000,00	66000,00		66000,00	
10	traitement contre les maladies	Ha	6,00			8000,00	48000,00		48000,00	
	MONTANT TOTAL R.F.I.G								340200,00	
C	Assurance culturales	Ha	6,00			4800,00	28800,00		28800,00	
TOTAL							495000,00	126000,00	369000,00	
EN %							100%	25,45	74,55	

الملحق رقم (09)

ترجمة مطابقة للأصل
Traduction Conforme

CEMSAN®
Mezbahane Sistemleri
ENGINS, INDUSTRIE ET COMMERCE DE CONSTRUCTION SARL
USINES INTEGREES DE VIANDE, ENGINS, PRODUCTION ET MONTAGE
SarayMah. 221.Sok.No :6 Kazan / ANKARA/Turquie
Tel: (+90.312) 801 0 222 Faks: (+90.312) 815 11 80
www.cemsanmakina.com courriel : cemsan@cemsanmakina.com

Tic. Oda Sicil No : 35/602
San. Oda Sicil No : 3219
Ostim V.D. : 205 002 3495

TUV Austria TUV CERT،
TS EN ISO 9001-2008
SERTIFIKA : 20 100 102005576

FACTURE PROFORMA

Yahia Beni GuechaCne de Ferdjioua
Wilaya de Mila- Algérie

Numéro de Série : 00133
Note de livraison no :
Date de Note de livraison :
Date de facture : 30.03.2015

N de S.	Description	Quantité		Prix unitaire	Total €
1	Box d'abattage rituel (classique)	pcs	1	7.712,25 €	7.712,25€
2	Elévateur bovins	pcs	1	4.381,65 €	4.381,65€
3	Ligne de saignement bovin (monorail manuel)	mètre	25	176,09€	4.402,25€
4	Poulie enchainée pour saignement bovin	pcs	20	76,44 €	1.528,80€
5	Crochet vide de ligne arrière	pcs	1	4.197,38€	4.197,38€
6	Plateforme fixe pour ouverture par derrière	pcs	1	2.436,53€	2.436,53€
7	Plateau de saignement bovin	pcs	1	2.457,00€	2.457,00€
8	Elévateur de transfert bovin	pcs	1	4.381,65€	4.381,65€
9	Plateforme fixe pour préparation bovins	pcs	1	6.565,65€	6.565,65€
10	Ligne de préparation bovins (bi rail manuel)	mètre	22	217,04€	4.774,88€
11	Crochet de préparation bovins	pcs	100	42,32€	4.232,00€
12	Arracheur de cuir	pcs	1	11.179,35€	11.179,35€
13	Plateforme d'éviscération	pcs	1	2.149,88€	2.149,88€
14	Plateforme de découpage de dépouille	pcs	1	6.486,48€	6.486,48€
15	Plateforme de contrôle vétérinaire	pcs	1	2.188,48€	2.188,48€
16	Échelle de surcharge bi rail	pcs	2	4.361,18€	8.722,36€
17	Plateau de saignement ovin	pcs	1	2.388,75€	2.388,75€
18	Poulie de saignement ovin	pcs	29	75,08€	2.177,32€
19	Elévateur ovin	pcs	1	5.454,54€	5.454,54€
20	Ligne de saignement ovins (monorail manuel)	mètre	25	217,04€	5.426,00€
21	Plateforme fixe et pistolet pour ovins	pcs	1	1.981,98€	1.981,98€
22	Plateforme de transfert ovin	pcs	3	1.904,18€	5.712,54€
23	Plateforme pour préparation ovins	pcs	1	1.904,18€	1.904,18€
24	Ligne de préparation ovins (bi rail manuel)	mètre	32	217,04€	6.945,28€
25	Chariot de la dépouille ovins (6 crochets)	pcs	35	83,27€	2.914,45€
26	Transporteur du rumen hors vis de coupe	pcs	1	6.995,63€	6.995,63€
27	Plateau de nettoyage du foie	mètre	8	443,63€	3.549,04€
28	Plateau de nettoyage du rumen	mètre	10	443,63€	4.436,30€
29	Charrette des pieds	pcs	1	1.065,75€	1.065,75€
30	Charrette du rumen	pcs	1	1.065,75€	1.065,75€
31	Poulie du crochet vide	pcs	1	940,80€	940,80€
32	Charrette de la tête et du foie	pcs	2	999,60€	1.999,20€
33	Charrette du cuir	pcs	1	1.065,75€	1.065,75€
34	Support du foie –tête et viscères	mètre	7	279,83€	1.958,81€
35	Couloir et chambre froide birail	mètre	280	217,04€	60.771,20€
				Total :	€ 196.549,86
				Tax :	
				Grand total	€ 196.549,86

Signature illisible sur cachet rectangulaire portant : CEMSAN MAK. INS. ve TIC. LTD. STI…le reste est illisible.

CEMSAN®
Mezbahane Sistemleri
ENGINS, INDUSTRIE ET COMMERCE DE CONSTRUCTION SARL
USINES INTEGREES DE VIANDE, ENGINS, PRODUCTION ET MONTAGE
Saray Mah. 221.Sok.No :6 Kazan / ANKARA/Turquie
Tel: (+90.312) 801 0 222 Faks: (+90.312) 815 11 80
www.cemsanmakina.com courriel : cemsan@cemsanmakina.com

Tic. Oda Sicil No : 35/602
San. Oda Sicil No : 3219
Ostim V.D. : 205 002 3495

TUV Austria TUV CERT
TS EN ISO 9001-2008
SERTIFIKA : 20 100 102005576

FACTURE PROFORMA

Yahia Beni Guecha Cne de Ferdjioua
Wilaya de Mila- Algérie

Numéro de Série : 00133
Note de livraison no :
Date de Note de livraison :
Date de facture : 30.03.2015

No de S.	Description	Quantité		Prix Unitaire	Total
	1ère page total				196.549,86 €
36	Elévateur de cantonnement	pcs	1	5.439,53 €	5.439,53 €
37	Scie de découpage de la dépouille	pcs	1	12.558,00 €	12.558,00 €
38	Scie d'ouverture de poitrine	pcs	1	9.691,50 €	9.691,50 €
39	Coupeur des cornes et pattes	pcs	1	14.742,00 €	14.742,00 €
40	Scie de cantonnement	pcs	1	3.549,00 €	3.549,00 €
41	Chaine et grille en acier inoxydable	mètre	82	233,42 €	19.140,03 €
42	Réservoir de sang (2 Tonnes)	pcs	1	5.425,88 €	5.425,88 €
43	Compresseur et réservoir d'air	pcs	1	7.371,00 €	7.371,00 €
	Cout du fret	pcs	8	4.200,00 €	33.600,00 €
				Total	**308.066,80 €**
				Tax	
				Grand total	**308.066,80 €**

Incoterms : CFR port de Skikda/ Algérie
Nom de l'entreprise : CEMSAN MAK. INS. ve TIC. LTD. STI
Banque : DENiZBANK
Pays de la banque : Turquie
Agence de la ville : Ankara
Nom ou code de l'agence : GiMAT 2180
Numéro IBAN : EURO- TR11 0013 4000 0057 7507 3000 03
Code Swift : DENITRIS218

Signature illisible sur cachet rectangulaire portant : CEMSAN MAK. INS. ve TIC. LTD. STI...le reste est illisible.